The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

الصورة لـ: **دانيال حداد**

التعبئة والدعوة منذ 2011:
حالة لبنان:

ديالا حيدر، منى حرب،
برناديت ضو، جانين أ. كلارك

التعبئة والدعوة منذ العام 2011: حالة لبنان

ديالا حيدر
منى حرب
برناديت ضو
جانين أ. كلارك

تحرير: منى حرب

2

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

6 المقدمة

د. منى حرب

12 تحدي النظام السياسي الطائفي: انحصارات وتدفقات المجتمع المدني بعد الحرب في لبنان

ديالا حيد

24 ازدياد نشاط الحقوق الحضريّة وتعزيزه في بيروت

د. منى حرب

5

46 الحركة النسوية اللّبنانية: انتفاضة الجسد وإعداد مفكّرة تُعنى بالاقتصاد السياسيّ النسويّ

د. برناديت ضو

71 النشاط الشبابي لصالح الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة في لبنان (GSBM)

جانين أ. كلارك

المقدّمة

د. منى حرب

عند إعداد مقدّمة هذا التقرير (في شهر كانون الأول / ديسمبر عام 2019), كانت شوارع العديد من المدن والبلدات في جميع أنحاء لبنان مليئة بالمحتجّين الذين يشجبون القادة الفاسدين الذين تطفّلوا على النظام السياسيّ الطائفيّ, وانتزعوا الموارد العامّة, واختلسوا المساعدات الخارجيّة لتحقيق مكاسبهم الخاصّة. إنّها ليست المرّة الأولى التي يتمّ فيها تحدّي النظام السياسيّ اللّبنانيّ الضعيف, ولكنّها المرة الأولى التي تصل فيها الانتفاضات إلى مثل هذا الزخم والنطاق والحجم الذي لم يسبق له مثيل. يركّز المحتجّون على المطالب الاجتماعيّة والاقتصاديّة؛ مطالبين باستعادة الأموال العامّة المنهوبة, وبنظام قضائيّ مستقلّ يمكنه محاسبة الحكّام الفاسدين وتعقّب السرقة, فضلاً عن تشكيل حكومة مؤقتة قادرة على إعادة هيكلة الدين العام بطرق عادلة ومنصفة مع حماية الفئات الأشدّ تأثرًا وضُعفًا, وتنظيم انتخابات برلمانيّة مُبكرة ونزيهة. تمّ حشد المحتجّين في المدن اللّبنانيّة الرئيسية, من الشمال (طرابلس) إلى الجنوب (صور, النبطية) إلى البقاع (بعلبك), وبطبيعة الحال, في بيروت. تنوّع المحتجّون وفقاً للطبقة الإجتماعية والطائفة والتعليم والعمر والجنس. إذ كان للجماعات النسائيّة بروزًا جليًّا وواضحًا وصوتًا مسموعاً في الشوارع, كما أنّ ظهور مجتمع الميم أيّ مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسيّ والمتحوّلين جنسيًّا والمتحيّرين بشأن هويتهم الجنسيّة (LGBTQ) له وقع كبير للغاية في العاصمة. شغل المكان أيضًا مجموعة من الجماعات التي إنخرطت في سياسات معارضة بديلة على مدى عدّة سنوات حتى تاريخه, شارك بعضها في الإنتخابات البلديّة لعام 2016 وفي الانتخابات البرلمانيّة لعام 2018 (وفشلت, بإستثناء شخص واحد أصبح عضوًا في البرلمان في العام 2018).

ومن المؤكّد أنّ المجموعات التي نراها اليوم في الساحات (الساحات / الأماكن العامّة) كانت تنظّم وتعلّم وتتواصل وتنمو وتتحرّك في فترات متقطّعة كجهات معارضة, بطرق أدّت بهم في نهاية المطاف إلى الاندماج لأوّل مرة خلال احتجاجات طلعت ريحتكم # YouStink عام 2015 (الحراك al- Hirak), ومن ثمّ خلال إنتخابات عامي 2016 و 2018 , والآن خلال إنتفاضات 17 تشرين الأول / أكتوبر. فهذا الاندماج لا يخلو حتمًا من التوتّرات والصراعات الداخليّة, والتي شكّلت أسبابًا هامّة تكمن وراء انهيار الحراك عام 2015 والفشل في تشكيل جبهة برلمانيّة معارضة قويّة في العام 2018. ومع ذلك, يبدو أنّ الجهود المبذولة الرامية للاندماج في العام 2019 مختلفة تمامًا. في حين أنّه لا يزال من السابق لأوانه تحليلها, لا بدّ من الإشارة إلى الجهود الهامّة المبذولة للتعلّم من الأخطاء السابقة المرتكبة, مثال ذلك رفض تعيين القادة أو الناطقين بإسم الانتفاضة ورفض التفاوض مع الحكومة, وهي عناصر تشكّل

عقب أخيل للإنتفاضة التي يهزأ المنتقدون منها على أنّها فضفاضة وسائبة للغاية، وإنفاذيّة وغير متبلورة.

في هذا التقرير، اكتشفنا أربعة مجالات للتعبئة التي كانت تتدهور على مدى العقد الماضي في لبنان، والتي لعبت أدوارًا مهمّة في سلسلة الاحتجاجات والانتفاضات التي تميّز مشهد السياسة المعارضة في البلد. وهي عبارة عن إجراءات جماعيّة تركّز على الحقوق المدنيّة والسياسيّة، والحقوق الحضريّة، وحقوق المرأة ، وحقوق الجماعات التي تُعنى بـــ (الجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة GSBM). تمّ البحث في كلّ مجال وفقًا لمجموعة مشتركة من الأسئلة. طلبنا من المؤلّفون رسم مخطّط للجهات الفاعلة المنظّمة في العمل السياسيّ و / أو الاجتماعيّ (مثل الحركات ومنظمات المجتمع المدنيّ والاتحادات وغيرها من أشكال العمل الجماعيّ). ودعوناهم أيضًا إلى إجراء تحليل وصفيّ للمناهج وأساليب الدعوة والحدث (الأحداث) الرئيسيّة التي أثّرت على مجال السياسة المدروسة، وكذلك إلى التحقّق من كيفيّة تشكيل تكوينات السلطة. علاوةً على ذلك، تمّ البحث في أنماط الهيكل وتكتيكات العمل الجماعيّ وأنواع تأطير القضايا. وتم اتّباع قائمة الأسئلة التالية في عملية البحث في ما يخصّ كلّ فئة:

الجهات االفاعلة:

من هي أبرز الجهات الفاعلة؟ ما هي سماتها المميّزة ؟ هل كان هناك حملات منظّمة؟ كيف أثّرت التغييرات في السياق السياسيّ الوطنيّ والعابر للحدود الوطنيّة (راجع الانتفاضات العربيّة)، إن وجدت، على القدرة على تنظيم مختلف الجهات الفاعلة؟ ما هي أنواع العلاقات القائمة بين الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك الاتّحادات العمالية، وكيف تؤثر هذه العلاقات على عمليّة التنظيم؟

الدعوة:

كيف صيغت قضية الدعوة؟ ما مدى استقلاليّة هذه المطالبات، وكيف ساهم ذلك في تعزيز أو إضعاف موقف الجهات الفاعلة؟ وهل نجحت الجهات الفاعلة في خلق الحركات و/أو المجموعات و / أو الحملات التي حشدت وحرّكت الناس لتصبّ أنظارها حول هذه المواضيع؟ ما مدى تماسكها / تجزئتها ؟ ما هو تأثير ذلك على أرض الواقع؟ ما هي أهمّ الأدوات والتكتيكات المستخدمة (الاحتجاجات، الإضرابات، الاتصال عبر وسائط الإعلام، آليات التنسيق، دعم التقاضي وغير ذلك)؟

التأثيرات:

إلى أيّ مدى كانت هذه الإجراءات فعّالة من حيث التأثير على عمليّة صنع القرار؟ وما هي المراحل المحوريّة التي ساهمت في (إعادة) صياغة القضيّة؟

الأنماط / التأطير:

كيف قامت الجهات الفاعلة بتأطير خطابها وتحويله إلى قضيّة عامّة؟ وكيف ساهم السياق السياسيّ في تعزيز أو إضعاف موقف حركات وجماعات الدعوة المختلفة؟

في الصفحات التالية، ولا سيّما في الفصل الأول، تبحث ديالا حيدر في « انحسار واندفاع المجتمع المدنيّ في لبنان ما بعد الحرب»، مؤكدةً كيف تسعى الحركات السياسيّة والحقوق المدنيّة إلى مواجهة النظام السياسيّ الطائفيّ، على الرغم من وجود مجموعة من آليات الرقابة المقيّدة. والواقع أنّ هذه الحركات التأسيسيّة تحثّ تدريجيًّا على خلق أشكالٍ جديدة من الأنشطة الفعّالة، والتي أصبحت ناجحة على نحو مطرد في زعزعة أركان النظام، خاصّةً بعد انتهاء الاحتلال السوري في العام 2005، في أعقاب اغتيال رفيق الحريري. وفي الفصل الثاني، تبحث منى حرب في عمليات التعبئة الجديدة هذه وتقوم بدراسة النضالات التي خاضها الناشطين في مجال الحقوق الحضريّة التي توطّدت بعد الحرب الإسرائيليّة على لبنان في العام 2006، ممّا أدّى إلى إحراز العديد من الحملات الناجحة تجسّدت في وقتٍ لاحقٍ في بيروت مدينتي عام 2016. أمّا برناديت ضو، في الفصل الثالث، تكشف عن الموجات الأربع التي أنتجت الحركة النسويّة اللّبنانيّة، الأمر الذي مكّنها من توطيد مكانتها اليوم مع مفكرة سياسيّة واقتصاديّة نسويّة واستراتيجيّات جديدة للتنظيم والعمل. وفي الفصل الرابع والأخير، تبحث جانين كلارك كيف تحوّل النشاط الذي يُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة إلى شبكة من الجماعات، مع أقطاب مختلفة، تشكل الكتلة النسويّة حجر الأساس فيها، وكيف حشدوا استراتيجيّات مختلفة لتعزيز أهدافهم. تتمحور الفصول حول ثلاثة مواضيع رئيسيّة على الأقلّ تتعلّق بالتعبئة والدعوة في لبنان، كما هو موضح أدناه.

(١) السياق المهيمن للطائفيّة السياسيّة

عزّز النظام السياسيّ الطائفيّ في لبنان في فترة ما بعد الحرب، الذي أُقرّ بموجب إتفاق الطائف المبرم في العام 1989، الطائفية إلى حدّ توغّل النخب الطائفيّة في المؤسسات العامّة على كافّة الأصعدة. وقد مكّن هذا الاختطاف من توطيد شبكات الزبونيّة واستنساخ الهويّات الطائفيّة. لقد وضع هذا النظام السياسيّ الطائفيّ مجموعة من التكتيكات التأديبيّة المتطوّرة التي مكّنت من استمراره. وقد استطاعت هذه التكتيكات من السيطرة على الدوائر الانتخابيّة لأهل النخب الطائفيّة من خلال القوانين الانتخابيّة التي تستند إلى تزييف الانتخابات عن طريق تقسيم الدوائر الانتحابية والإنفاق غير المنضبط للأموال، بالإضافة إلى التقنيات المُؤثّرة الدقيقة. كما أعاد النظام السياسيّ الطائفيّ تكرار نفسه من خلال منع التحدّيات العمليّة التي تواجه أعماله، عبر تكتيكات القمع والاسترداد الشديدة، التي تجسّدت في الاستعادة المفضوحة للاتحادات العماليّة. تتراوح التكتيكات ما بين حفظ الأمن والقمع العنيف إلى الاستمالة، بما في ذلك حملات التشويه ونشر الشائعات والترهيب.

(٢) تحدّيات التعبئة والتنظيم تواجه العديد من الصّعاب

- على الرغم من الجهاز المهيمن للطائفية، نشطت التعبئة والدعوة في لبنان عبر العديد من المجالات. نقوم هنا بدراسة الحقوق السياسيّة والمدنيّة، والحقوق الحضريّة والبيئيّة

وكذلك حقوق المرأة والحقوق التي تعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة. إذ يمكن ملاحظة النجاحات المحدّدة في هذه المجالات، مثل إنشاء الهيئات العامة (كوزارة البيئة في العام ١٩٩٢)، ووضع القوانين (كحقوق المعوقين في العام ١٩٩٧)، وإجراء الانتخابات (مثل الانتخابات البلديّة في العام ١٩٩٨)، وانسحاب الجيش السوري في العام (٢٠٠٥)، وتنظيم حملات الدعوة (الحركة المعادية للطائفيّة في العام ٢٠١١، والكثير غيرها)، فضلاً عن وقف المشاريع الحضريّة الضّارة (على سبيل المثال، جسر فؤاد بطرس، ومنتجع الدالية)، والحصول على أفضل الحقوق الحضريّة (مثل فتح حرش بيروت) والحقوق القائمة على نوع الجنس (تحييد المادة ٥٣٤ التي تجرّم المثليّة الجنسيّة)، والمشاركة في الانتخابات (مثل بيروت مدينتي وكلّنا وطني).

تتمثّل كلّ من التعبئة والدعوة في « موجات « (كرولوك وسورنسن ٢٠٠٥، مقتبسة عن ضو) أو في « دورات التعبئة» (نقلاً عن تارو ٢٠١١، مقتبسة عن ضو). وقد ظلّ بعضها مستمرًّا لعدّة عقود (على غرار، الجماعات النسويّة، والجماعات المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية)، في حين أنّ البعض الآخر منها كان أحدث عهدًا (مثل النشطاء الحضريّين، والجماعات التي تعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة). وقد أثّرت أجيال عديدة من النشطاء على التنظيم والعمل الجماعيّ.

- منذ عام ٢٠١١، تغيّرت استراتيجيّات العمل بشكلٍ كبير وبوتيرةٍ سريعة، وخاصّةً مع تقنيّات وسائط الإعلام الجديدة والأدوات الرقميّة، وهي تدمج الآن آليات وأدوات التعبئة المختلفة. وتشمل هذه الأخيرة بناء الإئتلافات والشبكات، التي تمتدّ في بعض الأحيان إلى خارج الحدود الوطنيّة (مثل الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة) الأمر الذي يتطلّب منصّات أكبر وأكثر فعاليّة أثناء التعبئة (على سبيل المثال، الكتلة النسائية التي تضمّ ٢٥ مجموعة). كما تشمل أيضًا استرايتجيّات العمل هذه الدعوة والحملات، التي ترتبط أحيانًا بالجهات الفاعلة الحكوميّة - بشكلٍ رسميّ أو غير رسميّ - في محاولة للضغط من أجل التشريع وسنّ القوانين (مثل بيروت مدينتي مع بلدية بيروت، والجمعيّة الطبيّة اللبنانيّة للصحة الجنسيّة LebMASH مع وزارة الصحة). ومن المثير للاهتمام أنّ العديد من الجماعات (خاصّةً الجماعات النسويّة والجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة، وكذلك النشطاء الحضريّين) تعمل على خلق مساحات آمنة وأنشطة مجتمعيّة تجمع وتقرّب بين الناس لمناقشة أو إبراز القضايا التي تنادي بها، أو ببساطة للتواصل كمجموعة وتعزيز

الشعور والحسّ بالعمل الجماعيّ (مثل الوجبات الجماعيّة, والمناقشات العلنيّة والمناسبات العامّة, وإصدار الكتب, وأنشطة جمع الأموال, والمنازل المفتوحة).

- لا تخلو الجماعات الناشطة من التوتّرات الداخليّة التي كثيرًا ما تفسد وتعطّل التنظيم والعمل الجماعيّ. وغالبًا ما تنشأ هذه المنازعات عن عدم وجود إطار سياسيّ مشترك وتماسك محدود وضعف الهياكل التنظيميّة التي تضمن فعاليّة صنع القرار والمساءلة. يعاني النشطاء أيضًا من منصّاتهم المأهولة في الغالب من قبل متطوّعين متفرّغين, بدلاً من المنظمّين السياسيّين المتفانين.

(٣) المساحات المدنيّة والاندماج وتعزيز روح العمل الجماعيّ

على مرّ السنين, نُظّمت الجماعات العاملة في مجال التعبئة والدعوة بطرق تمكّنت من خلق مجموعة من «المساحات» المدنيّة, حيث يتم فيها تعزيز الوعي السياسيّ إلى جانب شبكات التضامن. إنّ هذه المساحات المدنيّة هي ليست بالضرورة مقرّات للجماعات, بل إنّها أيضًا منازل ومقاهي وحانات للنشطاء بالإضافة إلى غرف للاجتماعات الرسميّة في الفنادق أو الجامعات, أو مساحات خاصّة مستعارة حيث تلتقي فيها الجماعات. كانت هذه الجهود المتناثرة لبناء مجتمع سياسيّ صعبة للغاية, على الرغم من ذلك, نظرًا للموارد البشرية والمالية المحدودة, وتوترات المجموعات الداخليّة والإنقسامات في مختلف مجالات النشطاء. وفي الواقع, بدأ اندماج هذه الجماعات فحسب في أواخر عام 2015 مع طلعت ريحتكم YouStink / الحراك Al-Hirak, الذي كان بمثابة بداية لسلسلة من المحاولات سعيًا وراء توحيد الجهود المتباينة في الاحتجاج على السياسات والسياسات الطائفيّة, والشروع في الطعن في السلطة والمطالبة بها من خلال المشاركة السياسيّة, ومؤخّرًا من خلال العمل المباشر. تُكلّل هذه الجهود بحملة بيروت مدينتي للإنتخابات البلدية في العام 2016, ومنصّة كلنا وطني البرلمانيّة في العام 2018, وثورة 17 تشرين الأول / أكتوبر عام 2019 التي لا تزال مستمرّة. ومع ثورة تشرين الأول فحسب, بدأنا نشهد الجهود الجماعيّة الجوهريّة في إنشاء شبكات التواصل خارج العاصمة وعبر مجالات النشطاء, وفي بناء مجتمع سياسيّ مع إحياء شعور مشترك بالمواطنة والعمل الجماعيّ. أمّا في عامي 2015 و 2016, اندمجت الجماعات التي تُعنى بالحقوق السياسيّة والمدنيّة مع النشطاء الحضريّين, والنسويات والجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة, والأخصائيّين البيئيين, والمجموعات الطلابيّة. وفي العام 2019, تداخلت هذه الجماعات مع الهيئات المهنيّة, بما في ذلك النشطاء القانونيّين (مثل المفكّرة القانونيّة) والاتحادات اليساريّة الأخرى التي يتمّ إعادة إنشائها من نقطة الصّفر (مثل مهنيّون - مهنيّات Mihaniyyun - Mihaniyyat). أصبحت المطالب راديكاليّة ووهميّة بشكلٍ متزايد في ظلّ المطالبة السياسيّة والاقتصاديّة التي تستند إلى قيم العدالة الاجتماعية والنسوية والإيكولوجيا. في حين أنّ هذه اللّحظات الثوريّة مليئة

ونابضة بالأمل، إلّا أنّها تتعرّض للقمع بعنف من قبل القوى المضادة للثورة، والتي من الجليّ والواضح أنّها غير راغبة في التخلّي عن عهدها. إنّ المسيرة طويلة، ولكن القوى المعارضة في لبنان ربّما بلغت مرحلة جديدة من التنظيم؛ بحيث يتمثّل الأمر الأكثر أهميّة، بعد انتزاع كافة الموارد العامة للبلاد وسوء تخصيص أو إساءة إدارة المساعدات الدولية، فربّما يكون النظام السياسيّ الطائفيّ في طريقه إلى الانهيار.

على غرار العديد من الأماكن الأخرى في المنطقة العربيّة وفي جميع أرجاء العالم، تبعث قصة التعبئة والدعوة في لبنان، في الوقت عينه، الكثير من الأمل وأكوام اليأس. في هذا التوثيق الموجز المتعلّق بالجهود التنظيميّة التي يبذلها آلاف الشباب والمسنّين الذين انخرطوا لسنوات في النضال من أجل الحصول على الحق في العيش حياة كريمة، نقدّم مساهمة ضئيلة، لتقديم الولاء والتقدير اللّائق بهم وتشجيعهم على مواصلة العمل - كلّ حسب إمكانيّته.

تحدي النظام السياسي الطائفي: انحسارات وتدفقات المجتمع المدني بعد الحرب في لبنان

ديالا حيدر مايو ٢٠١٩
ملاحظة: النص مترجم من اللغة الانكليزية

مقدمة

إن اتفاقية الطائف الموقعة في 22 أكتوبر 1989 والتي انهت الحرب الاهلية اللبنانية, حكمت الحياة السياسية اللبنانية عبر ترتيب تشاركي لتقاسم السلطة تم التفاوض عليه ومراقبته من قبل قوى خارجية. لم تكن هذه أول تجربة للبنان فيما يتعلق بترتيبات تقاسم السلطة. فلطالما كان التعايش بين الثمانية عشر طائفة دينية المعترف بها في لبنان قائما على مبدأ التمثيل الطائفي منذ «النظام العضوي» (Règlement Organique)[1] لعام 1861.

على الرغم من أن الترتيبات المتعلقة بتشارك السلطة تهدف إلى هندسة شكلا من أشكال الديموقراطية في المجتمعات ذات الانقسامات العامودية (Lijphart, 1969; McCulloch, 2014; McGarry&O'Leary, 2007), الا أنها في لبنان أدت إلى تقوية الهويات الطائفية, وحجبت الحشد السياسي العابر للطوائف وأنتجت جمودا متكررا في النظام (Hudson, 1999; Horowitz, 198; Nagle, 2015)..

الخروج من النظام الطائفي مثّل مهمة شاقة للغاية للعديد من المجموعات السياسية التي تكافح من أجل نظام حكم عادل وديموقراطي. اذ تتميز العلاقات بين الدولة والمجتمع في لبنان ما بعد الحرب باستخدام النخبة السياسية لسلطة الدولة من أجل اختراق, تخويف أو حتي قمع المجموعات المعارضة لوقف أية جهود إصلاحية (Kingston, 2014). إلا أنه, وكما يوردها جايمس تالي, فإن «ممارسات الحكم تستوجب ممارسة الحرية والعكس صحيح» (Tully, 2002), اذ تستمر أساليب التعبئة السياسية العابرة للطوائف أو المعادية للطوائف في الظهور بإصرار.

سوف تدرس هذه الورقة إمكانيات وحدود الأشكال الرئيسية للحشد السياسي العابر للطوائف والمناهض لها والتي تتحدى النظام السياسي الطائفي بقضايا متعلقة بالحقوق المدنية والسياسية في لبنان ما بعد الحرب.

١. مرحلة ما بعد الحرب: آليات التحكم وإعادة إنتاج الطائفية

انحصر المجتمع المدني اللبناني في سياق سياسي طائفي ومحكوم بالقوة الطائفية للنخبة السياسية. فقدرة النخبة الطائفية على اختراق الدولة والهياكل السياسية بطرق تعزز وصولها إلي مواردها وتقلل من قدرة الاخرين على ذلك أدى الى إضعاف مؤسسات الدولة (Kingston, 2014). سمح هذا للنخبة الطائفية باختطاف دور الدولة كموفر للخدمات الإجتماعية (Cammett, 2014) وساعدها في تقوية شبكاتها الزبائنية مما نتج عنه «مؤسسات طائفية مدعومة من الدولة ونظام رعاية طائفي والذي بدوره أعاد انتاج هويات

[1] انهي النظام العضوي لمتصرفية جبل لبنان (-1861 1914)الصراع الطائفي الذي بدأ في 1860, مما يا التوزيع الطائفي للنظام السياسي الجديد تحت إشراف الإمبراطورية العثمانية.

طائفية على حساب الهويات الوطنية والعابرة للطائفية» (Salloukh et al., 2015, p. 33).

وبخلاف الدول ذات المؤسسات القوية, حيث يحكم الدستور والقانون العلاقة بين الدولة والمجتمع, فإنه في الدول ذات المؤسسات الضعيفة, تمتزج القواعد الرسمية وغير الرسمية لجعل وصول المجتمع إلى الدولة ومواردها يعتمد على ولاء مختلف قطاعاته للنخبة الطائفية التي بدورها ستمكن حلفائها وتستبعد معارضيها (Kingston, 2014).

ويمكن فهم قوة النظام الطائفي اللبناني فيما بعد الحرب من خلال أعمال Salloukh et al. (صلوخ واخرون) الذين فككوا الإقتصاد السياسي والهيمنة الأيديولوجية لنظام طائفي «يخترق تقريبا كل زاوية وركن في الحياة اللبنانية» (Salloukh et al., 2015, p.3). فمن خلال تطبيق مقاربة فوكو للتحليل والتي ترصد القوى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تنتج وتعيد إنتاج الرعايا الطائفيين وأساليب الإخضاع السياسية والحشد في لبنان ما بعد الحرب, تجلى النظام الطائفي كمؤسسة تأديبية تسعى إلى إنتاج رعايا طائفيين منصاعين, ملتزمين بقواعد الاقتصاد السياسي الطائفي وسيطرته الأيديولوجية. فالنظام الطائفي الذي يخترق جميع مجالات الحياة اللبنانية العامة والخاصة مدعوم ب»مجموعة متنوعة من الممارسات المؤسسية والزبائنية والخطابية» والتي تخلق «هيكل حوافز مشوه» يوجه ولاء الناس بعيدا عن مؤسسات الدولة, وفي اتجاه جماعاتهم الطائفية (المرجع السابق).

وهكذا خلقت السلطة التأديبية للنظام الطائفي في لبنان ما بعد الحرب وآليات إعادة إنتاجه العقبات الهيكلية والذاتية للقوى الاجتماعية والسياسية المناهضة للهيمنة الناشئة من داخل المجتمع المدني.

تحضير الساحة (١٩٩٠- ٢٠٠٥):

كان على فاعلي المجتمع المدني في مجتمع لبنان ما بعد الحرب والذين نشطوا من أجل الحقوق المدنية والسياسية العمل في أفق مقيد بالوصاية السورية وبالنخبة الطائفية فيما بعد الحرب. وعلى الرغم من هذه التحديات, فإن شبكة صغيرة من فاعلي المجتمع المدني استطاعت أن تنمو وتحضّر الساحة لصعود بعض الحركات المدنية والحملات حتى أواخر التسعينات. فقد حشدوا عددا من المواطنين حول مطالب تتعلق بالحريات المدنية والسياسية وبالمصالحة الوطنية والحوار وبالتمثيل السياسي (Karam, 2009).

«اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والإختيارية» أطلق في 1997, وكان من ضمن أهم الحركات المدنية في لبنان ما بعد الحرب. حيث شكّلت حملة وطنية جمعت 150 جمعية وإتحاد وحزب سياسي ومؤسسات خاصة, معارضة لقرار مجلس النواب بتأجيل الإنتخابات البلدية والتي كانت مقررة في 1998 (Karam, 2006). أطلقت الحركة حملة إعلامية وتواصلت مع الشعب من خلال عقد إجتماعات أسبوعية داخل وخارج العاصمة. ونجحت في تجميع نحو 100.000 توقيع على عريضة من أجل عقد إنتاخابات البلدية في موعدها المقرر (Chabsoul, 2016). وقد حكم المجلس الدستوري بعدم دستورية تمديد ولاية البلديات وبالتالي فقد عقدت الإنتخابات في ربيع 1998. كما ساهمت

الحملة المكثفة في إجراء الإنتخابات في موعدها. ومع ذلك, فإن الإنجاز الرئيسي للحركة تمثل في خلق مساحة مدنية في لبنان ما بعد الحرب خارج التأثيرات الطائفية والزبائنية (Kingston, 2014). وجدير بالذكر, أن هذه الحركة ألهمت حملات أخرى استخدمت أدوات وتكتيكات مشابهة مثل الحشد من أجل الحقوق الإجتماعية للمعاقين في 1997, والحملة من أجل الزواج المدني والتي تلتها في 1998, أو الحملة الزطنية لخفض سن التصويت إلى 18 عاما في 1998 (Ghaddar, 2001). كما شهدت هذه الفترة أيضا ظهور حركة طلابية نشطة قامت بالتعبئة ضد الهيمنة السورية وتدخل الجهات الأمنية في الحياة العامة وتقييد حرية التعبير. بيد أن تأثيرها كان محصورا الى حد كبير داخل أسوار الجامعات (Karam, 2009).

ساعدت هذه الحركات في إعادة بناء المجتمع المدني اللبناني فيما بعد الحرب[2]. حيث نجحت في تحقيق عددا من الأهداف كإعادة إطلاق الإنتخابات البلدية وتمرير قانون حول حقوق المعاقين وإنشاء وزارة البيئة (Karam, 2009). الا أنها فشلت في تحقيق أية إصلاحات مؤثرة على هيكل النظام الطائفي مثل اللامركزية الإدارية أو اعتماد قانون إنتخابي تمثيلي. علاوة على ذلك , واجه الفاعلون في المجتمع المدني الذين سعوا إلى تحويل هذه الدينامية إلى رأس مال سياسي عن طريق الترشح لمنصب انتخابي تحديات هائلة , أبرزها تلاعب الأجهزة الأمنية السورية بالانتخابات , والقوانين الانتخابية المتحيزة , وغياب القيود والمساءلة على الإنفاق الانتخابي (Kingston, 2014).

على الرغم من قدرة المجتمع المدني في فترة ما بعد الحرب على تحدي النظام الطائفي , فإن قدرته على إحداث تغيير اجتماعي-سياسي أو إصلاحات مؤسسية وسياسية ظلّ محظوراً من قبل النخبة الطائفية وأجهزة الأمن السورية في هذه الفترة.

فرص ضائعة (٢٠٠٥- ٢٠١١):

التعبئة الشعبية التي أعقبت إغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري أتاحت فرصة للتغيير السياسي. إلا أنه بالرغم من الإنسحاب السوري من لبنان والذي أعقبه زيادة في عدد الجمعيات وتقبل عام للتغيير, فقد تحول هذا المنعطف إلى فرصة ضائعة. ففي الواقع كما أناقش بالتفصيل فيما بعد, سيطرت التعبئة الحزبية على المشهد السياسي , وأدى الاستقطاب بين ما أطلق عليه معسكري 14 مارس/ اذار و 8 مارس/ اذار إلى زيادة تهميش الحركات المدنية والإصلاحية. هذا على الرغم من أن بعض الفاعلين في المجتمع المدني حاولوا بناء برامج مدنية وسياسية مشتركة , إلا أن دورهم طغت عليه الانقسامات الطائفية والسياسية التي ترددت أصدائها عبر العديد من منظمات المجتمع المدني.

علق عدد من المنظمات غير الحكومية والتي كانت تسعى إلى تغيير النظام الطائفي داخل هذا الانقسام. وعلى الرغم من عدم إعلانها رسميا إنتماءاتها السياسية,

[2] خلال الحرب الأهلية , كان المجتمع المدني نشطًا في الإغاثة الإنسانية للنازحين والجرحى. علاوة على ذلك , دعت العديد من الحركات والحملات المدنية إلى إنهاء الحرب (أبيياغي , 2012). كانت إحدى الحملات البارزة هي حملة المختطفين والمختفين التي تم إنشاؤها في عام 1982. وقد بدأت في نداء إذاعي أعدته وداد حلواني , وهي امرأة تم اختطاف زوجها أثناء الحرب. انضم إلى حلواني المئات من المؤيدين وأسسوا معًا «لجنة أسر المختفين والمختطفين في لبنان» (مركز المعرفة في المجتمع المدني , 2015)

إلا أن بعض المنظمات غير الحكومية كان لها شرط غير معلن وهو ضرورة أن يساند أعضاؤها معسكرا من الإثنين (Clark & Zahar, 2015). علاوة على ذلك, استخدمت النخبة الطائفية كل مواردها لإضعاف بعض المنظمات غير الحكومية. هاجمتها عبر أبواقها الإعلامية وحاولت تجفيف تمويلها كما منعت وصولها إلي المناطق التي تقع تحت سيطرتها (المرجع السابق). فعلى سبيل المثال, ظهرت مجموعة صامدون وهي جمعية شعبية تكونت في أعقاب حرب تموز في 2006 من أجل توفير الإنقاذ في حالات الطوارئ ودعم الجماعات التي تأثرت بالحرب في لبنان, وتعد واحدة من هذه الأمثلة فيما يخص استراتيجيات النخبة الطائفية. فقد بنت الجمعية شبكة جذبت أكثر من 10 الاف متطوع من مختلف الطوائف, عمل العديد منهم سويا للمرة الأولى, ولكن تم إيقافها عندما حاولت توصيل مساعدات للاجئين متواجدين في مناطق المدارس التي تسيطر عليها حركة أمل الطائفية (المرجع السابق).

وعلى الرغم من كل تلك التحديات, استمر عدد من مبادرات المجتمع المدني في الظهور وإنشاء منصات ذات قواعد عريضة شملت حملات مدنية مترابطة. ففي 2010, جمعت[3] "The Laique Pride" (مسيرة العلمانيين نحو المواطنة), وهي حركة علمانية للمواطنة, العديد من المنظمات والشبكات والحملات لتعزيز الحقوق العلمانية والمواطنة في لبنان (Meier, 2015). «حركة المجتمع المدني»، «النادي العلماني بالجامعة الأمريكية في بيروت[4]» , التجمع النسوي «نسوية», وجمعية كفى وجمعيات نشطة أخرى استجابت لنداء "Laique Pride"وشاركت في مظاهرتها. تلى ذلك نشوء تجمع «اللقاء العلماني» (Rencontre Seculiere) والذي حضره عدد من المجموعات العلمانية والمنظمات لتنسيق الجهود من أجل بناء حركة ضد الطائفية ذات قاعدة إجتماعية وسياسية أوسع (المرجع السابق).

خلال هذه الفترة, تأثرت حركات المجتمع المدني بشكل مباشر بالاستقطاب السياسي, واستحال عليها تحدي النظام الطائفي والتأثير على الخطاب السياسي السائد.

التعبئة من أجل الحقوق المدنية والسياسية (٢٠١١- ٢٠١٥)

حملة إسقاط النظام الطائفي (The Anti- Secterian Movement)

ترددت أصداء الإنتفاضات العربية في 2011 عبر العالم العربي وفتحت كذلك فرصة جديدة للتعبئة السياسية في لبنان. فقد ظهرت في 2011 «حملة إسقاط النظام الطائفي» (The Anti- Secterian Movement- ASM) في أعقاب تلك الإنتفاضات مرددة شعار «الشعب يريد اسقاط النظام» والذي كان من ذي قبل معروفا في تونس ومصر, ولكن بنكهة لبنانية, حيث قيل «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي». تم تنظيم أول إجتماع من قبل ناشطين في «اللقاء العلماني»(Rencontre

[3] عرفت "The Laique Pride"بالعربية باسم «مسيرة العلمانيين نحو المواطنة». لمزيد من المعلومات انظر الرابط التالي: https://www.facebook.com/laiquepride/

[4] النادي العلماني بالجامعة الأمريكية في بيروت (The AUB Secular Club) وهي حركة سياسية طلابية مستقلة أنشأت في 2008 بالجامعة الأمريكية في بيروت من قبل مجموعة من الطلاب العلمانيين سعوا إلى إنشاء بديل للسياسات الطائفية اللبنانية.

Seculiere) و « حركة المجتمع المدني» [5](Civil Society Movement).

كانت الASM (حركة إسقاط النظام الطائفي) حركة مجتمع مدني أسست دعمها ومواردها داخل شبكة من الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني، وكان عددا منها من المجموعات الناشطة والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي نشطت منذ التسعينات والتي أتت بخبراتها وقدراتها السابقة (Meier, 2015). نجحت الحركة في تعبئة عدد كبير من المشاركين في مظاهراتها, ووصل الأمر لذروته في 20 مارس 2011, عندما تظاهر حوالي 20 ألف شخص من شرق بيروت إلي غربها, عابرين الخط الذي قسم بيروت في زمن الحرب الأهلية, ومطالبين بدولة علمانية وديموقراطية (المرجع السابق).

إلا انه فيما بعد توجب على الحركة مواجهة تحديات داخلية وخارجية كان من الصعب تخطيها. على المستوي الداخلي، كان هناك وجهتي نظر متعارضتين: الخط الإصلاحي، والذي يطالب بإصلاحات من داخل المؤسسات, والخط الثوري، والذي طالب بإسقاط النظام الطائفي برمته (Chit, 2012). بالتوازي مع هذا التوتر الداخلي، تمكن النظام الطائفي من اختطاف الحركة عبر استراتيجيتين. الأولى عبر تسلل كل من الحزب السوري القومي الإجتماعي وحركة أمل إلى حركة إسقاط النظام الطائفي في محاولة للسيطرة على الحركة من داخلها (Meier, 2015). والثانية, عبر تبني بعض أعضاء النخبة الطائفية لمطالب حركة إسقاط النظام الطائفي واستغلالها للدفع بأجنداتهم السياسية ذات الأهداف الطائفية الضيقة (المرجع السابق). هكذا أدى إفتقار الحركة للتماسك واختراقها من قبل النخبه الطائفية السياسية إلى تبدد زخمها وفي النهاية إلى تفككها (Meier, 2015). ولكن على الرغم من فشل حركة إسقاط النظام الطائفي في تحقيق مطالبها, إلا أنها سمحت ببلورة وعي سياسي ومنظمات جديدة ومبادرات وحركات واعية بشكل أفضل للنظام الطائفي ولإستراتيجياته في التسلل والاستقطاب. (Chit, 2012).

هكذا ظهرت حركة «استرجعوا البرلمان» والتي كانت إحدى الحركات السياسية التي جمعت ناشطين من مختلف المبادرات المدنية والمنظمات في 2012 من أجل إنشاء حملة سياسية ضد الطائفية, خارج جمود كل من 8 اذار و14 اذار, بهدف المنافسة على الانتخابات البرلمانية لعام 2013 (Maaroufi, 2013). بيد أن الحركة فقدت زخمها في أعقاب تمديد فترة ولاية البرلمان في مايو 2013.

التعبئة ضد تمديد فترة ولاية مجلس النواب

وقع لبنان في مأزق سياسي بعد أن وصلت الانتفاضات العربية إلى سوريا في 2011 وبعد أن قرر حزب الله التدخل العسكري لدعم النظام السوري. مع تصاعد التوترات الطائفية والتهديدات الأمنية , مدد برلمانيو لبنان ولاياتهم في مناسبتين متتاليتين في انتهاك صارخ للدستور.

[5] انظر حراك اسقاط نظام الطائف 2011 لعبد الله ب. (13 فبراير 2012). مأخوذ عن تيار المجتمع المدني: http://secularist.org/2012/02/ حراك-إسقاط-النظام-الطائفي2011-

هنا, أسس «الحراك المدني للمحاسبة» في 2013 أول إحتجاج علني على أول تمديد للبرلمان في 2013. وانضمت المنظمات والمجموعات للحركة مثل الجمعية اللبنانية للإنتخابات الديموقراطية (Lebanese Association for Democratic Elections- LADE) بالإضافة إلى مجموعات سياسية انضمت للإحتجاج على اقتراح تمديد فترة ولاية مجلس النواب مثل النادي االعلماني في لجامعة الأمريكية وحركة «من أجل الجمهورية».

كما أطلقت الحركة حملة إعلامية ونظمت احتجاجات واعتصامات , لكن التمديد مر على أي حال , وتم تأجيل الانتخابات حتى نوفمبر 2014. وبما أن البرلمان كان يستعد للتمديد الثاني في نوفمبر 2014 , نظمت الحركة احتجاجًا جديداً, لكن عدد المشاركين إنخفض بشكل واضح, وتفككت الحركة من حينها (Haidar&Majed, 2018).

حركة «طلعت ريحتكم»

ظهرت دورة جديدة من الاحتجاج المدني في صيف 2015. حيث أثار فشل الحكومة في حل أزمة النفايات مظاهرات جذبت عددًا من منظمات المجتمع المدني والحركات الطلابية والمواطنين من مختلف الطوائف والمناطق والطبقات والأعمار, الذين توحدوا تحت شعار «طلعت ريحتكم» (Kassir, 2015). وما بدأ كمظاهرة ضد عدم كفاءة الحكومة في جمع النفايات سرعان ما تحول إلى تعبئة مدنية ضخمة ضد النظام الطائفي الفاسد والعاطل (المرجع السابق). وقد ظهرت سردية سياسية مشتركة وضعت المعسكرين السياسيين المتنافسين في مرمى هجوم حركة الاحتجاج بشكل متساو. وبالإضافة إلى المجموعات السياسية القائمة, تشكلت بشكل شبه يومي مجموعات سياسية نشطة جديدة ملقية الضوء على عدد من المطالب مثل استعادة المجال العام, واعادة تشكيل الطابع الشعبي لوسط المدينة, ومحاسبة المسؤولين, وتعليق رواتب النواب (Rowell, 2015).

ومن خلال نفس الاستراتيجيات السابقة للاختراق والاحتواء, حاولت النخبة السياسية الطائفية تطويع بعض المنظمين وتبني خطاب إصلاحي عبر إدانة الفساد, أو إطلاق العنان لقوات الأمن ولقواتها غير القانونية ضد المتظاهرين (Salloukh, 2016). كان شبح العنف المحتمل , والتعب الاحتجاجي , وغياب أي هيكل مؤسسي أو مجموعة واضحة من الأولويات بين مجموعات المعارضة , هي العوامل الرئيسية التي جعلت المظاهرات تفقد زخمها تدريجياً وتفشل في تحقيق مطالبها بخطة مستدامة وشفافة لإدارة النفايات (Rowell, 2015; Salloukh, 2016).

على الرغم من فشل حركة الصيف الإحتجاجية في تحقيق نتائج ملموسة, إلا أنها أعادت إحياء المجتمع المدني, كما ساهمت في تبلور عدد من المجموعات السياسية الجديدة.

من الاحتجاج إلى التنافس على السلطة (٢٠١٥- ٢٠١٨) تحريك القارب: الانتخابات البلدية في ٢٠١٦ وبيروت مدينتي

كان الزخم السياسي للحركة الاحتجاجية الصيفية وفشل الحكومة في معالجة أي من المشاكل العديدة في البلاد من العوامل الحاسمة التي شجعت مجموعة

من المواطنين المستقلين سياسياً وغير الطائفيين على الدخول في السياسات الانتخابية وإطلاق حملة انتخابية بلدية باسم بيروت مدينتي، في العاصمة بيروت.

على الرغم من أن هذه هي المرة الأولى في لبنان ما بعد الحرب التي ظهرت فيها حملة مستقلة سياسياً غير طائفية وغير حزبية من داخل المجتمع المدني لمنافسة النخبة الطائفية / السياسية من خلال الانتخابات المحلية، لم يكن المؤسسون وأعضاء المجموعة الأساسية في بيروت مدينتي قادمين جدد إلى السياسة حيث كان هناك خط واضح من الاستمرارية يمكن ردّه إلى مختلف حركات المجتمع المدني السابقة التي تلت الحرب وكذلك إلى المجموعات السياسية والحملات والمبادرات السابق الإشارة إليها. تضمنت المجموعة الأساسية في بيروت مدينتي نشطاء سياسيون قادوا أو شاركوا في الحركات الطلابية ضد الوصاية السورية؛ ونشطاء الحقوق المدنية الذين قاموا بحملات من أجل الحق في الزواج المدني، وإزالة الانتماء الطائفي من سجلات السجل المدني، وحقوق المواطنة المتساوية للمرأة والإصلاح الانتخابي؛ والمهندسين المعماريين والمخططين الحضريين والناشطين الذين قاوموا مشروع إعادة إعمار وسط مدينة بيروت، وخصخصة المساحة العامة وشنوا حملات لحماية الذاكرة والتراث الحضري للمدينة، فضلاً عن المطالبين بتحسين مستوى المعيشة العام للمدينة (Haidar, 2017). ومثّل هذا التحالف بين النشطاء والحضريين والمهنيين الذين تراكمت لديهم الخبرة السياسية والتقنية على مر السنين العمود الفقري لبيروت مدينتي.

قدمت الحملة نفسها كفرصة جادة للتغيير، متبنية خطاب سياسي إيجابي واستباقي استند علي توفير بدائل ذات مصداقية وقابلة للتحقيق موثقة في برنامج انتخابي. فبدلاً من الخطاب الرجعي المعتاد للمعارضة ضد النظام الطائفي ومهاجمته وربط العواطف السلبية برموزه، ركزت إستراتيجية التواصل الإيجابي في بيروت مدينتي على كفاءات فريقها وقدراتها القيادية. من خلال وسائل الإعلام , والبيانات الصحفية، والمنازل المفتوحة , واجتماعات الأحياء أعاد خطاب بيروت مدينتي تحديد المشهد السياسي , والذي عادةً ما يمثل الطائفية والفساد , بطريقة تعكس أولوية الصالح العام والعدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة , وتمكين المواطن (المرجع السابق).

كما قامت الحملة ببناء قاعدتها الشعبية من خلال الوصول إلى شريحة واسعة من سكان المدينة وتجنيد مجموعة كبيرة من المتطوعين المحليين. ولتحقيق هذه الغاية , اعتمدت الحملة على كل من السياسات الانتخابية التقليدية والمبتكرة. فقد تم تجنيد المتطوعين أثناء نشاطات الاطلاق والاجتماعات المفتوحة ونقاشات الأحياء ونشاطات جمع الأموال والمناسبات العامة. علاوة على ذلك , استخدمت الحملة أدوات الوسائط الرقمية لتجنيد متطوعين يمكنهم الاشتراك باستخدام تطبيق الهاتف المحمول أو عبر موقع الحملة على الويب.

كان من بين متطوعي بيروت مدينتي نشطاء في العديد من حملات وحركات المجتمع المدني. نشطاء من الجماعات السياسية التي تم تأسيسها خلال حركة الاحتجاج

الصيفية مثل «طلعت ريحتكم»، و«من أجل الجمهورية» و«الشعب يريد» بالإشتراك مع نشطاء في حملات أخرى ومنظمات مجتمع مدني مثل «تيار المجتمع المدني»، «حقي علي»، و«الحملة المدنية لحماية الدالية»، حيث وضعوا جانبا إختلافاتهم وتعاونوا تحت راية بيروت مدينتي.

ومن الإنجازات البارزة الأخرى لبيروت مدينتي قدرتها على توظيف متطوعين كانوا نشطاء سياسيين لأول مرة وضمهم لتطوير سردية سياسية خارج ثنائية 14 اذار و8 اذار، تطالب بحق الناس في المدينة، مما أدى إلى مشاركة العديد من المتطوعين غير المسيسين لأول مرة في حملة انتخابية تنافس السلطة الحاكمة (Haidar, 2017).

كما كان للحملة عيوبها أيضًا. فقد سارت بيروت مدينتي على حبل مشدود حين تعلق الأمر بالمواضيع السياسية المثيرة للجدل في المدينة. حيث تجنبت معالجة أحد أكثر الموضوعات إثارة للجدل في العاصمة، وهي سوليدير. لم يكن هناك موقف واضح تجاه خطة إعادة الإعمار بعد الحرب التي شكلت بنية الاقتصاد السياسي لنظام ما بعد الحرب خاصة أن شركة سوليدير، الشركة التي أدارت عملية إعادة الإعمار، كانت لا تزال تملك سلطة تنظيمية على وسط المدينة. بالإضافة إلى ذلك , لم يكن للحملة إستراتيجية واضحة حول كيفية التعامل مع التعديات غير القانونية الواسعة من قبل المطورين على ساحل بيروت. أما فيما يتعلق بالسلامة والأمن الحضريين، فلم تذكر الحملة أي شيء يتعلق بجماعة حزب الله المسلحة التي تعد من بين أبرز التهديدات لأمن الناس في بعض أحياء بيروت. وفي حين ساعد هذا النهج العملي الحملة الانتخابية في تجنب استعداء أي شريحة سياسية أو طائفية في المجتمع، إلا أنه كان على حساب الوضوح السياسي والأيديولوجي لمواقفها.

في الواقع، تم انتقاد الحملة لتفاديها الموضوعات المحورية في الأسس الاقتصادية والسياسية للنظام الطائفي في لبنان بعد الحرب. ومع ذلك، فإن تركيزها على اقتراح حلول مجدية وتقع مباشرة ضمن صلاحيات البلدية، قد اقنع شريحة كبيرة من المجتمع. هكذا نجحت الحملة عبر هذه الاستراتيجية في التغلب على «الملل المشترك» من السياسة كما صاغها سامر فرنجية (Franjieh, 2016) وإشراك المواطنين المعزولين سياسياً في الشأن العام.

النظام الطائفي يحارب

يعد استيعاب المعارضة السياسية استراتيجية متعارفة تطبقها النخبة الطائفية السياسية عند مواجهتها لتهديد محتمل قادم من داخل المجتمع المدني (Clark& Salloukh 2013). في البداية، لم تؤخذ حملة بيروت مدينتي على محمل الجد وصور أعضائها كهواة سياسيين يفتقرون للخبرة الإنتخابية وللموارد المالية والبشرية التي تمكنها من تحدي الأحزاب السياسية القائمة منذ زمن. ونظرًا لأن الحملة قد أسست نفسها بشكل تدريجي محليًا ووسعت نطاق قاعدتها الشعبية، فقد بذلت النخب الطائفية محاولات لاستيعاب الحملة وتفادي معركة سياسية. ففي اجتماع مع أحد أحزاب السلطة السياسية البارزة، تم منح بيروت مدينتي مقعدين إلى ثلاثة مقاعد في القائمة المعارضة مقابل

الانسحاب من الانتخابات المنافسة الإنتخابية (Haidar, 2017).

كما كان نشر الشائعات بمثابة استراتيجية أخرى استخدمت ضد بيروت مدينتي لتشويه صورتها كحملة انتخابية مستقلة غير تابعة لأي من المعسكرين السياسيين 8 أو 14 اذار. في الفترة التي سبقت الانتخابات, استهدفت الحملة بعدد من الشائعات المدمرة, ولكنها كانت دوما متناقضة. [6] كما كانت هناك محاولة أخرى لتهديد سمعة الحملة من خلال استخدام هويتها العابرة للطائفية أو العلمانية كسلاح ضدها بحيث يتم تصوير الحملة ومرشحيها على أنهم جماعة ملحدة ضد الدين وضد الأعراف الاجتماعية المحافظة (المرجع السابق).

كما تم استخدام تكتيك آخر من النظام الطائفي وهو استراتيجية التواصل القائمة على أقلمة بيروت, بمعنى ردها إلى قائمة ناخبيها دوناً عن باقي سكان العاصمة. في 26 أبريل 2016 , بعد أربعة أيام من إعلان بيروت مدينتي عن قائمة المرشحين , تم الإعلان عن قائمة «تيار المستقبل» التي تضم مرشحين من معسكري 8 و 14 اذار (The Daily Star, 2016). أطلق على القائمة اسم «لائحة البيارتة» وكان شعارها «لكي تبقي بيروت لأهلها». أثار الشعار حينها جدلاً واعتبر استثناءً لسكان بيروت الذين يعيشون ويعملون ويدفعون ضرائبهم في بيروت ولكن لا يُعتبرون «بيارتة» ولا يحق لهم التصويت بسبب قانون السجل المدني القديم الذي يقطع الصلة بين مكان الإقامة والحق في انتخاب ممثلين محليين. كان من الغريب أيضًا على مواطنين لبنانيين آخرين وصف بيروت, عاصمة البلاد ورمز وحدتها وتعايشها , بعبارات تستحضر الاعتبارات مناطقية ضيقة لأغراض انتخابية.

وعلى عكس العديد من البلديات الأخرى في البلاد حيث تنافست الأحزاب السياسية الطائفية المختلفة ضد بعضها البعض في قوائم متعارضة , وضعت الأحزاب الطائفية , باستثناء حزب الله , جميع العداوات السياسية جانباً وتحالفت في قائمة واحدة ضد بيروت مدينتي. كان ذلك بمثابة أفضل تجسيد لمنطق تقسيم «غنائم» المناصب العامة على قدم المساواة بين الطوائف المختلفة. عني ذلك أن بيروت مدينتي, الحملة الناشئة , تنافست بمفردها ضد تحالف السلطة الحاكمة, على أساس قانون انتخابي أكثري يهدف إلى إنتاج وإعادة إنتاج نفس النخبة الطائفية, وتحرير الانتخابات من عدم اليقين, وجعل المنافسة شبه مستحيلة.

وعلى الرغم من كل التحديات السياسية والمؤسساتية, حصدت بيروت مدينتي 32% من الأصوات في المدينة وحققت فوزًا رمزيًا غير مسبوق لمجموعة سياسية مستقلة عابرة للطوائف تتحدى النظام الطائفي في

[6] قبل أيام قليلة من الانتخابات , انتشرت أخبار كاذبة بأن حزب الله أصدر «تكليف شرعي» (أمر ديني) لمؤيديه الشيعة للتصويت لصالح بيروت مدينتي. قبل يوم واحد من الانتخابات , تم إرسال شائعة على نطاق واسع كرسالة نصية عبر الهواتف المحمولة إلى الناخبين البيروتيين يدعون أنه بعد اجتماع ثلاثي بين رئيس الأمن الداخلي لحزب الله وفيق صفا , الرئيس السابق لمديرية الأمن العام في لبنان جميل السيد , والرئيس السابق للحرس الرئاسي اللبناني اللواء مصطفى حمدان , الثلاثة اتفقوا على تأمين فوز مدينتي في بيروت من أجل إنهاء سعد الحريري سياسياً. ومن المفارقات , أنه قبل يومين فقط من تعميم هذه الشائعات , اتهم حمدان بيروت مدينتي بأنها فاسدة وتمولها السفارات الأجنبية (Haidar, 2017).

العاصمة بيروت. [7]كما مثلت حملة مدينتي بيروت تحولا كبيرا في نهج المجتمع المدني في العمل السياسي حيث انتقل من الاحتجاج إلى المنافسة, مقدماً نفسه كبديل واقعي يرتكز على استراتيجية تواصل إيجابية.

لقد غيرت الحملة التي يقودها المتطوعون المشهد الانتخابي في العاصمة, وأعادت تنشيط الانتخابات ومنحت السياسة اللبنانية معنى جديدا حيث أصبحت في خدمة الشعب وليس حكراً على النخبة السياسية وشبكاتها الزبائنية. فإنطلاق حملة بلدية انتخابية في العاصمة اللبنانية جعل بيروت مدينتي تقود معركة سياسية وطنية بدلاً من معركة محلية تقتصر على المدينة. كما ألهم هذا الحراك معارك أخرى: فبعد فترة وجيزة من إطلاق الحملة في مارس, ظهرت عدة حملات انتخابية مستقلة في مدن لبنانية مختلفة.

كان من بين أهم الآثار المترتبة على الانتخابات البلدية لعام 2016 ظهور سردية سياسية على مستوى البلاد خارج الاستقطاب السياسي في 8 اذار و 14 اذار الذي كان يشل البلاد منذ عام 2005. ففي بيروت وفي العديد من المدن والقرى الأخرى، تنافست المجموعات السياسية الناشئة في الانتخابات البلدية عبر خطاب سياسي جديد. كان من الأمور الأساسية لهذا الخطاب السياسة اليومية التي تهم جميع المواطنين, مثل فرص العمل والضمان الاجتماعي والتعليم والخدمات العامة الأفضل والبنية التحتية الكافية والجيدة والبيئة النظيفة.

معركة شاقة: الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨

في يونيو 2017 , تم اعتماد قانون انتخابي جديد من قبل البرلمان اللبناني. على الرغم من أن القانون الانتخابي الجديد كان يستند إلى التمثيل النسبي, إلا أن الطريقة التي تم بها رسم الدوائر الانتخابية واعتماد التصويت التفضيلي والتخصيص الطائفي للمقاعد كان يهدف بشكل أساسي إلى إعادة إنتاج النظام الانتخابي الأكثري الطائفي (Atallah&El-Helou, 2017).

في يناير 2018 , وفي أعقاب الدينامية الانتخابية التي أطلقتها بيروت مدينتي , تشكل تحالف سياسي من 11 مجموعة سياسية من المجتمع المدني تحت اسم «تحالف وطني» لخوض الانتخابات البرلمانية في مايو 2018 , والتي تم عقدها لأول مرة منذ تسع سنوات. هنا, قدم التحالف نفسه كبديل للنخبة السياسية الحالية عن طريق برنامج انتخابي موحد يرتكز على مبادئ الديمقراطية والعدالة, وكتحالف مفتوح للمجموعات التي وافقت على رؤية سياسية مشتركة, وعلى عملية اختيار المرشحين, وعلى مدونة السلوك. وبهدف التغلب على الاختلافات السياسية بين المجموعات المختلفة وتمكين المزيد من المجموعات من الانضمام, تجنب التحالف معالجة المواضيع السياسية المثيرة للجدل والانقسام مثل الموقف تجاه حزب الله وسلاحه.

[7] حصلت قائمة الحرس القديم , قائمة بيروت , على 46% من الأصوات بمتوسط 43,227 صوت. حصلت قائمة مدينتي بيروت على 32% من الأصوات بمتوسط 30,059 صوتًا. حصلت القوائم الثلاث الأخرى , المواطنون في قائمة الولايات , قائمة بيروت والقائمة البيروتية على 5% , 2% , و 1% من الأصوات على التوالي

عـرّف أعضـاء التحالـف أنفسـهم بأنهـم مجموعـات المجتمـع المدنـي التـي بـدأت التعبئـة فـي الحركـة المناهضـة للطائفيـة فـي عـام 2011 , وواصلـوا معارضتهـم للسـلطة خـلال أزمـة إدارة النفايـات فـي عـام 2015 , واسـتمروا فـي معارضتهـم مـن خـلال الاحتجـاج علـى تمديـد البرلمـان , وقوانيـن الضرائـب وفسـاد الحكومـة [8].

وقـد شـكل «تحالـف وطنـي» قوائـم فـي تسـع دوائـر مـن بيـن الدوائـر الانتخابيـة الخمـس عشـرة التـي تضـم 66 مرشـحًا, 30% منهـم كانـوا سـيدات. ومـع ذلـك, لـم تنضـم جميـع الحمـلات الانتخابيـة للمجتمـع المدنـي إلـى التحالـف حيـث رفضـت «كلنـا بيـروت», وهـي حملـة انتخابيـة مسـتقلة فـي منطقـة بيـروت الثانيـة, الانضمـام علـى أسـاس أن التحالـف يفتقـر إلـى الوضـوح السياسـي بشـأن الموقـف مـن حـزب الله والنظـام السـوري وأن بعـض مرشـحيه كانـوا حزبييـن أو لهـم علاقـات مـع النظـام الطائفـي[9].

اسـتخدمت حمـلات المجتمـع المدنـي أدوات وتكتيـكات مماثلـة فعقـدوا اجتماعـات مفتوحـة ونظمـوا فعاليـات عامـة, بالإضافـة إلـى حمـلات زيـارة المنـازل. واعتمـدوا اعتمـادًا كبيـرًا علـى منصـات وسـائل التواصـل الاجتماعـي للإعـلان عـن مرشـحيهم ونشـر برنامجهـم الانتخابـي , خاصـة وأنهـم يفتقـرون إلـى الأمـوال اللازمـة لتوفيـر وقـت البـث الباهـظ الثمـن علـى القنـوات التلفزيونيـة المحليـة.

وقـد عكسـت البرامـج الإنتخابيـة لحمـلات المجتمـع المدنـي السـردية السياسـية التـي ظهـرت فـي أعقـاب الحملـة الإنتخابيـة لبيـروت مدينتـي المرتكـزة علـى الصالـح العـام والعدالـة الإجتماعيـة والمسـاواة والشـفافية والمحاسـبة وتمكيـن المواطـن.

بشـكل خـاص , وبـدلاً مـن التركيـز علـى الانقسـامات السياسـية بيـن الأحـزاب السياسـية الرئيسـية, حاولـت النخبـة الطائفيـة اسـتخدام سـردية المجتمـع المدنـي لمكافحـة الفسـاد, واعتمـدت بدورهـا علـى حملـة مـن أجـل حمايـة الحقـوق الاجتماعيـة والاقتصاديـة للمواطنيـن وتحسـين تقديـم الخدمـات العامـة مـن خـلال مكافحـة الفسـاد [10].

ومـع ذلـك , كانـت نتائـج الانتخابـات البرلمانيـة مخيبـة للآمـال للغايـة بالنسـبة لمرشـحي المجتمـع المدنـي, الذيـن بلغـت حصتهـم فـي التصويـت الوطنـي حوالـي 4 % [11], حيـث نجـح تحالـف وطنـي فـي الفـوز بمقعـد واحـد فقـط فـي دائـرة بيـروت الأولـى لمرشـحة حـزب سـبعة, بـولا يعقوبيـان [12]. سـهّل الحاصـل الانتخابـي المتدنـي نسـبيا فـي هـذه الدائـرة فـوز التحالـف بهـذا المقعـد. يطـرح فشـل مجموعـات المجتمـع المدنـي فـي التأثيـر علـى الـرأي العـام

[8] المرجع السابق

[9] انظر https://www.facebook.com/Ta7alofWatani/

[10] انظر: http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/335344/nna-leb.gov.lb/en , and http://www.almanar.com.lb/3542383

[11] نظر تقرير المركز اللبناني للدراسات السياسية (LCPS): http://www.lcps-lebanon.org/publications/1553851924-parliamentary_election_1_eng.pdf

[12] كانت بولا يعقوبيان مذيعة على القناة اللبنانية, تلفزيون المستقبل, وهي قناة تابعة لحركة المستقبل. قبل الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2018 , استقالت من منصبها وانضمت إلى حزب سبعة. في مارس 2019, طردها حزب سبعة من صفوفه بدعوى أنها لم تلتزم بجدول أعمال الحزب وفشلت في انتقاد جميع النخب السياسية على قدم المساواة. لمزيد من المعلومات , انظر: http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Mar-20/479258-civil-society-alliance-suspends-sabaa-partys-membership.ashx

لصالحها في الانتخابات النيابية تساؤلات حول استعدادها لخوض هذه الانتخابات. على الرغم من تمكن تحالف وطني في توحيد العديد من المجموعات السياسية للمجتمع المدني في تحالف واسع, فقد حصل ذلك على حساب بلورة هوية سياسية ورؤية سياسية واضحة (El Kak, 2019) مع مرشحين من متناقضين سياسيا. [13]الافتقار إلى إطار سياسي واضح ومشترك جعل الناخبين يشككون في قدرة مرشحي المجتمع المدني على مواجهة النظام الطائفي .

الخلاصة

على الرغم من سنوات طويلة من التعبئة السياسية التي نظمتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في لبنان بعد الحرب, إلا أن تحدي هيمنة النظام الطائفي أثبت أنه مهمة صعبة للغاية. فقد صمم النموذج السياسي الحالي بحكومته المركزية ونظامه الانتخابي غير العادل للحفاظ على هيمنة النخبة الطائفية/ السياسية ومنع ظهور منافسين سياسيين جدد.

ومن أهم الاستنتاجات أن: -1 النظام الانتخابي هو أداة مؤسسية أساسية استفادت منها النخبة الطائفية/السياسية للسيطرة على الانتخابات البرلمانية والبلدية وتقييد الخيارات الانتخابية والسياسية للمواطنين؛ -2 هناك حاجة إلى إصلاحات مؤسسية لتحويل ترتيب تقاسم السلطة في لبنان إلى نموذج سياسي أكثر تمثيلا وخضوعا للمساءلة؛ و -3 اعتماد نظام انتخابي أكثر عدلاً وديمقراطية يمكن أن يخفف من الطبيعة التمييزية والإقصائية للنظام الطائفي عن طريق فتحه أمام الجماعات السياسية العابرة للطائفية أو غير الطائفية.

ومع ذلك , فليس من المفاجئ ألا يكون لأوصياء هذا النظام والمستفيدين الرئيسيين منه اية اهتمام بالمضي قدماً في هذه الإصلاحات, ومن المؤكد أنهم سيقاومون بشراسة أي محاولات للقيام بذلك. حيث يتطلب كسر الجمود الحالي أن تقوم مجموعات وأحزاب سياسية ومجموعات الهيمنة المضادة من مجتمع المدني, ونقابات, وهيئات طلابية, وأكاديميين, ونشطاء, وفنانين, ومثقفين بمواصلة معركتهم المطولة في مجالاتهم المختلفة وفي ممارساتهم اليومية. والأهم من ذلك , أن التغيير السياسي والاجتماعي يتطلب بناء حركات وأحزاب سياسية مستدامة ذات قاعدة شعبية لا تخجل من معالجة القضايا السياسية المثيرة للجدل في البلاد, والتي ترى في الانتخابات فرصة وليس غاية في حد ذاتها.

[13] يتعارض البرنامج الانتخابي لحزب سبعة, وهو عضو في «تحالف وطني»، المتمرس في خصخصة القطاع العام , مع برامج العديد من الجماعات السياسية الأخرى في المجتمع المدني (Nour, 2018).

إزدياد نشاط الحقوق الحضريّة وتعزيزه في بيروت

د. منى حرب, الجامعة الأميركية في بيروت
(تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩)

المقدمة

في الواقع, يشتهر لبنان بمنظمات المجتمع المدني النشطة التي تنخرط بشكلٍ كبير في الشؤون الإجتماعية وتملأ الفراغ الناتج عن المؤسسات العامة غير الفعّالة والغائبة عن السمع (كرم 2006؛ كينغستون 2013). كما أنّه لم يكن يشتهر كثيراً بنشاطه الحضريّ، إلى حين بروز ظاهرة حملة «بيروت مدينتي» للإنتخابات البلدية في عام 2016. نروي في هذا البحث قصة النشاط الحضري كما إنتشر في بيروت منذ أوائل التسعينات من خلال صياغة حسابنا في ما يتعلق بسياق السياسات والجهات الفاعلة وأطر وإستراتيجيات العمل[1]. نركز على الجهود التنظيمية للنشطاء الحضريين في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006, وكيف تضافرت هذه الجهود مع حملة «بيروت مدينتي» للإنتخابات البلدية, بعد عشر سنوات. ينبع جمع البيانات وتحليلها من تجربة المؤلفة كمقيمة في المناطق الحضريّة وباحثة حضريّة وناشطة بدوامٍ جزئي. ويرتكز على محادثات مع العشرات من النشطاء الحضريين وعلى ملاحظة المشاركين، وكذلك على مراجعة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي وعبر الإنترنت.

ينقسم هذا البحث إلى جزئين: نناقش في الجزء الأول سياق السياسات والحوكمة الحضريّة في بيروت, وكيف أدّت إلى توليد حالة من الخدمات العامة المتردّية. ونتطرق في الجزء الثاني إلى الظروف التي أدّت إلى إنشاء «بيروت مدينتي». أولاً, نناقش إرث الجيل الأول من النشطاء والعلماء الحضريين, الذي أرسى الأساس لخطاب حضري بالغ الأهمية تم تطويره لاحقّاً من خلال وضع برامج دراسات حضرية جديدة في الجامعات, ممّا أدى إلى تكوين جيل ثانٍ من النشطاء الحضريين الذين يتوقون للحفاظ على إمكانية العيش في المدينة ومساحاتها المشتركة... ثانيًا, نناقش ظهور مجموعة متنوعة من الإئتلافات والحملات التي تضع القضايا الحضريّة في صميم مطالباتها, ونركز على ثلاث قصص نجاح تُظهر تشكيل أنماط جديدة للعمل الجماعي والتعبئة: حملة جمعية «نحن» وإعادة فتح حرش بيروت وحملة «الدالية» وحماية المشاعات الساحلية والحملة الناجحة التي أوقفت تنفيذ مشروع جسر فؤاد بطرس. ثالثاً, نتطرق إلى كيف أدّت هيمنة السياسة الطائفية إلى إنهيار الخدمات العامة, والتي تجسّدت في أزمة النفايات الحادة في آب/أغسطس 2015 والتي دفعت إلى تعبئة واسعة النطاق لجماعات من النشطاء المستقلين في العاصمة (الحراك), ممّا أدى إلى إنشاء «بيروت مدينتي» التي حصلت على ثلث أصوات المدينة ضدّ النخبة السياسية

[1] تمّت كتابة أجزاء من هذا البحث لمشروع « Power2Youth» حيث أتولى قيادة دراسة حول تعبئة الشباب في لبنان. تمّ نشر هذه الأجزاء في ورقة العمل هذه: حرب, م. 2016, المدن والتغيير السياسي: كيف ولّد النشطاء الحضريين في بيروت حركة إجتماعية حضرية. معهد الشؤون الدولية في روما, أبحاث « Power2Youth», رقم 20

الطائفية التي فازت في الإنتخابات بفارق 11%. يُختتم البحث بملاحظات ختامية بشأن التحديات التي يواجهها نشاط الحقوق الحضرية في ظلّ نظام سياسي هجين حيث لا تعمل الدولة على حماية المشاعات.

1.السياسات والحوكمة الحضريّة في لبنان: الخدمات العامة والبنية التحتية المتردّية

تتمّ عمليات التخطيط في لبنان عبر إعتماد السياسات من أعلى إلى أسفل والتي تتّخذ مجموعة قليلة من الأشخاص في عدد قليل من المؤسسات العامة قراراً بشأنها من دون التشاور مع السكان. إنّ مجلس الإنماء والإعمار (CDR)، الذي تأسّس في عام 1977 ليحلّ محلّ وزارة التخطيط، هو عبارة عن هيئة حكومية ترفع تقاريرها مباشرةً إلى مجلس الوزراء والتي تُركّز نشاطها اليوم على كافة المنح والقروض الدولية. تتولّى في الدرجة الأولى مهمّة إتخاذ القرار بشأن مشاريع البنية التحتية في كافة أنحاء لبنان وإدارتها، كما تضمن تنفيذها من خلال التعاقد من الباطن. إنّ المديرية العامة للتنظيم المدني (DGU) هي جزء من وزارة الأشغال العامة، وتعاني من قيود كبيرة في ما يتعلق بالموارد البشرية والمالية، ممّا جعلها مؤسسة عفا عليها الزمن تشتهر بفسادها وعدم كفاءتها وعجزها. وتتمثل وظيفتها الرئيسية في الموافقة على الخطط الرئيسية التي يتم تصميمها وفقًا لإرشادات التخطيط العمراني وتصاريح البناء التي عفا عليها الزمن. وبالتّالي، لا توجد مؤسسة مركزيّة تقوم بتصميم وتنفيذ سياسات التخطيط المكاني بشكلٍ فعّال عبر الأراضي اللبنانية. أصدر مجلس الإنماء والإعمار الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية في عام 2009، والتي هي بمثابة مرجع شامل لخبراء ومُخطّطي التخطيط المكاني والتنمية الإقليمية، ولكنّها تفتقر إلى آليات تنفيذ واضحة على المستويين الإقليمي والمحلي[2].

تتمتّع الحكومات المحلية والإقليمية بهامش مناورة كبير عندما يتعلق الأمر بالتخطيط المكاني، لكن بموارد ضعيفة (حرب وعطا الله 2015)[3]. فقط البلديات الكبيرة والمتوسطة والإتحادات البلدية هي التي تعتبر قادرة على توفير أداء جيد من ناحية تقديم الخدمات. يتمّ إنتخاب المجالس البلدية بشكلٍ مباشر في لبنان، كما تجذب نسبة كبيرة نسبياً من السكان إلى صناديق الإقتراع. جرت أول إنتخابات بلدية بعد الحرب في عام 1998، ومنذ ذلك الحين أصبحت تجري مرّة كلّ ست سنوات. وقد إزداد عدد البلديات والإتحادات البلدية، حيث وصل إلى حوالي 1000 بلدية و50 إتحادًا بلديًا يضمّ ثلثي هذه البلديات. قامت بعض الحكومات المحلية والإقليمية، وخاصة في المدن المتوسطة الحجم، بتطوير أنشطة إبداعية على مستوى التخطيط المكاني تشمل الشباب (مثل جزين والغبيري وبعقلين والضنية وعاليه). يقوم رؤوساء البلديات بإشراك الشباب في صنع القرار من خلال إنشاء لجان للقيام بمهام محدّدة، وتشجيعهم على الإنخراط في السياسات المحلية والتنمية بشكلٍ أكبر. تعتبر هذه الممارسة جديرة بالملاحظة حيث

[2] يمكن الولوج إلى الخطة على الموقع التالي http://www.cdr.gov.lb/study/sdatl/sdatle.htm.

[3] تستند الفقرة التالية على عملنا في «حرب» و«عطاالله» (2015)، مما يوفر المزيد من التفاصيل حول الحوكمة البلدية ومبادرات التخطيط المكاني المحليّة والإقليمية.

يمكن إعتبار البلديات وسائل مثيرة للإهتمام للتغيير السياسي والإجتماعي، كما يمكن للشباب الوصول إليها أكثر من السياسات على المستوى المحلي، على الرغم من أنّ السياسات على المستوى المركزي تستمرّ في تقييد هوامش المناورة للحكومات المحلية والإقليمية.

يؤدّي هيكل الحوكمة الحضرية المركزي والمجزأ وغير الفعّال في لبنان بشكلٍ غير مفاجئ إلى سياسات حضرية مُختلة وظيفياً لها آثار وخيمة على إندماج الشباب في المدينة. نناقش، في ما يلي، ثلاث مجموعات من السياسات الحضرية التي لها تأثيرات كبيرة على معيشة الشباب: الإسكان الميسور التكلفة وتوفير الخدمات الأساسية وأنماط التنقل والأماكن العامة. ونوضح كيف يعمد كلّ قطاع إلى العمل بطرق تهدف إلى تهميش الشباب من أحيائهم، وكذلك كيفية نزع الطابع المادي والسياسي عن علاقة الشباب بالمدينة.

الإسكان الميسور التكلفة وتوفير الخدمات الأساسية

لا يوجد مساكن عامة أو إسكان ميسور التكلفة في لبنان. تمّ إختبار بعض المحاولات الفاشلة في الخمسينيات والستينيات[4]. توفر المؤسسة العامة للإسكان (PCH) القروض للأسر المتوسطة الدخل التي يمكنها إثبات أهليتها للتمويل المصرفي. يوفّر مطورو ومقاولو العقارات في القطاع الخاص مساكن لأشخاص من خلفيات إجتماعية وإقتصادية متنوعة، وفقًا لتدرج جغرافي كاريكاتيري ساخر: حيث توفر السكن للأغنياء في العاصمة وضواحيها القريبة نسبياً، بينما توفر السكن للفقراء في الضواحي البعيدة والقرى. يقطن الكثير من الفقراء عدة أحياء في وسط المدينة وضواحيها، أيّ سكان المستوطنات العشوائية ومخيمات اللاجئين. وقد يصل عددهم إلى أكثر من 20% من نسبة السكان المقيمين ضمن نطاق بلدية بيروت وفقاً لتقديرات عام 2003 (فواز وبيلين 2003: صفحة 29)- وقد إزدادت هذه النسبة بالتأكيد بشكلٍ ملحوظ اليوم مع تدفق اللاجئين السوريين. يعيش هؤلاء الأشخاص في ظروف قاسية وغير آمنة ومزدحمة وغير صحية، مع ولوج محدود إلى الخدمات الأساسية والأماكن العامة.

يبلغ متوسط تكلفة المتر المربع الواحد في نطاق بيروت البلدي 4,500 دولاراً أمريكياً [5] - وهذا مبلغ كبير لا يمكن لمعظم الأشخاص تحمّله، بالنظر إلى أنّ الحد الأدنى للأجر الشهري يبلغ 450 دولاراً أمريكياً. والإيجار باهظ الثمن أيضًا، حيث يبلغ متوسطه 1200 دولار أمريكي شهريًا لشقة مؤلفة من غرفة نوم واحدة، وهذه التكلفة الباهظة لا يستطيع تحمّلها سوى الأثرياء[6]. لا توجد سياسة رقابة على الإيجارات في لبنان، وسيتم الآن التخلص تدريجياً من الشقق السكنية القليلة المدعومة في

[4] للمزيد من المعلومات عن الإسكان الميسور التكلفة في لبنان، إطلع على مقالة منى فواز وميساء صباح (2015) بعنوان "Charting a Path. Opening the Path to Affordable Middle Income Housing"، التي نشرت في مجلة «Executive» في 18 حزيران/يونيو، http://www.executive-magazine.com/opinion/comment/charting-a-path

[5] الليرة اللبنانية هي العملة الرسمية في لبنان، إلا أنّ الاقتصاد اللبناني أصبح يتعامل بالدولار الأمريكي منذ الحرب الأهلية. يستخدم هذا البحث الدولار الأمريكي كوحدة نقدية.

[6] تمّ أخذ الأرقام من موقع «نامبيو» (http://www.numbeo.com/property-investment/city_result.jsp?country=Lebanon&city=Bei rut) وإستندت إلى تقديرات كتاب حقائق العالم التي أصدرته وكالة الإستخبارات الأمريكية لعام 2013.

بيروت وطرابلس وصيدا بسبب قانون الإيجارات الجديد الذي ألغى إيجارات الشقق المدعومة[7].

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الولوج إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والإنترنت غير متوفّر بشكلٍ فعّال من خلال الوسائل العامة. لا يتم توفير الكهرباء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ويمكن أن تصل ساعات إنقطاع التيار الكهربائي إلى ما بين 8-10 ساعات يوميًا في بعض المناطق. كما أنّ المياه (للإستخدام المنزلي ومياه الشرب) غير متوفرة بشكلٍ يوميّ، خاصة بعد الجفاف الحادّ خلال شتاء عامي 2013-2014. كما تشتهر سرعة الإنترنت بأنّها بطيئة للغاية في لبنان. وتكشف أيضاً أزمة النفايات الاخيرة في البلاد الفشل المطلق للحكومة اللبنانية في ضمان إدارة الخدمات الأساسية لقطاع النفايات. تؤدي كافة هذه الخدمات العامة السيئة إلى إنتشار ظاهرة تقديم الخدمات من قبل قطاع خاص غير مُنظّم يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب السياسية الطائفية التي تستفيد مالياً من إحتكارها للخدمة المقدمة ومن قدرتها على فرضها على الأحياء السكنية بالقوة (فيرديل 2013). يبيع مقدمو خدمات الكهرباء والمياه المعبأة والإنترنت من القطاع الخاص خدماتهم للناس برسوم باهظة وبمستويات جودة سيئة وغير خاضعة للمراقبة. يلجأ بعض الأشخاص إلى طرق بديلة للحصول على هذه الخدمات بأسعار أرخص: فقد يذهب البعض إلى النهر لملء زجاجات المياه وقد يلجأ البعض الآخر إلى تركيب نظام كهربائي يعمل بالبطارية كما قد يستفيد البعض الآخر من شبكة «واي- فاي» الخاصة بجيرانهم بلا عناء. ومع ذلك، لا يزال الأشخاص بشكلٍ عام أسرى لمقدمي الخدمات من القطاع الخاص كما أنّ الخيارات البديلة المتوفرة لديهم محدودة للغاية.

التنقل

من حيث التنقل المكاني، لا يوجد في لبنان نظام نقل مشترك فعّال. إنّ معظم الحافلات القليلة التي تعمل في نطاق بيروت الكبرى في حالة سيئة كما أنّها لا تتبع جدولاً زمنياً فعّالاً. يلجأ أقل من 20% من الأشخاص إلى إستخدام بعض أشكال النقل المشترك8. يُفضّل الكثير من الأشخاص إستخدام الفانات (الحافلات الصغيرة التي قد تستوعب من 12 إلى 15 شخص) للتنقل بين الأحياء والقرى والمدن- وهو نظام أكثر موثوقية وأسرع وبأسعار معقولة. ينتمي مشغّلو هذه المركبات بشكلٍ وثيق إلى النخب السياسية التي تستفيد مالياً من عائداتها والتي تضفي الشرعية على وجودها. ويعتبر خير مثال على خط الفانات الفعّال، والذي يحظى بالتقدير من قبل الشباب، هو الفان رقم «4»، الذي يربط منطقة حيّ السلم في جنوب

[7] برونو ماروت (2014)، مقالة بعنوان "The End of Rent Control in Lebanon: Another Boost to the 'Growth Machine'?"، نشرت في مجلة «جدلية» في 12 حزيران/يونيو، http://egypt.jadaliyya.com/pages/index/18093/the-end-of-rent-control-in-lebanon_another-boost-t

[8] عامر المهتار وبترا سماحة (2016)، مقالة بعنوان "Decoding an Urban Myth: An Inquiry into the Socio-Economics of Van Number 4 in Beirut" التي نشرت في مجلة «جدلية» في 7 كانون الثاني/يناير، http://cci.jadaliyya.com/pages/index/23511/decoding-an-urban-myth_an-inquiry-into-the-socio-e

بيروت بالحمرا في وسط بيروت9. كما يلجأ الناس إلى السيرفيسات (الأتوبيسات الصغيرة أو خدمات سيارات الأجرة، التي هي عبارة عن سيارة أجرة تعمل على طول الطرقات الرئيسية وتنقل العديد من الركاب) الذين يريدون التنقل داخل المدينة نفسها، إلا أنّ تكلفتها أعلى من الفانات حيث يدفع أصحابها رسوم الترخيص والتسجيل. في الغالب، يتنقل الأشخاص مستخدمين سيارات خاصة ودراجات نارية، والتي يمكن الوصول إليها من قبل البعض من خلال خدمة التعامل في السيارات المستعملة بأسعار معقولة نسبيًا، بالإضافة إلى دفعات بطاقة الائتمان الميسرة من قبل المصارف الخاصة.

أما بالنسبة للتنقل سيراً على الأقدام، يعتبر من الصعب التنقل سيراً على الأقدام ضمن نطاق بيروت الكبرى. يسهل على المشاة الوصول إلى الأحياء التي تقع ضمن نطاق بلدية بيروت أكثر من الضواحي الجبلية الجديدة التي تم تصميمها للتنقل بواسطة المركبات. حتى ضمن نطاق بلدية بيروت، لا يعتبر المشي وسيلة النقل المفضّلة لأنّ الأرصفة ومعابر المشاة غير آمنة، وغير مظلّلة وغير متّصلة بسلاسة بشبكة مصمّمة خصيصاً للمشاة (مثل الرملة البيضاء والجناح). يرتبط التنقل في السيارة أيضاً إرتباطاً قوياً بمكانة إجتماعية عالية، بينما يرتبط المشي بممارسات الطبقة الدنيا (مونرو 2011). ثمّة بعض الأحياء في المدينة التي يمكن التنقل فيها سيراً على الأقدام أكثر من غيرها، مثل رأس بيروت حيث يتدفق الطلاب والسكان والمغتربون والسياح إلى الشوارع والمناطق التي يكون فيها النسيج الحضري مترابطًا والشارع نابضاً بالحياة (مار ميخائيل والجميزة وطريق الجديدة وزقاق البلاط ومار إلياس). وقد كلفت بلدية بيروت إجراء دراسة حضرية لتطوير مشروع النقل السلس في جميع أنحاء بيروت (Liaison Douce)، تمّ إنجاز هذه الدراسة إنّما لا تزال تنتظر موافقة المجلس البلدي والمحافظ من أجل تنفيذها، منذ عدّة سنوات حتى الآن.

لا يعتبر الوصول المادي هو العامل الوحيد الذي يؤثر على التنقل المكاني في المدن في لبنان. فإنّ السياسة الطائفية والمعايير الأخلاقية هي أيضاً عوامل تؤثر على خيارات الشباب للتنقل في المدينة، كما هو موضح في دراستنا لمواقع الترفيه التي تراعي المعايير الأخلاقية في بيروت وقسمها الجنوبي (ديب وحرب 2013). يختار الناس الذهاب إلى الأماكن التي يشعرون فيها بالراحة والأمان، بما في ذلك، تلك التي تراعي المعايير والقيم الأخلاقية. يلعب كلّ من الدين والجنس والطبقة الإجتماعية بالإضافة إلى التجارب الحياتية والمزاج الشخصي دوراً مهماً في عملية الإختيار. كما تؤثر مستويات التوتر السياسي الطائفي في مثل هذه القرارات. بشكلٍ عام، يتجنب الناس الذهاب إلى المناطق التابعة للمجموعة السياسية «الأخرى» في أوقات التوتر الطائفي المتصاعد. ومع ذلك، يمكن أنّ تطيح الميزات المكانية للموقع

[9] عرف عن الفان رقم «4» من خلال طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت الذين يستخدمونه للمجيء إلى الجامعة. يثني الطلاب على سائقي هذا الفان طالما أنّهم يعلمون جيداً كيفية الهروب من حركة السير المزدحمة بالإضافة إلى أنّه آمن وأسعاره معقولة. في الواقع، يحظى الفان رقم «4» بشعبية كبيرة ولديه صفحة على الفيسبوك (https://www.facebook.com/van4.lb?fref=ts%255C) تحظى بإعجاب 10,000 شخص حيث يمكن قراءة نوادر المستخدمين ونكاتهم وتعليقاتهم. للمزيد من التفاصيل حول الفان رقم «4»، أنظر عامر المهتار وبترا سماحة (2016)، مقالة بعنوان "Decoding an Urban Myth: An Inquiry into the Socio-Economics of Van Number 4 in Beirut" التي نشرت في مجلة «جدلية» في 7 كانون الثاني/يناير , http://cci.jadaliyya.com/pages/index/23511/decoding-an-urban-myth_an-inquiry-into-the-socio-e

نفسه بكافة هذه الإعتبارات: يجذب الشاطئ العام والكورنيش البحري والمنتزه أو النهر الأشخاص نظراً لخصائصهم البيئية وإنفتاحهم وإرتباطهم بالشعور بالراحة لتواجدهم في الهواء الطلق وفي الطبيعة.

وبالتّالي، يمكن أنّ تسهل أو تعيق مجموعة متنوعة من العناصر المادية والرمزية في وقتٍ واحد تنقل الناس في المدن والأحياء اللبنانية. يتباحث الناس بشأن حركتهم في المدينة وتنقلهم في مساحاتها وأماكنها، وفقًا للسياسة الطائفية والمعايير والقيم الاجتماعية والدينية والميزات المكانية وكذلك الجنس والطبقة الإجتماعية.

الولوج إلى الأماكن العامة

تحتوي المدن اللبنانية على عدد قليل جداً من الأماكن العامة، من حيث المنتزهات والحدائق. تظهر الحياة العامة في أغلب الأحيان في الشوارع. تهيمن الطبقة العاملة بقوة على شوارع المدينة النابضة بالحياة، بما في ذلك هيمنة الشباب الذكور. توصم التمثيليات هذه الأماكن بأنّ الجماعات التي تسكن فيها هي أكثر عرضة لتعاطي المخدرات والتحرش الجنسي والسلوك الجامح. لم تعطِ السياسات الحضرية في فترة ما بعد الحرب الأهمية لإنشاء أماكن عامة للتلاقي، إنّما قد إستثمرت في معدات البنية التحتية وفي بناء الجسور مما أدى إلى ترسيخ نمط الحياة الحضرية بعيداً عن الحياة العامة في الشوارع. يعيش الناس في منازلهم خارج المدينة، ويتنقلون ذهابًا وإيابًا للعمل، ويقضون أوقات فراغهم في بيئات خاصة آمنة مثل المنتجعات والنوادي ومراكز التسوق والمراكز التجارية (المولات)- وهو إتجاه مشابه لذلك السائد في العديد من المدن الأخرى الواقعة في جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط وما بعدها، والتي تهيمن عليها السياسات الحضرية النيوليبرالية واستراتيجيات الخصخصة.

لم تكن الحدائق والمنتزهات العامة من أولويات السياسات الحضرية المحلية. ففي الآونة الأخيرة فقط، في بيروت، حصلت البلدية على هبة من القطاع الخاص لإعادة تأهيل إحدى حدائقها العامة (الصنائع)، على الرغم من أنّ هذه الحديقة كانت بالفعل في حالة لائقة نسبيًا، وكان من الممكن إستخدام الأموال لإعادة تأهيل الحدائق العامة الأخرى التي كانت في وضع أسوأ بكثير. كما صدقت البلدية بشكلٍ خجول على مشروع المنظمة غير الحكومية (السبيل) لإنشاء المكتبات العامة عبر المدن اللبنانية ولكن من دون منحها الموارد البشرية والمالية اللازمة التي تحتفظ بها في خزائنها العامة. بالإضافة إلى ذلك، لم تعطِ بلدية بيروت الأولوية لإفتتاح أكبر حديقة في العاصمة (حرش بيروت)، على ما يبدو أنّه لأسباب سياسية طائفية تتعلق بقربها من الضاحية الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية. فقط في عام 2015، وافق المحافظ على فتح الحديقة في أيام السبت، بعد الضغط المستمرّ من المنظمة غير الحكومية «نحن»، التي سنتطرق إليها أكثر أدناه. كما لم تحرّك البلدية ساكناً لحماية المناطق الساحلية في الرملة البيضاء ودالية الروشة، والتي هي آخر الفسحات العامة المفتوحة على البحر في المدينة، والمعرّضة لخطر الزوال بفعل التطوير العقاري الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تُخصّص البلدية أراضيها العامة لإقامة مواقف للسيارات، وبالتالي إعطاء الأولوية

لمستخدمي المركبات الخاصة على حساب أولئك الذين يستخدمون النقل العام.

وبالتّالي، فإنّ لدى سكان المدينة عدد قليل جدًا من المساحات العامة المفتوحة التي يمكنهم الذهاب إليها وتمضية الوقت والإختلاط والتفاعل مع الآخرين. أما بالنسبة للأشخاص الميسورين ماديّاً، فهؤلاء يمكنهم الذهاب إلى النوادي والمنتجعات الخاصة لممارسة الرياضة وتمضية الوقت، وإلى مراكز التسوق التي تبيع المنتجات الفاخرة الباهظة الثمن لتمضية وقت فراغهم. أما بالنسبة لأولئك غير الميسورين ماديّاً، فهؤلاء يمكنهم الذهاب إلى الأماكن العامة القليلة المتاحة: في بيروت، على سبيل المثال الكورنيش البحري والشاطئ العام والحدائق القليلة. كما يرتاد الشباب أيضاً زوايا الشوارع حيث يراقبون الحيّ ويدخنون النرجيلة ويلعبون لعبة الورق (الشدة) ويتفقدون أحوال المارّة. وأصبحت المقاهي والمطاعم وجهات مهمة، خاصة بالنسبة للشباب الذين يقضون الكثير من الوقت هناك بعيدًا عن أنظار والديهم، من أجل الدراسة وتمضية الوقت واللقاء مع الأصدقاء والتفاعل مع الآخرين والمغازلة وتدخين النرجيلة ولعب الطاولة أو الشدة (ديب وحرب 2013). تجذب المراكز التجارية أيضاً الزبائن، حتى أولئك الذين لديهم موارد مالية قليلة، حيث يقصدون هذه المراكز بهدف التجول في الممرات الكبيرة وإستعراض أجسامهم والتحديق بالآخرين[10]. غالباً، لا يتسوقون السلع من هذه المراكز التجارية ويقصدون مطعم قريب لبيع السندوتشات لشراء طعام وشراب بأسعار أرخص ومن ثم يعودون إلى المركز التجاري لمواصلة التجوّل.

وبإختصار، فإنّ غالبية السكان الحضريين في لبنان محرومون من الإسكان الميسور التكلفة والخدمات الأساسية وأنماط التنقل المستدامة والولوج إلى الأماكن العامة. ولا يوجد جهة عامة فاعلة، على المستويين المركزي أو المحلي، تعمل على مناصرة أيّ من هذه القضايا. يحد هذا بشكلٍ كبير من إحتمالات إمكانية العيش وفرص الحياة الآمنة. يمكن أنّ تلعب البلديات والاتحادات البلدية دورًا نشطاً وفعالاً لتغيير هذه الإحتمالات، لكنّ قلّة قليلة منها تسعى إلى القيام بذلك. وفي الواقع، يمكن أن تدعم البلديات المراكز المجتمعية، التي يمكن أنّ تلعب فيها مجموعات الشباب دورًا رئيسيًا؛ كما يمكنهم إشراك الناس في اللجان البلدية وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون المحلية؛ ويمكنهم إيجاد فرص عبر القطاع الخاص لتشجيع تنظيم المشاريع وتعزيز فرص العمل.

سنركز، في ما يلي، على كيف أدّت هذه السياسات الحضرية الظالمة والملتوية خلال العقد الماضي إلى تعبئة إجتماعية وسياسية بين النشطاء الحضريين الذين يحمّلون السلطات العامة مسؤولية تأمين مدينة لهم يمكن العيش فيها. يشارك هؤلاء النشطاء الحضريون في الاحتجاجات والحملات والمنظمات غير الحكومية والائتلافات، مما يؤدي إلى تعزيز حركة الحقوق الحضرية.

[10] تجذب بعض المراكز التجارية مثل «سيتي سنتر» و«سيتي مول» و «لي مول» الزبائن من الطبقة العاملة، وهذه حقيقة معروفة جيدًا للشباب ذوي الدخل المرتفع الذين يتجنبون هذه الأماكن ويقتصرون نزهاتهم على المراكز التجارية الأكثر حصرية مثل ABC.

2. النضال من أجل تعزيز نشاط الحقوق الحضرية

كيف، في مدينة مستقطبة ومتنازع عليها مثل بيروت، حيث يتمّ حرمان السكان بإستمرار من الخدمات الحضرية والأماكن العامة، كان بالإمكان تأسيس حركة حقوق حضرية بشكلٍ تدريجي على مدى العقد الماضي؛ وكيف تبلورت في حملة بإسم «بيروت مدينتي» لخوض الإنتخابات البلدية والتي حصلت على نسبة 37 % من إجمالي عدد الأصوات في إنتخابات أيار/ مايو 2016 البلدية؟

جيلين من النشطاء الحضريين

خلال الحرب الأهلية، وفي فترات من السلام النسبي، وضعت الهيئات الحكومية خطط لإعادة إعمار وإنماء وسط بيروت (1977) وبيروت الكبرى (منطقة متروبوليت بيروت، 1986). إعتقد العديد من المخططين الحضريين الذين عملوا في تلك المشاريع في ممارسة التخطيط الحضري التي تخدم الصالح العام. لم تتحقّق خططهم، إلا أنّهم ظلّوا معنيين بشؤون المدينة. بعد إنتهاء الحرب الأهلية في عام 1990، بدأت تتكثّف المحادثات حول إعادة إعمار وسط مدينة بيروت. وفي عام 1991، وتحت رعاية رجل الأعمال الملياردير رفيق الحريري الذي إنتخب رئيسًا للوزراء بعد عام، صوّت البرلمان لصالح قانون خاص يسمح بإنشاء شركة عقارية في وسط المدينة ذات صلاحيات إستثنائية: «سوليدير». إستقدمت «سوليدير» مخططين حضريين تقدموا بمقترحات تخطيط مُكلفة للغاية لإعادة إعمار وسط المدينة، قامت بمسح معظم نسيجها الحضري وغيرت حجم ساحاتها وأحيائها، وحولت وسط المدينة إلى عاصمة جديدة من المفترض أن تعمل على مستوى عالمي. فأصبحنا بعيدين كلّ البعد عن ممارسة التخطيط الحضري التي تخدم الصالح العام. كانت هذه الممارسة تجسيداً للنهج النيوليبرالي نحو التحضّر الذي إجتاح المنطقة العربية (وما بعدها) والذي تمّ تحليله جيداً في الأعمال الأدبية (فواز 2009، بوغارت 2012). تمّ حشد العديد من المُخطّطين الحضريين والعلماء الحضريين ضد «سوليدير». تحدثوا في المؤتمرات وكتبوا كتباً أو مقالات في الصحف، معترضين على نهجها النيوليبرالي لإعادة إعمار المدينة كما دعوا الهيئات الحكومية للحفاظ على المصلحة العامة من خلال وضع السياسات الحضرية التي تحمي المجال العام وتُحسّن التنقل وتحافظ على المدينة كمكاناً صالحاً للعيش وشاملاً. كما قد نظموا الإحتجاجات، لكن من دون جدوى. لم يتبقى من نضالاتهم سوى مجموعة هائلة من المعارف حول الممارسة الحضرية الحاسمة[11]، التي أشركت العديد من العلماء الحضريين في ذلك الوقت، وتواصل إلهام العديد من طلاب التخطيط والتصميم الحضري. إستمرّوا في العمل مع الهيئات الحكومية والهيئات المهنية، في سعي مستمر لتحسين ممارسة التخطيط الحضري مما قد يؤدي إلى مساحات حضرية أفضل في المدن. إحدى مبادراتهم الجديرة بالذكر هي نضالهم من أجل الحفاظ على التراث الحضري في بيروت، والذي لم يؤدِ أيضاً إلى أيّ نتائج إيجابية. مرة أخرى، تمثلت إحدى مساهماتهم الرئيسية في كيفية تأثيرهم على جيل أصغر من الممارسين

[11] نشرت هذه المجموعة من الممارسين والعلماء أربعة كتب مع دار الجديد: كتب «عاصم سلام» عن التراث والتخطيط الحضري، و«نبيل بيهم» عن علم الاجتماع الحضري في بيروت، و«جورج قرم» عن اقتصاديات المدينة، و«جاد تابت» عن العمران الحضري.

والعلماء الحضريين الذين عملوا معهم واستمعوا إلى محادثاتهم ومناقشاتهم و/أو قرأوا أعمالهم.

في عام 1995، بعد عامين من تخرج المؤلفة كمهندسة معمارية من الجامعة الأمريكية في بيروت، تمّ إفتتاح أول برنامج دراسات عليا في التخطيط الحضري في بيروت، في الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة. كانت المؤلفة من بين الدفعة الأولى من الخريجين الحاصلين على شهادة الماجستير في التخطيط الحضري في عام 1996. بعد التخرج، إلتحقت ببرنامج دكتوراه في العلوم السياسية في فرنسا، وحصلت على وظيفة باحث في مركز البحوث والدراسات حول الشرق الأوسط المعاصر سابقاً (والمعروف الآن بإسم المعهد الفرنسي للشرق الأدنى) في بيروت، كجزء من المختبر الحضري[12]. بعد بضع سنوات، في عام 1998، إفتتحت الجامعة الأمريكية في بيروت برنامجها للدراسات العليا في التخطيط والتصميم الحضري في قسم العمارة والتصميم. بدأت التدريس هناك بدوام جزئي، إلى جانب زميلتها منى فواز التي كانت تنهي الدكتوراه في التخطيط الحضري في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. حصلتا كلتاهما على درجة الدكتوراه وإنضمتا إلى برنامج أعضاء هيئة التدريس بدوامٍ كامل في أوائل الألفية الثانية. وفي الوقت نفسه، أنشأت الجامعة اللبنانية برنامج ماجستير في التخطيط الحضري. وأثناء ذلك، إنضمت إليهم جامعات أخرى: جامعة سيدة اللويزة وجامعة بيروت العربية. كان لدى معظم هذه البرامج الجامعية أسس قوية في العلوم الجامعية حيث تقوم بتدريس الطلاب مقرارات في النظرية الحضرية والتخطيطية، بالإضافة إلى الأدوات المهنية والتقنية. كان لدى عدد قليل من هذه الجامعات مثل (الجامعة اللبنانية والأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة) إتفاقيات مع جامعات فرنسية سمحت للأساتذة الفرنسيين بالمجيء إلى لبنان والتدريس في هذه الجامعات، حاملين معهم معارفهم وخبراتهم وشبكاتهم.

بدأ الخطاب الحضري الحاسم الذي ظهر مع الجيل الأول من النشطاء الحضريين يتعزّز عبر معظم الجامعات اللبنانية- الرسمية والخاصة. إكتسب الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا فهماً جوهرياً لموضوعات مثل الشكلية والإسكان وتوفير الخدمات والأماكن العامة والحوكمة الحضرية إلخ. وإتباع نهج قائم على البحث الحضري، يتضمن العمل الميداني والإثنوغرافيا ورسم الخرائط. تمّت دعوة العلماء والخبراء لإلقاء المحاضرات كما تمّ تنظيم ورش عمل ومؤتمرات للتعمق في قضايا محددة. وقد أصبح أحد هذه المؤتمرات في الجامعة الأمريكية في بيروت بعنوان «مناظرات المدينة» حدثاً سنوياً بارزاً، يجذب العلماء حضريين دوليين. أصبح المزيد والمزيد من الطلاب مهتمين بالدراسات الحضرية والتخطيط، إختار بعضهم متابعة الدراسات

[12] تولى قيادة المختبر الحضري التابع لمعهد الفرنسي للشرق الأدنى مؤرخ حضري يدعى (جان لوك أرنود) قام بتدريس التخطيط الحضري في الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة وأنشأ شبكة من الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا الذين يعملون في القضايا الحضرية. نظم مناقشات منتظمة مع علماء حضريين محليين ودوليين، وأسّس رسالة إخبارية ساعدت على تدريب هؤلاء العلماء في الكتابة والنشر. كما دعم العديد من هؤلاء الطلاب من خلال تزويدهم بالتمويل أو تعريفهم بفرص التمويل. كانت في هذه الأوقات مراكز البحث الفرنسية التي تم إنشاؤها في الخارج لا تزال ممولة جيدًا. ثم تولى قيادة المختبر الحضري ثلاثة علماء فرنسيين آخرين ساعدوا أيضًا في تعزيز هذا التحول، على الرغم من أنّ الموارد أصبحت أكثر ندرة بشكلٍ تدريجي. ومن ثم، تمّ التخلص من المختبر الحضري بسبب نقص التمويل.

العليا في لبنان بينما إختار البعض الآخر الإلتحاق في برامج الدراسات العليا في الخارج. وبدأ جيل جديد من الشباب الحضري يتشكل. كما حظيت الممارسة المهنية بإهتمام الكثير منهم وانضموا إلى شركات إستشارية كبيرة في لبنان والعالم العربي[13]. إهتم البعض الآخر بمجال الإستشارات و/أو التدريس. ومن بين المجموعة الأخيرة، على وجه الخصوص، ظهر الكثير من الأشخاص المدركين بشكلٍ متزايد لأدوارهم كممارسين تأملين قادرين على التدخل في المدن وجعل أنماط الإنتاج المكاني أكثر ملائمة للعيش بطرق تجعل المساحات الحضرية تعمل بشكلٍ متوافق مع الإحتياجات اليومية للناس العاديين، وبالتّالي تجعل هذه المساحات أكثر إستخداماً وخبرةً وإمتلاكاً.

لبنان هو أيضاً مكان تتوافر فيه فرص النشاط الحضري. وكما ذكرنا سابقًا، في سياق التحضّر النيوليبرالي المتصاعد، يتم وضع السياسات والتدخلات الحضرية لخدمة الأغنياء، على حساب عامّة الناس. غالباً ما نناقش في فصولنا الدراسية المواقف والحالات التي يتم فيها توضيح ذلك بوضوح، ونكشف لطلابنا مجموعة من التدخلات البديلة الممكنة، مع تسليط الضوء على أهداف العدالة الإجتماعية والإندماج والإنصاف والإستدامة. كما نوجه الدعوات إلى المهنيين الحضريين الذين يحاولون دمج مثل هذه الأساليب البديلة في عملهم وننخرط معهم. كما نشجع طلابنا على التدريب أو العمل في مكاتبهم. وكلّما طُلب منّا المساهمة في مشروع حضري أو إستشارات، نقوم بذلك وفقًا لهذه المبادئ. وعلى هذا النحو، يتمّ تدريب العديد من أعضاء هذا الجيل الثاني من الحضريين على مبادئ الدراسات الحضرية الهامة.

لبنان هو أيضاً بلد تحدث فيه الحروب والأزمات بإستمرار. في عام 2006، دمرت الحرب الإسرائيلية على لبنان البنية التحتية ومئات المساكن في ضاحية بيروت الجنوبية وفي كافة أنحاء جنوب لبنان. وأسّسنا في الجامعة الأمريكية في بيروت قسم لإعادة الإعمار وجندنا العديد من الخريجين الذين تطوعوا معنا للمساهمة في عملية إعادة الإعمار. كانت هذه المساهمة هي المرة الأولى التي تمكّنا فيها من تطبيق مبادئنا الحضرية على هذا النطاق. ساهمنا في تخطيط الأحياء وأستخدمنا بحث الإجرائي التشاركي. تم توثيق مبادراتنا في مجلد صدر بإشراف زميلتنا هويدا الحارثي (2010). كانت هذه التجربة مهمة بالنسبة للطلاب الشباب الذين كانوا يعملون معنا، لأنّها سمحت لهم ببناء نهج خاص بهم للتدخلات الحضرية، ليصبحوا أكثر إستقلالية. حافظ العديد منهم على نزعة قوية للنشاط الحضري، مع متابعة حياتهم المهنية. أصبح أحدهم، «ربيع شبلي»، عنصراً فاعلاً رئيسياً في إنشاء «مركز الإلتزام المدني وخدمة المجتمع (CCECS)» في الجامعة الأميركية في بيروت، والذي يتولى إدارته حاليّاً. كما لعب «إسماعيل شيخ حسن» دوراً أساسياً في البحث الإجرائي المجتمعي الذي أدّى إلى

[13] يتألف قسم تخطيط المدن القائم في لبنان في دار الهندسة (الشاعر وشركاه)، إحدى الشركات الإستشارية الرائدة في العالم، من خريجي الجامعة الأميركية في بيروت في التصميم الحضري كما يتولى أحد هؤلاء الخريجين إدارته. خطيب وعلمي، شركة إستشارية إقليمية رائدة أخرى، تضم أيضًا العديد من خريجي الجامعة الأميركية في بيروت في التصميم الحضري. إنضم عدد قليل من خريجي الجامعة الأميركية في بيروت إلى وزارات التخطيط والشركات الإستشارية في دول مجلس التعاون الخليجي. للمزيد من المعلومات عن دراسة التخطيط والتصميم الحضري في لبنان، أنظر فيرديل 2008.

تطوير خطّة إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينين, الذي دمره الجيش اللبناني بالكامل في عام 2009. ويشارك الآن في قيادة مبادرة حضرية أخرى في صيدا بعنوان «للمدينة». ونشطت كلّ من «عبير سقسوق- ساسو» و«نادين بكداش» في العديد من مبادرات النشاط الحضري, بشكلٍ منفصل وجماعي. أنشأت «سقسوق-ساسو», بالتعاون مع فنانين آخرين, مجموعة « الدكتافون»- وهي مجموعة تخلق عروض حيّة تتعلق بالأماكن العامة في لبنان. وتقود «بكداش» إئتلاف الحقّ في السكن في لبنان. وأسّستا معاً «الأشغال العامة» (Public Works), وهي منصة ذات تأثير متزايد تُعزّز الأبحاث الحضرية وأدوات رسم الخرائط. كما كانتا عضوتين نشطتين في «الائتلاف من أجل الدالية», للحفاظ على الدالية على طول الخط الساحلي لبيروت.

يُشكّل جميع هؤلاء الأشخاص, والشبكة الممتدة من زملائهم, أعضاء بارزون في الجيل الجديد من النشطاء الحضريين في بيروت اليوم. فهم على تواصل دائم مع العلماء والممارسين الحضريين الذين قاموا بتدريسهم في الجامعة والذين يستشيرونهم ويشاركون معهم في إجتماعاتهم ومناسباتهم. كما يرتبطون أيضاً بنشطاء حضريين آخرين, تمّ تدريب بعضهم في الخارج وعادوا إلى بيروت لتطبيق معرفتهم على مدينة مغرمون بها كثيراً ويسعون إلى تحسينها وجعلها مُلكاً لهم. كما أنّهم على علاقة وثيقة بشبكات أخرى من النشطاء, المدربين على التنمية والعمل الاجتماعي والذين يحرصون أيضاً على الدفاع عن قضايا التنمية البيئية والاجتماعية, مثل جمعية «الخط الأخضر» (Greenline) وجمعية «نحن» (Nahnoo).

بالإضافة إلى ذلك, يدرك هذا الجيل جيدًا حركات الحقوق الحضرية التي تتزايد في جميع أنحاء العالم. يقود هذا الجيل الرغبة نفسها في إستعادة المدن والمساحات الحضرية كما أنّه حريص على المشاركة في عمليات الإنتاج المكاني. كان لدى الإنتفاضات العربية وإحتجاجات منتزه «غيزي» في تركيا مكونات مكانية مهمة ساهمت في تعبئتهم ترددت أصداؤها في جميع المدن العالم, بما في ذلك بيروت. إنّ النشطاء الحضريين الذين نتطرق إليهم هنا, هم على دراية بكيفية التعامل مع وسائل الإعلام, على غرار العديد من نظرائهم. فهم يتعرفون من خلال وسائل التواصل الإجتماعي على قضايا وتقنيات تعبئة الخاصة بالنشطاء الحضريين الآخرين. فيقومون بمتابعتهم على وسائل التواصل الإجتماعي ويتعلمون منهم وفي بعض الأحيان يتبادلون معهم المعلومات في المؤتمرات والمناسبات التي يحضرونها معاً في بيروت أو القاهرة أو تونس أو إسطنبول.

رسخ هذا الجيل الجديد من النشطاء الحضريين نفسه تدريجياً في الإئتلافات والحملات والمنظمات غير حكومية, ليصبح أكثر وضوحًا وصوته مؤثراً أكثر. لقد طوروا أساليب عمل وتدخلات جديدة أدّت إلى نتائج ملموسة وناجحة, ننتقل الآن إلى مناقشتها.

التعزيز: أنواع جديدة من الجهات الفاعلة وأشكال العمل

إنّ منظمات المجتمع المدني في لبنان كثيرة، وهي معبأة بشكلٍ جيد لمواجهة مجموعة متنوعة من القضايا العامة. تساهم المنظمات غير الحكومية بشكلٍ كبير في مجموعة متنوعة من قطاعات السياسة، وخاصة التعليم والصحة والبيئة. حتى وقت قريب، كانت القضايا الحضرية غائبة عن جدول أعمال المنظمات غير الحكومية والنشطاء. فالناس، بشكلٍ عام، ليسوا على دراية بالتخطيط الحضري كممارسة مهنية وبالمناقشات المتعلقة بالقضايا الحضرية. فالإسكان والخدمات الحضرية والأماكن العامة والنقل العام والمستوطنات غير الرسمية ليست مواضيع مطروحة للنقاش بشكلٍ عام في وسائل الإعلام أو في البيئات الثقافية أو من قبل الجمهور العام[14]. ومع ذلك، تمّت في العقد الماضي مناقشة المزيد والمزيد من القضايا الحضرية في المجال العام، خاصةً بين الناشطين الغاضبين من الطرق التي تدير بها السلطات السياسات الحضرية، والمهتمين بجعل مدينتهم مكانًا صالحاً للعيش وشاملاً- كما ناقشنا في وقتٍ سابق.

تساهم العديد من حسابات ومدونات[15] شبكات وسائل التواصل الاجتماعي في هذه المناقشات. وعلى أرض الواقع، يلعب الفنانون البصريون وفناني الرسم على الجدران، إلى جانب المنظمات غير الحكومية والجماعات التي سنناقشها بالتفصيل أدناه، دوراً في المطالبة بالمدينة من خلال الصور والنصوص وتسييس العمل العام على الرغم من أنّهم غالباً ما يقدمون أنفسهم على أنّهم غير سياسيين[16]. تشمل المبادرات الأخرى المثيرة للإهتمام التي تكون أقل مكانية في نطاقها ولكنها ذات صلة فكرياً بتعزيز الممارسات المكانية والحقوق الحضرية، مشاريع مثل «Mansion» [17] حيث إستخدم النشطاء منزلاً خاصاً للإستعمال الجماعي بالتنسيق مع المالكين، ومجلة «Outpost»[18]، وهي مجلة تُعزّز الفهم الجوهري للمشاعات والعمل الجماعي إلا أنّها توقفت عن الصدور الآن. تلعب بعض المقاهي أيضاً دوراً في توفير المساحات التي تجمع الناس معاً للمناقشات والندوات، مثل «تاء المربوطة» و«مزيان» وغيرها.

يتناول عدد قليل من المنظمات غير الحكومية القضايا الحضرية بشكلٍ مباشر[19]. جمعية «باينت-آب» (Paint Up)، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بالدفاع عن

[14] لا تتطرق العديد من المناقشات التي تتضمن مكونٍ حضرياً ومكانيًا كبيراً إلى هذه الأبعاد: سياسة العمل، التطوير العقاري، السياسة الصناعية، السياحة، التراث، قوانين الإيجار، الأعمال المنزلية وبطالة الشباب، إلخ. تؤثر الديناميكا المكانية إلى حدّ كبير على جميع هذه القضايا، إلا أنّها تمنع المكانية من فهمهم.

[15] أنظر على سبيل المثال مدونة «Beirut the Fantastic» (http://spatiallyjustenvironmentsbeirut.blogspot.it/?m=1) الذي تسلط الضوء على «تخيّل ماذا يحدث في بيروت الحضريّة».

[16] تجدر الإشارة إلى أعمال كلّ من «علي الرفاعي» و«عشقمان» و«PGCrew» و«آروفيش» وآخرين. وحول هذا الموضوع، أنظر «شون سلامة، «الجدران التي تتكلم: فن الشارع في لبنان»، Visual News، في 8 نيسان/أبريل 2013، https://www.visualnews.com/2013/04/08/walls-that-speak-street-art-in-lebanon/؛ Al-Jazeera World، «الجدران التي تتكلم»، https://www.youtube.com/watch?v=_wnoAcN2b2o.

[17] http://english.al-akhbar.com/node/14282

[18] http://www.the-outpost.com/

[19] تستند بيانات هذا القسم من البحث إلى مقالة منى حرب (2013)، بعنوان «الأماكن العامة والممارسات المكانية: مطالبات من بيروت» نشرت في مجلة «الجدلية» في 25 تشرين الأول/ أكتوبر، http://dars.jadaliyya.com/pages/index/14710/public-spaces-and-spatial-practices_claims-from-be

الأدراج والمقاعد العامة ذات الألوان الزاهية في المدينة[20]، والتي أرادت أنّ تجعل «بيروت مدينة أكثر إشراقاً وجمالاً من خلال الألوان.» مشروع بيروت الأخضر (Beirut Green Project)[21] الذي عبر عن «الحقّ في إمتلاك مساحات «خضراء» في مدينتنا» وأطلق مبادرة «غداء في جنينة» (Green Your Lunch)، حيث يحصل الناس على إستراحة الغداء في الحدائق العامة الموجودة في المدينة. مبادرة «مشاع» (Masha3[22]) , وهي مبادرة قصيرة الأجل تسعى إلى إستعادة الممتلكات العامة في المدينة. تعمل مجموعة من الناس على تعزيز مبادرات النقل العام والتنقل السلس، مثل مشروع «خريطة الباصات» (Bus Map Project) الذي أنتج خريطة لحركة الباصات والحافلات في العاصمة بيروت[23]، بالإضافة إلى مبادرة «ذا تشين إيفكت» (The Chain Effect) ومبادرة «سيكلنج سيركل» (Cycling Circle) ومبادرة «سايكل هاك» (Cycle Hack)، التي تشجع على إستخدام الدراجات الهوائية. قامت مجموعة «الدكتافون»[24] بتنظيم عدّة مشاريع تناقش المساحات الحضرية في لبنان من خلال خلق عروض فنية حيّة، تسعى إلى الإحتفال و»إستخدام» المناظر الطبيعية العامة وإعطاء الأولوية للمساحات المشتركة في ظلّ الظلم السياسي والإجتماعي والمكاني في لبنان». وعملت «ترادف» (Tandem Works)[25] على تطوير سلسلة من المبادرات على نهر بيروت وتعزيز التدخلات الفنيّة، بالشراكة مع المجتمعات المجاورة. باشرت جمعية «الأشغال العامة» (Public Works)[26] بحملة من أجل الحفاظ على الحقّ في السكن في بيروت، في أعقاب تعديلات قانون الإيجارات التي ستلغي الإيجارات المدعومة تدريجياً، وبالتّالي تهدد الإسكان الميسور التكلفة. توجد بعض المبادرات خارج مدينة بيروت، مثل مبادرة «للمدينة»[27]، التي تستكشف مدينة صيدا وتسعى إلى تحسين ظروف العيش فيها من خلال أدوات التخطيط والتصميم الحضري. ومن بين هذه المجموعة المتنوعة من المبادرات الصغيرة، سوف نخص بالذكر ثلاث مبادرات كان لها تاثيرات ناجحة على السياسة الحضرية: مبادرة أطلقتها منظمة غير حكومية (نحن) ومبادرتان أطلقهما إئتلافين (الحملة الأهلية للحفاظ على منطقة الدالية والحملة الرافضة لمشروع جسر فؤاد بطرس)[28].

قصة النجاح الأولى هي الحملة التي تديرها المنظمة غير الحكومية «نحن» لإعادة إفتتاح أكبر حديقة في بيروت، حرش بيروت، والتي فتحت أبوابها للجمهور أخيراً في أيلول/ سبتمبر 2015، بعد سنوات من

[20] يمكن الإطلاع على صور المبادرات التي قامت بها Paint Up على الروابط التالية: http://dihzahyners.tumblr.com/; https://www.facebook.com/Dihzahyners?fref=ts.

[21] https://beirutgreenproject.wordpress.com/about/

[22] https://www.facebook.com/masha3.org

[23] busmap.me

[24] عملت مجموعة «الدكتافون» على التلفريك في جونية (بالتلفريك) وعلى خط بيروت الساحلي (هذا البحر لي) وعلى خط سكك الحديد في بيروت . http://www.dictaphonegroup.com/

[25] http://www.tandemworks.org/

[26] http://publicworksstudio.com/

[27] https://lilmadinainitiative.wordpress.com/

[28] إستفادت كلّ من جمعية «نحن» وجمعية «الدالية» من المشورة القانونية للمفكرة القانونية، التي هي عبارة عن منظمة غير حكومية حقوقية ناشطة تسعى إلى تمكين المجتمع المدني من خلال الأدوات القانونية، http://english.legal-agenda.com/about.php?lang=en%20-%20.Vkj4oGQrLZs

الجهود الدؤوبة من جانب جمعية «نحن». «نحن» هي منظمة غير حكومية تُعنى بنشاط بتمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في القضايا العامة.[29] تتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تعزيز الحياة العامة من خلال الحدائق العامة لإعتقادها أنّ الأماكن العامة توفر «منصة جديدة لتغيير السلوك» وتعزيز المواطنة. هدفها هو حرش بيروت، «غابة الصنوبر في بيروت»، التي هي عبارة عن مساحة عامة على مستوى المدينة أحرقتها الطائرات الإسرائيلية خلال الحرب الأهلية وفقدت جميع أشجارها. بعد إنتهاء الحرب الأهلية، حصلت الحكومة اللبنانية على هبة من الحكومتين الفرنسية والإيطالية لإعادة تشجير الحديقة. تمّ إغلاقها لسنوات للسماح للأشجار بالنمو. ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وعلى الرغم من أنّ الأشجار تنمو الآن بشكلٍ جيد، إلا أنّ الحديقة لا تزال مغلقة أمام الجمهور. تعطي بلدية بيروت، التي تشرف على الحديقة، مجموعة من المبررات لإغلاق الحديقة: التهديد المحتمل للإنفجار الطائفي والإضطراب النفسي وإفتقار الناس للكياسة ونقص الموارد المالية والبشرية لمراقبة إستخدام الحديقة، إلخ. تبنّت جمعية «نحن» سياسة تفاوض مع البلدية وعملت بشكلٍ وثيق مع مستشاريها، في محاولة للتأثير على قرارها. بعد عدّة سنوات من الضغط، غيرت الجمعية إستراتيجيتها وأصبحت أكثر عدوانية في حملتها، بإستخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للتنديد بإغلاق الحديقة، وتنظيم الإحتجاجات للمطالبة بفتحها كما رفعت قضية ضد قرار البلدية بإغلاقها نهائياً. عندما تمّ تعيين محافظ جديد لمدينة بيروت، والذي كان أكثر تعاطفًا مع قضية فتح الحديقة، إستفادت جمعية «نحن» من تلك الفرصة لممارسة المزيد من الضغط وأقنعت المحافظ (الذي يلعب دور السلطة التنفيذية في مدينة بيروت) بفتح الحديقة يوماً واحداً في الأسبوع. كان ذلك بمثابة إختباراً تجريبياً قامت خلاله جمعية «نحن» بتعبئة العشرات من المتطوعين للقيام بدوريات في الحديقة، مع ضمان النظام والنظافة. وبعد الإثبات بأنّ الحديقة آمنة وتتمّ المحافظة عليها، بدأت تفتح الحديقة أبوابها للجمهور في أيام الأحد، إعتباراً من أيلول/ سبتمبر 2015، وأصبحت تستقطب مجموعة كبيرة ومتنوعة من الزائرين، من دون تسجيل أيّ حوادث. وإعتباراً من حزيران/ يونيو 2016، بدأت تفتح الحديقة أبوابها بشكلٍ يومي.

قصّة النجاح الثانية هي الحملة التي يقودها الإئتلاف المدني من أجل الدالية للحفاظ على منطقة ساحلية كبيرة في بيروت[30]، والمعرضة لخطر الزوال بفعل التطوير العقاري الخاص. دالية بيروت هي عبارة عن تكوين صخري جميل يمتدّ على مساحة كبيرة على طول البحر الأبيض المتوسط. وهي تشمل صخرة الروشة، أحد أهم المعالم البحرية البارزة في بيروت، والتي ظهرت أيضاً على إحدى عملاتها الوطنية. لطالما كانت الدالية مساحة عامة مفتوحة، تستقطب المئات من البيروتيين في أوقات فراغهم. كما تُستخدم من قبل الصيادين والغواصين والسباحين. وتحتفل الجالية الكردية في بيروت بفعاليات عيد

[29] http://www.nahnoo.org/
[30] http://dalieh.org/

«النيروز» في هذا الموقع. في الواقع، إنّ «الدالية» هي مكان للممارسات الإجتماعية والمكانية المتنوعة التي تجسد الذاكرة الجماعية لمجموعات كبيرة من البيروتيين (سقسوق- ساسو 2015). تمّ تحويل أراضي «الدالية» من ملكية مشتركة (مشاع) إلى ملكية خاصة في الستينيات. لم يحاول المالكين أبداً تشييد البناء عليها، لأنّ قانون البناء لا يوفر قيمًا عقارية كافية لمثل هذه الأراضي الواقعة على الواجهة البحرية. وفي التسعينات، إشترى رفيق الحريري هذه الأراضي من كافة المالكين، بهدف توسيع مساحة العقار الذي يمكنه تشييد البناء عليه في نهاية المطاف. إلّا أنّ إغتياله في عام 2005 أوقف هذه الخطّة. لكنّ، إستأنف ورثته الإهتمام بتطوير مشروع الدالية بهدف الإستثمار السياحي. أطلق «الإئتلاف من أجل الدالية» حملة ضد هذا المشروع: فقد بدأوا في توثيق الأصول المتعددة للموقع، من خلال جمع فريق من المهندسين المعماريين والمخططين والمصممين الحضريين ومهندسي المناظر الطبيعية والمؤرّخين وعلماء البيئة وعلماء الآثار وخبراء المياه، الذين ساهموا في كتابة تقرير عن غنى الدالية بالموارد الطبيعية، المتوفر على موقع الإئتلاف على الإنترنت. كما نظموا ملفاً قانونياً حول تاريخ التغييرات التي طرأت على الملكية، محدّدين الثغرات التي يمكن للمرء من خلالها التدخل للطعن في خصخصتها. كشف هذا البحث القانوني أيضاً عن محاولات لتغيير قانون البناء، حصراً على الأراضي التي يملكها الحريري، ليتماشى مع فرص البناء المحسنة. نظم الإئتلاف مسابقة دولية للأفكار، إجتذبت عشرات الردود التي تمّ إختيار خمسة منها كمداخلات فائزة[31]، ممّا وفر رؤى إيكولوجية قابلة للتطبيق للحفاظ على الدالية. ومن ثم، تمّ عرض هذه المداخلات على الجمهور، في أماكن مختلفة في المدينة، وإستخدمت لرفع مستوى الوعي حول أهمية الدالية كموقع مُهدّد ولكن أيضًا كموقع للفرص، والتي من شأنها الحفاظ على كلّ من القيم الإجتماعية والثقافية والبيئية للموقع. يمكن الإطلاع على ملخص المسابقة والمداخلات الفائزة على موقع الحملة. كما وجهوا رسالة مفتوحة إلى السيد «ريم كولهاس»، المهندس المعماري الشهير الذي تم تعيينه كمستشار، والتي تمّ تداولها على نطاق واسع إلكترونيًا[32]. علاوةً على ذلك، أطلق أعضاء الحملة المفاوضات من أجل إدراج الدالية في قائمة صندوق الآثار العالمي لعام 2015 المهددة بالانقراض، مما يمنحها ثقلاً دولياً رمزياً مفيداً جداً في التفاوض من أجل الحفاظ عليه. كما إلتقى أعضاء الحملة بأشخاص مقربين من أصحاب الدالية، وأخبروهم بالعواقب البيئية والإجتماعية والثقافية الكارثية لتشييد البناء على هذه الأرض. ساهمت هذه الإجراءات المتعددة في تسليط الضوء على القيمة المهمة لدالية المدينة، وثني أصحابها عن المضي قدمًا في خطط البناء الخاصة بهم، على الأقل حتى الآن.

[31] http://interviews.jadaliyya.com/pages/index/23169/dalieh%25E2%2580%2599s-civil-campaign%25E2%2580%2599s-open-competition_three-w

[32] نشرت الرسالة في مجلة «جدلية» على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.arabic.jadaliyya.com/pages/index/20264/open-letter-to-mr.-rem-koolhaas
ردّ السيد «كولهاس» على الرسالة في قسم التعليقات، إلا أنّ الرد كان مبهماً حيث قال إنّه لم يتم تعيين شركته بعد لإجراء الدراسة

قصة النجاح الثالثة هي الحملة التي أطلقها الإئتلاف المدني الرافض لتنفيذ مشروع طريق فؤاد بطرس [33] (الذي أطلق في الستينات) في قسم من أحياء الأشرفية المكتظة بالسكان والذي قد يؤدي إلى القضاء على منطقة تراثية وتغيير نسيجها الحضري والإجتماعي. فرض الإئتلاف على البلدية إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي، والتي كانت لها نتيجة سلبية وأوقفت في نهاية المطاف تنفيذ المشروع. إذا تم بناؤه، فإنّ جسر فؤاد بطرس سيمر عبر الحيّ التاريخي في مار مخايل. يقع هذا الحيّ على تلة ويضم أدراج وحدائق خلابة ومنازل تمّ بناؤها في أوائل القرن العشرين ذات طابع معماري خاص. تمّ تصميم مشروع الجسر في الستينيات، خلال الحقبة التي فرضت فيها السيارات الخاصة وسياسات البنية التحتية وضع الخطّط الحضرية، وكان يعتقد أنّه الحلّ الأفضل لمشكلة السير. قام أعضاء من بلدية بيروت بطرح المشروع مجدداً على طاولة البحث، بحجة أنّه سيحل مشكلة الإزدحام المروري التي تخنق الأشرفية، وهو حيّ يقع في الجزء الشرقي من المدينة. أرادوا أنّ يطلقوا عليه إسم فؤاد بطرس، وهو سياسي مشهور، كشاهداً على إسهاماته العظيمة. لقد تلقوا الأموال، التي كانوا بحاجة إلى إنفاقها، وإختار المجلس البلدي استخدامها لإنجاز هذا المشروع لأسبابٍ لم يتم الإعلان عنها. عندما علمت مجموعة من النشطاء والمهندسين المعماريين والمصممين الحضريين الذين هم على دراية بهذا الحيّ البلدية بخطّط المجلس البلدي، تحركوا ضد المشروع وبدأوا عملية البحث. وإكتشفوا أنّه قد تمّت بالفعل مصادرة الأراضي موضوع النزاع من أجل إنجاز مشروع الجسر وتمّ تصنيفها كممتلكات بلدية عامة. وأثناء توثيق الموقع، وجدوا أنّ الأضرار التي سيخلفها الجسر ستمتد إلى ما هو أبعد من مار مخايل، مما يُهدّد الحياة الإجتماعية والإقتصادية للأحياء الأخرى، والتي قد تؤدي إلى تقطيع أوصال الأحياء. كما حدّدوا فرصاً مثيرةً للإهتمام لتحويل الأراضي العامة التي تمّت مصادرتها بالفعل إلى مساحات مفتوحة، والتي يمكن تحويلها إلى حديقة عامة تقع على سفح التل لمنطقة شرق الأشرفية بأكملها. والأهم من ذلك، طلبوا من مخطّطي النقل إجراء دراسة مرورية للتأكد مما إذا كان هذا الجسر سيحل بالفعل مشكلة السير في الأشرفية، كما تدعي البلدية. كشفت الدراسة أنّ مشكلة المرور ستتحسّن بشكلٍ ضئيل وأنّ حلول إدارة المرور ستؤدي إلى نتائج أفضل. لذلك، قرّر النشطاء تقديم حلّ بديل للطريق السريع: عملوا على تصميم حضري بديل، ألا وهو، حديقة فؤاد بطرس التي قاموا برسمها وتقديمها. أسّسوا موقعاً إلكترونياً بإسم تحالفهم وأطلقوا عريضة ضد مشروع الطريق السريع، مفضلين الحديقة كبديل عنه. وقد جمعوا الآلاف من التوقيعات. وبدعم من وزارة البيئة، قاموا بالضغط على البلدية، بإستخدام قانون البيئة، مطالبين بإجراء دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع (EIA). على مضض، وافقت البلدية على إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي. أطلقت الشركة المسؤولة عن إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي عملية تشاور مُطوّلة شملت العديد من النشطاء. كشفت النتائج

[33] https://stopthehighway.wordpress.com/the-hekmeh-turk-fouad-boutros-project/

عن تأثير سلبي للمشروع على الأشرفية. لذلك، وضعت بلدية بيروت المشروع على الرفّ.

ساعدت قصص النجاح هذه على بناء روابط قوية بين النشطاء الحضريين. كما زودتهم بمنحنى التعلم الحاد ودراية فنية متراكمة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجيل الثاني من النشطاء إستخدم أساليب عمل جديدة في عملياته. لقد عمدوا إلى إجراء الأبحاث والبحوث الإجرائية وجمعوا البيانات الإثنوغرافية واستخدموا الأساليب التاريخية وتواصلوا مع الآخرين لإكتساب المعرفة القانونية وقاموا برسم الخرائط وبإجراء المسوحات البصرية كما نظموا ورش العمل والمناقشات وقاموا ببناء شبكة من العلاقات مع الخبراء وأنتجوا الوثائق والتقارير والرؤى البديلة. كما إستخدموا الضغط والتفاوض ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والاحتجاجات والأدوات القانونية فضلاً عن العروض والمنشآت والمسابقات. تمّ تنظيم النشطاء بطرق فضفاضة: حتى داخل هياكل المنظمات غير الحكومية. إعتمد المشاركون على طرق غير رسمية للتنسيق والإتصال، بعيداً عن الأشكال المتزمّتة والتسلسل الهرمي للسلطة والإدارة، وفضّلوا اللجوء إلى وسائل التبادل الأفقية بدلاً من ذلك، وإعطاء الأولوية للإندماج والمشاركة في عمليات صنع القرار والتنفيذ.

بإختصار، أصبحت بيروت موقعاً رئيسياً لإنتاج النشطاء الحضريين الذين يتمّ تنظيمهم في مجموعات متنوعة، بالإعتماد على مجموعة من الموارد والقرب بين القادة، وتعزيز العلاقات الغنية والمنتجة والمبتكرة بين هؤلاء النشطاء. فلننتقل الآن إلى معرفة كيف أدى هذا الإنتاج المتزايد للناشطين إلى بلورة نشاط الحقوق الحضرية.

النشاط الحضري يدخل السياسة: «بيروت مدينتي»

في تموز/ يوليو 2015، إنتهى العقد الذي يمنح شركة «سوكلين» الحقّ في إحتكار خدمات رفع النفايات في بيروت وجبل لبنان، بعد عقدين من الخدمة[34]. بسبب المشاحنات الداخلية والفساد بين القادة السياسيين الطائفيين[35]، لم يتم العثور على أيّ بديل لجمع النفايات في الوقت المناسب، مما أدى إلى تراكم أكوام القمامة في شوارع بيروت وجبل لبنان، ونتج عنه مخاطر صحية جسيمة. وفّر هذا الضعف في النظام السياسي فرصة سياسية تم إستغلالها بشكلٍ جيد من قبل النشطاء، الذين تمّت تعبئة شبكاتهم المحلية وتجييشها: فإجتاحت موجة غير مسبوقة من الإستياء والإحتجاجات ساحة الشهداء في بيروت في 29 آب/ أغسطس 2015. إحتشد الناس في وسط بيروت في إحتجاج جمع حوالي مائة ألف شخص: كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ بيروت بعد

[34] أهم المراجع الأساسية عن أزمة النفايات من تأليف أبو الريش (2015) وبطرس جويل (2015)، بعنوان «أزمة النفايات في لبنان- 1997. سلطة لا تتغير، تاريخ يعيد نفسه»، المفكرة القانونية، 16 تشرين الأول/ أكتوبر، http://english.legal-agenda.com/article.php?id=728&lang=en

[35] ثمّة رواية (مُبهمة) تقول إنّ مقاولًا مقرباً من عائلة الحريري يتولى إدارة شركة «سوكلين»، التي تتولى جمع النفايات وطمرها بتكلفة عالية تبلغ 150 دولارًا / للطن، ضعف ما هي عليه في البلدان الأخرى. ثمّة رواية أخرى (مُبهمة أيضاً) تقول إنّ عائلة الحريري قد توصلت إلى إتفاق مع وليد جنبلاط، أحد زعماء الحرب وزعيم الطائفة الدرزية في لبنان، لطمر النفايات في جبال منطقة الشوف- وهي منطقة واقعة تحت سيطرته. لم يُعرف بعد السبب الكامن وراء إنهاء العقد مع شركة «سوكلين» بدلاً من تجديده كالمعتاد. من المحتمل أنّ يكون ذلك مرتبطاً بحقيقة أنّ الناس في منطقة الشوف لم يعودوا يقبلون بفكرة إستقبال نفايات بيروت الكبرى، حيث عانوا لأكثر من خمسة عشر عاماً من مخاطرها الصحية الجسيمة وحشدوا ضدها بشدّة، وبالتّالي أرسلوا إشارة واضحة إلى جنبلاط بأنّه لم يعد بإمكانه الإعتماد على رضوخهم للأمر الواقع. لم يجرؤ أيّ زعيم طائفي آخر في الحكومة على التطوع لتقديم مكب للنفايات في المنطقة الخاضعة لسيطرته، مما ترك مسألة العثور على المكان المناسب للتخلص من النفايات مشكلة مفتوحة.

إنتهاء الحرب التي يخرج فيها عدد كبير من المحتجين إلى الشوارع للمطالبة بقضية معينة, متجاوزين الخطوط الطائفية.

بقيادة مجموعة تُطلق على نفسها إسم «طلعت ريحتكم» (#YouStink), خرجت عشرات من الإئتلافات الصغيرة والمنظمات غير الحكومية والنشطاء المستقلين إلى الشوارع, مطالبين بوضع خطة بيئية لإدارة النفايات وإستقالة وزير البيئة ووضع قانون جديد للإنتخابات. وشملت المطالب الأخرى الخدمات الأساسية الموثوقة والولوج المجاني إلى الأماكن العامة والخط الساحلي. بالإضافة إلى ذلك, رفع النشطاء شعاراً ملفتاً للنظر لأول مرة بعد عام 2006[36], مطالبين بمحاسبة جميع القادة السياسيين عن فشل الخدمات العامة والفساد: رفع المحتجون صوراً لجميع القادة السياسيين في ساحة الشهداء وأطلقوا هتاف «كلن يعني كلن». وشمل ما بات يُعرف بإسم «الحراك» مجموعة من المنظمات غير الحكومية والخبراء والعديد من النشطاء في العديد من المجالات (حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الحضرية وحقوق مجتمع الميم وحقوق المرأة, وما إلى ذلك). كما ضم أيضاً جماعات جديدة, كان أبرزها حملة «بدنا نحاسب» و«الشعب يريد». في كثير من النواحي, «[جدّد] «الحراك» المطالبة بموضوعات النزاع المتكرّرة و[نشّط] أشكال النشاط القديمة[37].»

لكن سرعان ما بدأ «الحراك» في الإختلاف حول أساليب العمل والإنقسام إلى مجموعات فرعية. وفي الوقت نفسه, نظمت الحكومة إجراءاتها القمعية, وهاجمت المتظاهرين بعنف وإعتقلت أولئك الذين كانوا يحاولون السيطرة على الساحات المغلقة في وسط بيروت. كما إستخدمت الحكومة أساليب كلاسيكية مثل مبدأ «فرّق تسد» ومبدأ «الإستمالة» بالإضافة إلى نشر الشائعات حول أخلاقيات بعض قادة «الحراك» ومصادر التمويل ممّا أضعف ثقة الناس وأثار الخوف والذعر لدى الكثيرين. تمّ تبرير العنف من خلال الروايات التي تتهم الشباب بتعطيل النظام الإجتماعي والأخلاقي وتهديد الأمن. كما جادل الكثيرون, فإنّ المدن ليست مجرد مساحات للصراع, ولكنّها أيضًا مساحات للسيطرة, وستسعى الدولة دائمًا لإستعادة الهامش الذي قد تخسره, من خلال مجموعة متنوعة من التكتيكات بدءاً الإستمالة ونشر الشائعات الكاذبة وصولاً إلى عمليات حفظ الأمن والنظام العام («يوسترمارك» وآخرون 2012: صفحة 2546) وهكذا تمّ إسكات «الحراك» بسرعة.

مدفوعين بتعبئة «الحراك», إتّحدت شبكات من النشطاء (العاملين في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وإصلاح السياسات والبيئة والقضايا الحضرية وقضايا مجتمع الميم) وقرّرت تنظيم حملة للإنتخابات البلدية لعام 2016 في بيروت: أطلقوا على أنفسهم تسمية «بيروت مدينتي». إكتسبت المجموعة في غضون أشهر قليلة حوالى مائة عضو. وكما يجادل «يوسترمارك» وآخرون (2012), تمّ تجييش الشبكات المحلية من النشطاء و«تحوّلت الشرارة إلى حريقٍ

[36] بعد أحداث أيار/مايو 2008, عندما هاجم حزب الله أحياء بيروت وداهم مكاتب تيار المستقبل, لم يجرؤ أحد على إنتقاد حزب الله وحليفته الشيعية, حركة أمل.

[37] أبي ياغي وآخرون, من كتاب «إسقاط النظام الطائفي», صفحة 78

هائل». قام نشطاء «بيروت مدينتي» بصياغة النظام الداخلي ومدونة قواعد السلوك والبرنامج الإنتخابيّ البلديّ وإستراتيجية الإعلام والتواصل وإستراتيجية جمع التبرعات. وقاموا بتجنيد المئات من المتطوعين وصاغوا وثيقة إستراتيجية التدقيق التي وجهت إختيار المرشحين للإنتخابات البلدية[38]. وللمرة الأولى في تاريخ الإنتخابات في لبنان، تمّ تشكيل اللائحة مناصفة بين النساء والرجال (نسبة 50% نساء ونسبة 50% رجال) ولم تكن مدعومة من أيّ جهة سياسية. تنافست مع لائحة «البيارتة» التي كانت مدعومة من سعد الحريري ويرأسها جمال عيتاني، المدير العام لشركة «سوليدير» (الشركة العقارية التي تُمثل بصورة مصغرة إعادة الإعمار النيوليبرالي لمدينة بيروت). كما ضمت لائحة «البيارتة» جميع ممثلي الأحزاب السياسية الطائفية الذين نسوا، بالإجمال، أنّهم كانوا أعداء الأمس. نظّمت «بيروت مدينتي» مناظرات في عدد من أحياء المدينة (مساحة نقاش) تشبه جلسات الاستماع العامة، حيث يتم التعبير عن حقائق حضرية مختلفة ومناقشتها[39]. في يوم الإنتخابات في أيار/ مايو 2016، حشدت الحملة أكثر من 1000 متطوع. لم تتمكن لائحة «بيروت مدينتي» من تحقيق الفوز، لكنّها حصلت على نسبة 32 في المائة من الأصوات، في حين حصلت لائحة «البيارتة» على نسبة 43 في المائة. وقد تخطّت هذه النتيجة توقعات الحملة بكثير. ولو كان النظام الإنتخابي قائم على أساس التمثيل النسبي، لكان عشرة من مرشحي لائحة «بيروت مدينتي» يعملون في المجلس البلدي للعاصمة اليوم. وكما أخبرني أحد المراقبين، إنّ «بيروت مدينتي» قد خسرت الإنتخابات، إلا أنّها قد أحرزت إنتصاراً[40].

تُلخص «بيروت مدينتي» النوع الجديد من النشاط في مرحلة ما بعد «الحراك» في لبنان، والذي يمكن وصفه من خلال خمس ميزات رئيسية: الإعداد التنظيمي المرن والسياسة من دون قيادة مع أجندة نسوية والبحث الإجرائي والمعرفة القانونية وكذلك الشبكات الإفتراضية. لا يهتم مثل هذا النشاط فقط بتحدي النظام السياسي الطائفي من خلال إستقدام مجموعة جديدة من الجهات الفاعلة السياسية البديلة إلى السلطة: فهو يسعى إلى تفكيك السياسة الطائفية من أجل بناء دولة علمانية وتعزيز قيم العدالة الاجتماعية والإنصاف والإندماج والسياسات التي تتمحور حول الأشخاص مع التركيز على المدن كمواقع رئيسية حيث ينبغي تجسيد هذه القيم. وعلى هذا النحو، إنّ هذا النوع من النشاط التقدمي الذي يسعى إلى تحديد «الفتحات البينية الصغيرة للبذور حتى تنمو»، على أمل مضاعفتها لأنّ ذلك قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الإتحاد في حركة إجتماعية قد تطيح بنظام الحكم. كما أنّ هذا النشاط قد أصبح ممكناً بفضل الكثافة العالية والتنوع للمنظمات

[38] أنظر موقعهم الإلكتروني، www.beirutmadinati.com، للإطلاع على هذه الوثائق بالإضافة إلى حساباتهم على الفيسبوك وتويتر وإنستجرام. جمعت حملة «بيروت مدينتي» للتمويل الجماعي ما يقرب من 200 ألف دولار في أقل من ثلاثة أسابيع. أنا من أوائل الأعضاء في «بيروت مدينتي». إستندت هذه الفقرة والفقرة التالية إلى تجربتي الذاتية داخل هذه الحركة.

[39] إنّ هذه النقطة مستوحاة من مناقشات «Blik» و «Meilvang» لنشطاء البيئة الخضراء المدنيين في «نورد هافين» (2015).

[40] محادثة غير رسمية، في آيار/مايو 2015. بالتأكيد، لا ينبغي على «بيروت مدينتي» الإنجراف وراء العواطف إنّما عليها مواجهة الكثير من التحديات. للإطلاع على مراجعة نقدية لحملتها الإنتخابية، أنظر «Cambanis», People Power and its Limits

الناشطة التي توحدت على مدى العقد الماضي في مدينة بيروت[41].

لم يُعزّز النشطاء الحضريون نشاطهم في العاصمة بيروت فقط, إلا أنّهم قاموا بالتعبئة في مدن وبلدان أخرى في لبنان, لكن بنجاحاتٍ متفاوتة. تظهر مراجعة سريعة للحملات الإنتخابية المستقلة التي أجريت للإنتخابات البلدية لعام 2016 أنّ حوالى 20 حملة من هذه الحملات كانت نشطة في ذلك الوقت. وعلى الرغم من حصول عدد قليل جداً منهم على مقاعد في المجلس البلدي, إلا أنّهم قد حصلوا على عدد لائق من الأصوات, على غرار «بيروت مدينتي». إستلهمت العديد من هذه الحملات حراكها من حملة «بيروت مدينتي», والتي كانت الحملة الأولى من نوعها, التي تخوض الإنتخابات البلدية التي إستمرت على مدى 5 أسابيع, بدءاً من محافظة بيروت. كما أطلقت بعض الحملات التسمية نفسها على حملاتها, مثل «بعلبك مدينتي» و«النبطية مدينتي». في جميع الحالات, أرسلت النتائج التي حققتها «بيروت مدينتي» في الإنتخابات إشارة واضحة إلى جميع التيارات السياسية- الموالية والمعارضة- بأنّ الدخول إلى النظام السياسي كان إحتمالاً واضحاً وقابلاً للتحقيق.

بعد الفرح بنتائج الإنتخابات البلدية, تضاءل وهج «بيروت مدينتي». وعلى غرار الحركات الإجتماعية الحضرية في مكان آخر («يوسترمارك» وآخرون 2012: صفحة 2549), تمّ إضعاف «بيروت مدينتي» بسبّب الإنقسامات الداخلية والتجزئة. ومع ذلك, فإنّها لا تزال تعمل اليوم, مع هيئة أصغر من المتطوعين المتحالفين مع نشطاء آخرين, مع التركيز على قضايا حضرية محددة. ثمّة مجموعة تعمل في الوقت الحالي على حماية الخط الساحلي لمدينة بيروت وتسعى إلى إعادة الأملاك البحرية إلى الشعب من خلال تطوير خطّة رئيسية بديلة للخط الساحلي[42], بينما تساهم مجموعة أخرى في التنظيم من أجل وضع سياسة لإدارة نفايات قابلة للتطبيق, ضمن إئتلاف إدارة النفايات الذي هو عبارة عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني والخبراء والنشطاء البيئيين الذين يعملون من أجل الإدارة المستدامة للنفايات في لبنان[43].

ملاحظات ختامية

ناقش هذا البحث كيف أنّه, رداً على السياسات الحضرية الحصرية, تمّت تعبئة النشطاء في بيروت بشكلٍ تدريجي في حركة الحقوق الحضرية التي تُعنى بإستعادة إمكانية العيش في مدينتهم ومساحاتها المشتركة. وفي الواقع, شكلت تجارب جسر فؤاد بطرس والدالية وحرش بيروت والحراك وغيرها من الأمثلة الأخرى التي لم نتطرق إلى مناقشتها في هذا البحث خير مثال على ما حلّله « نيكولز» (2009: صفحة 84) على أنّه «القيم الإستراتيجية للمكان», أيّ: اللقاءات المتكررة وإعطاء المزيد من الفرص للإئتلافات المتنوعة والنشطاء للتواصل مع بعضهم البعض وتكوين الثقة والروابط القوية وضمان الإستقرار المطلوب لتعزيز

[41] كما يوضح المؤلفون, فإنّ كثافة وتنوع البيئات الحضرية توفر للناشطين «فرصاً علائقية» تتيح الوصول إلى الموارد, بالإضافة إلى «التفاعلات المولدة للعاطفة» التي تغذي الصراعات وتشكلها, وقد تستمر في التعبئة. « نيكولز» و«يوترمارك », كتاب «المدن والحركات الإجتماعية» صفحة 11 و16.

[42] للحصول على لمحة عامة عن هذه المبادرة, أنظر الموقع التالي https://www.lecommercedulevant.com/article/29145-returning-the-sea-to-the-people-of-beirut-the-dream-of-some-urban-planners

[43] https://wmclebanon.org/en/home-ar/en/home/

الروابط في وحدة أكثر إحكاماً وترابطاً. وكما تُظهر الأعمال الأدبية، «تُولّد الروابط الأقوى أشكال من رأس المال الإجتماعي التي تمكّن الجهات الفاعلة المتنوعة من تعبئة مواردها وتنسيقها في المؤسسات السياسية المثيرة للجدل»، ولأنّها تسمح للنشطاء «بالإعتماد على المعايير والثقة والأطر والتضامن بالتجمّع مجدداً والقتال» (نيكولز 2009: صفحة 84).

كيف يمكن للنشطاء الحضريين الحفاظ على تنظيمهم وعملهم، ليس فقط في ظلّ بيئة سياسية طائفية مثيرة للجدل للغاية، ستعمل بالتأكيد على محاربة توحّدهم من خلال تكتيكات متعددة، إنّما أيضاً في ظلّ قيود كبيرة تتعلق بقدرتهم على الصمود بمرور الوقت، وبقاعدة المتطوعين خاصتهم ومواردهم المالية والبشرية المحدودة (القاق، 2019)؟ وبالفعل، فإنّ إحدى العقبات الأكثر صعوبة التي يواجهها النشطاء الحضريون اليوم هي أنّهم منظمون في الغالب في هيئات مهنية أو أكاديمية، مع تغلغل محدود في الأحياء الحضرية. ولذلك، غالباً ما يتمّ إنتقادهم بأنّهم يعملون بعيداً داخل أبراجهم العاجية أو يتمّ طردهم لأنّهم يضعون القضايا الحضرية في إطار «عمليات التجميل»، بطرق لا تعترف بالمشاكل البنيوية في الإقتصاد السياسي في المدينة (خنيصر 2018: صفحة 12).

ثمّة طريقة أخرى لتأطير عمل النشطاء الحضريين من خلال فهم النشاط بإعتباره عملية علائقية ويُنتج بشكلٍ مشترك من خلال أنواع متعددة من التنظيم والعمل الجماعي (بيترس وسيمون 2018). وعلى هذا النحو، لا ينبغي تقييم النشطاء الحضريين الذين هم أيضًا خبراء أكاديميين و/أو مهنيين من خلال تغلغلهم في الأحياء أو من خلال تنظيم المجتمع. ولا يتمثل دورهم بشكلٍ مباشر في قيادة عملية التعبئة الإجتماعية الشاقّة والعمل الجماعي والتغيير السياسي، إنّما في المساهمة في آلياتها. تكشف دراسة النشاط الحضري في بيروت أنّ دور النشطاء الحضريين هو ذو شقين. من ناحية، فإنّهم ينتجون أبحاثاً ومعرفة موثقة تؤثر بشكلٍ غير مباشر على النشاط، إمّا من خلال النشطاء الآخرين الذين يتواصلون معهم (أولئك القادرين على العمل من خلال المبادرات الشعبية) و/ أو من خلال الصحفيين والكُتاب الإستقصائيين (الذين يؤطرون قضايا السياسة وينشرونها بطرقٍ تُعزّز النقاش النقدي والعمل المستنير). من ناحية أخرى، فإنّهم يدافعون بشكلٍ مباشر عن صانعي القرار ووسائل الإعلام ويمارسون الضغط معها حول القضايا الحضرية التي يدافعون عنها، أو يشاركون في المساعي السياسية عند حدوثها (مثل «بيروت مدينتي» و«نقابتي»). وفي سياق التفاوتات الإجتماعية - المكانية والإقتصادية المتزايدة، حيث تقوم الحكومات المركزية والمحلية ببيع الأماكن العامة وخصخصتها، يعتبر النشطاء الحضريون جهات فاعلة رئيسية لإبلاغ النشطاء الآخرين والجهات الفاعلة الجماعية والجماعات السياسية بضرورة حماية المشاعات، وكيف أنّ التغيير السياسي مُتأصّل في المناطق الحضرية وفي عمليات الإنتاج المكاني (لوفيبر، 1970). بإختصار، يحمل النشاط الحضري في بيروت العديد من الدروس التعليمية للتعبئة والحركات الاجتماعية في سياق الأنظمة السياسية الهجينة التي تستحق بالتأكيد إجراء المزيد من التحقيقات.

المراجع

أبـو الريـش، زيـاد (2015)، «سياسـة القمامـة»، «Middle East Report»، المجلـد 45، العـدد 277 (شـتاء 2015).

الحارثـي، هويـدا، كتـاب نُشـر فـي عـام 2010 بعنـوان «دروس فـي إعـادة الإعمـار بعـد الحـرب: دراسـات حالـة مـن لبنـان فـي أعقـاب حـرب 2006»، لندن/نيويـورك، دار»روتليـدج» للنشـر.

بوغـارت، كوينـراد (2012)، «تشـكيل فضـاء الدولـة الجديـد فـي المغـرب: مثـال وادي أبـي رقـراق. مجلـة الدراسـات الحضريـة، المجلـد 49، العـدد 02 صفحـة 255-270.

ديـب، لارا وحـرب، منـى (2013)، كتـاب بعنـوان « Leisurely Islam. Negotiating Geography and Morality in Shi'ite South Beirut » جامعـة «برينسـتون»/ أكسـفورد، مطبعـة جامعـة «برينسـتون».

القـاق، نديـم (2019) «مسـار للتغييـر السياسـي فـي لبنـان؟ دروس وسـرديات مـن انتخابـات 2018،» بـوادر، مبـادرة الإصـلاح العربـي، 25 تموز/يوليـو.

كينغسـتون، بـول (2013) كتـاب بعنـوان « Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Postwar Lebanon»، نيويـورك: Suny Press

كـرم، كـرم (2006) «الحركـة المدنيـة فـي لبنـان. التعبئـة والإحتجاجـات والمطالبـات النقابيـة فـي فتـرة مـا بعـد الحـرب. باريـس: منشـورات القرطالـة.

فـواز، منـى (2009) «Neo-Liberal Urbanity and the Right to the City: A View from Beirut»، مجلـة التنميـة والتغييـر، المجلـد 40، العـدد 5 صفحـة 827-852 .

فـواز، منـى وبيليـن، إيزابيـل (2003)، «حالـة بيـروت، لبنـان»، فهـم الأحيـاء الفقيـرة: دراسـات الحـالات الـواردة فـي التقريـر العالمـي للمسـتوطنات البشـرية 2003، تقريـر وحـدة تخطيـط التنميـة فـي كليـة لنـدن الجامعيـة، برنامـج الأمـم المتحـدة للمسـتوطنات البشـرية،

حـرب، منـى وعطاللـه، سـامي (2015)، كتـاب بعنـوان «السـلطات المحليـة والخدمـات العامـة: تقييـم اللامركزيـة فـي العالـم العربـي»، بيـروت، المركـز اللبنانـي للدراسـات السياسـية.

خنيصـر، منـى (2018)، « The Marketing of Protest and Antinomies of Collective Organization in Lebanon»، علـم الإجتمـاع النقـدي، صفحـة 1-12.

لوفيبـر، هنـري (1970)، الثـورة الحضريـة. باريـس: دار «غاليمـار» للنشـر.

لينـدرز، رينـود (2012)، غنائـم الهدنـة: الفسـاد وبنـاء الدولـة فـي مرحلـة مـا بعـد حـرب لبنـان، إيثـاكا (نيويـورك)، مطبعـة جامعـة كورنيـل.

مونـرو، كيرسـتن (2011)، « Being Mobile in Beirut»، مجلـة المدينـة والمجتمـع، المجلـد 23، الرقـم 01، صفحـة 91-111.

نيكولـز، والتـر (2009)، «Place, Networks, Space: Theorising the Geographies of Social Movements «, Transactions of the Institute of British Geographers، المجلـد 34، الرقـم 01، صفحـة 78-93.

سقسوق- ساسو, عبير (2015), «إقامة فضاءات للسيادة الجماعية: قصة دالية بيروت» مجلة الدراسات العربية, المجلد 23, الرقم 01 (خريف 2015), صفحة 296-319 .

صلوخ, باسل؛ بركات, ربيع؛ حبال, جنان س.؛ لارا, و.؛ ميكائيليان, شوجيك (2015), «السياسة الطائفية في لبنان ما بعد الحرب», لندن, مطبعة بلوتو.

يوترمارك, جستيس؛ نيكولز, والتر؛ لوبمانز, مارتن (2012)؛ «"Cities and Social Movements. Theorising Beyond the Right to the City",» مجلة Environment and Planning A, المجلد 44, الرقم 11, صفحة 2546-2554

فيرديل, إريك (2013), « "Les services urbains à Beyrouth: entre crise infrastructurelle et réformes contestées", » Géosphères. حوليّات جامعة القديس يوسف الجغرافية, المجلد 33-34, صفحة 35-58.

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ (2008), «State Development Policy and Specialised Engineers. The Case of Urban Planners in Post-War Lebanon», المعرفة والعمل والمجتمع, المجلد 05, الرقم 01, صفحة 27-51.

الحركة النسوية اللّبنانية: انتفاضة الجسد وإعداد مفكّرة تُعنى بالاقتصاد السياسيّ النسويّ

د. برناديت ضو

المقدّمة

تتمثّل القضايا الرئيسيّة والمفارقة التي تواجه الحركات النسوية في الدول العربية، وخاصةً في لبنان، في اتهامها بأنّها تشكّل عاملًا من العوامل المتّجهة نحو التغريب، في حين أنّ الحركات النسوية نشأت وتطوّرت بين الحركات القوميّة والشيوعيّة وفي خضمّ النضال من أجل نيل التحرير الوطنيّ. لم تظهر الحركة النسويّة كأيديولوجيّة أجنبيّة « فرضها « الاستعمار، لكنّها بالأحرى أصليّة الجذور في مجتمعاتنا حيث كافحت النساء منذ فترة طويلة من الزمن من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعيّة، وكذلك ضدّ تبعيّة النساء في المجتمع الأبويّ، وخاصة في الأسرة من خلال قوانين الأحوال الشخصيّة الطائفيّة. ترمي هذه الورقة البحثيّة إلى تحدّي هذه الرؤية الجدليّة النابعة من التمايز الأساسيّ القائم بين الحركة النسوية الغربيّة و الحركة النسوية الشرقيّة، ودراسة السياق التاريخيّ الذي ظهرت فيه الحركات النسوية وتطوّرت. بيد أنّ هذه الدراسة لا تستند إلى أيّ نظرية سياسية معياريّة، فإنّ المؤلفة لا تزعم أنّها بمنأى عن الإكراه المعياريّ. تشمل هذه الورقة البحثيّة شغف المؤلفة واهتمامها بالنسويّة، وتؤكّد على ضرورة إيجاد « سُبل بديلة لممارسة السياسة». كما تعتمد تعريفًا واسعًا للنسوية، والذي يشمل الجمعيات النسائيّة التي لا تطالب بالضرورة بانتمائها إلى أيّ مدرسة فكريّة فلسفيّة نسويّة محدّدة. وفي الواقع، ينعكس تنوّع التيارات النسوية أحيانًا باعتباره انقسامًا بين « الحركة النسوية مقابل اللّانسوية «. بينما تعلن بعض الجمعيات علنًا تبنّيها للأيديولوجيات النسوية والمعادية للهيمنة الأبوية، في حين ترفض بعض الجمعيات الأخرى أن تُعرَف على أنّها من أنصار الحركة النسويّة بسبب الوصمة الاجتماعيّة والسياسيّة المرتبطة بهذه السمة والتي تشكّل جزءًا لا يتجزأ من المعتقدات المشتركة مثل « التغريب يعرّض ثقافتنا وتقاليدنا للخطر».

يكمن الهدف من هذه الدراسة في النظر مليًّا في الحركة النسويّة في لبنان، وأساليب تنظيمها، وعلاقتها الغامضة أحيانًا بالنظام الأبوي والطائفيّ، وأنماط إدارتها، وقدرتها على التعبئة وشروعها في إحداث التغيير الاجتماعيّ. كما تستند على العمل الميدانيّ الذي بدأت المؤلفة في القيام به في نهاية العام 2012، والذي تألّف من مرحلتين رئيسيّتين:

- تمثّلت المرحلة الأولى في سلسلة من المقابلات شبه المنظّمة، مع خمسة وعشرين ناشط من الناشطات النساء والنشطاء من الجنسين (رجال ونساء). وقد مكّنت هذه المقابلات المؤلفة من إعادة صياغة روايات السيرة الذاتية للحظات التاريخيّة والمحوريّة التي ميّزت المسيرات النسويّة المسلّحة، لا بل أيضًا لتاريخ الحركة النسوية اللّبنانية، على وجه الخصوص، من أجل إحياءها في

فترة زمنيّة طويلة: من الخمسينيات حتى السبعينيات، ونقطة التحول في التسعينيات، وفترة ما بعد الحرب، وتغيير الاتجاه بعد الألفية، ومؤخّرًا الانتفاضات التي حدث ما بعد العام 2011 في البلدان العربيّة. وهكذا، تحاول المؤلفة في هذه الورقة البحثيّة أن تثبت أنّ استعارة الأمواج تؤكّد أنّ الأجيال النسويّة المختلفة هي « بنات عصرهنّ». ففي أساليب تنظيمها وتعبئتها وخطابها ومراجعها الأيديولوجية، هي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقضايا السياسيّة والمجتمعية في الوقت الراهن، من دون نسيان السياق الدوليّ الذي يؤثر على جميع المستويات. واليوم، على سبيل المثال، ترتبط أساليب إعلان الجمعيات النسوية في لبنان ارتباطًا وثيقًا بالقيود والشروط التي تفرضها الجهات المانحة.

▪ تركّز المرحلة الثانية على الملاحظات، على نحو يكون أقرب قدر المستطاع إلى الجهات الفاعلة، داخل الجمعيات النسوية والجماعات. وقد أتاحت لي هذه الملاحظات فهم الديناميّات الداخلية للمجموعات، وأساليب التنظيم وآثارها الاستبعاديّة في بعض الأحيان، وعلاقات الهيمنة التي تسود داخل هذه المجموعات. لقد أجريتُ أيضًا بحثًا يتناول صعوبة هؤلاء النشطاء في ترجمة مبادئهم الديمقراطيّة والحريّة إلى الممارسة العمليّة لمجموعاتهم. وقد تم تعزيز هذه الملاحظات «الرسميّة» أيضًا بالملاحظات التشاركيّة، وأدّى ذلك إلى مشاركة نشطة وفعّالة في العديد من المبادرات اليسارية والنسوية، والتي سمحت لي بالحصول على معلومات جديدة وأصليّة، وهو ما كان ليصبح صعبًا بالنسبة لمشاهد أبعد عن الواقع ملاحظته.

يتم تنظيم الحركة النسويّة في لبنان على شكل موجات [1] وغالبًا ما تنشأ ردّاً على «حدث» معيّن؛ وفي الواقع، يمكن مقارنة هذه «الموجات» بشكلٍ تحليليّ بمفهوم « دورة التعبئة » التي أعدّها سيدني تارو، والذي يُعرّفها على أنّها « موجة من المدّ والجذر من الإجراءات الجماعيّة وردود الفعل المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بها» [2]، والتي تشمل ثلاث مراحل : «مرحلة تصاعد الثورة، أي « لحظة الجنون « عندما يبدو كلّ شيء ممكنًا، ومرحلة الذروة التي تتسّم بتطرّف الأعمال ومرحلة الانتكاس الذي تخلّله بحدّ ذاته أربع مرات (إنشاء جمعيات جديدة، روتينية العمل الجماعي، الرضا حتى لو تمّ الحصول على جزء من المطالب، وفكّ الارتباط). « [3] وقع الاختيار في هذه الورقة البحثيّة على استخدام مصطلح «الأمواج»[4]، لأنّها تُستعمل عمومًا لاحتساب الحركات النسائيّة في جميع أنحاء العالم.

ينطلق هذا البحث من تحليل إجتماعيّ تاريخيّ لخطابات وجداول أعمال تتبنّاها الجمعيات

[1] في ما يخصّ الموجات النسوية المتتالية، اقرأ الفصل الأول من كتاب: شارلوت كرولوكي، آن سكوت سورينسن، نظريات وتحليلات التواصل الجندري من الصمت إلى الأداء، منشورات ساج 2005 , .SAGE, Inc، صفحة 208.

[2] سيدني تارو، Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics , ، مطبعة جامعة كامبريدج، 2011.

[3] إيزابيل سوميي، «Cycle de mobilisation»، في، أوليفييه فيليول، ليليان ماثيو، سيسيل بيشو، قاموس الحركات الاجتماعية، باريس , Presses de Science Po , 2009 , صفحة 173.

[4] استخدم المصطلح في أوائل التسعينات في الولايات المتحدة بغية تسليط الضوء على تطوّر الفكر النسوي.

النسائية في لبنان. إذ، يتم بموجبه محاولة تحليل ديناميكيات الحركة النسويّة من منظور تاريخيّ، وقياس العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تسهّل أو تعيق تطوّرها التاريخيّ. يجري تنظيم عرض النتائج في جزأين. يسلّط القسم الأول الضوء على ظروف الظهور الزمنيّ للموجات النسوية المختلفة في لبنان؛ أمّا القسم الثاني فيتناول آثار انتفاضات عام 2011 في العالم العربيّ.

رسم مخطّط للتنظيمات النسائيّة في لبنان: **أربع موجات من العمل النسويّ**

شاركت النساء في لبنان بدورٍ نشطٍ وفعّال في النضالات القوميّة والمعادية للرأسماليّة بدءًا من زمن الاستقلال إلى مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ، بالإضافة إلى الانخراط بفعاليّة في الصراعات الطبقيّة داخل حركات العمّال والطلاب. ومع ذلك، يميل الرفاق الذكور إلى الهيمنة والاستيلاء على نضالاتهم ونَسبها إليهم، والاشمئزاز من جداول الأعمال الخاصة بالنسوية والضغط عليها، والتي حسب استنسابهم لا تعتبر أولويّة ثوريّة.

تتناول معظم الدراسات مطلع القرن التاسع عشر بإعتباره نقطة إنطلاق لدراسة الحركات الاجتماعية، وخاصةً الحركات النسائية في العالم العربي، ولا سيّما في لبنان[5]. بدأت هذه الفترة مع «الحملة المصريّة» بقيادة نابليون بونابرت، وإستمرّت مع ظهور اللّيبرالية العربيّة، المشار إليها بإسم «النهضة الثقافية العربية» (النهضة). وفي الواقع، أصبحت قضايا المرأة تشكّل أهميّة أساسيّة في منتصف القرن التاسع عشر.

«إعتبر رواد النهضة أنّ وضع المرأة المتدّني هو السبب الرئيسيّ الكامن وراء تخلّف المجتمعات العربيّة والإسلاميّة، وأجمعوا على التأكيد أنّه لن تكون هناك نهضة للعرب والمسلمين من دون نهضة المرأة العربية[6] «.كان رواد النهضة معظمهم من الرجال والأقليّة منهم من النساء اللّواتي تمتّعنَ بوضع إجتماعي متقدّم، فكانوا متعلّمين، وأسهموا في تطوير حركة «نهضة» «المرأة»، كما أوضحت كارولين سكر في بحثها عن الحركة النسائية في لبنان. وكذلك دعوا إلى تعليم النساء ليُصبحنَ ربّات منازل أفضل ويُوفّرنَ تعليمًا وتربيةً جيّدةً للأجيال القادمة في الأمّة[7].

1- الموجة الأولى – المطالبات بحقّ اقتراع المرأة

نشأت الموجة الأولى من خلال نشاط المرأة المنتمية للطبقة البرجوازية اللّبنانية، المتمتّعة بمستوى عالٍ من التعليم. تمثّل السبب الرئيسي الكامن وراء ذلك في إنهاء الانتداب الفرنسيّ. فمن هذا المنظور القومي، طالبنَ بحقّ التصويت والمشاركة في الحياة السياسيّة. إذ إنّ أوّل قانون انتخابيّ صدر في العام 1950 ميّز ضدّ المرأة وحرمها من حقوقها السياسيّة[8]. تضمّنت حملة المطالبة بحقّ اقتراع المرأة توقيع عريضة من

[5] كرم، كرم، Le mouvement civil au Liban. Revendications, protestations et mobilisations associatives dans l'après-guerre, , باريس، القرطالة، 2006. طرابلسي، فواز، دليل رجل ذكي إلى النسوية العربية الحديثة، مجلة Al-Raida، مجلد XX، العدد 100، شتاء 2003، صفحة 16.

[6] طرابلسي، فواز، مرجع سبق ذكره.

[7] طرابلسي، 2003، مرجع سبق ذكره؛ سكر، كارولين، المجلس النسائي اللبناني: اشكاليات حركاته المطلبية (Al-Majlis Al-Nisa'I Al-Lubnani: Ishkaliyat Harakatihi Al-Matlabiah) ، أطروحة الماجستير، الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية - القسم 2 ، 2003 ، صفحة 50-51.

[8] شمس شقير، إيمان، نساء في إمرأة، سيرة لور مغيزل (Nisa' fi imra'a, sirat Laure Moughayzel) النهار، بيروت، 2002، صفحة 50.

الباب إلى الباب [9]، وإجراء مظاهرات، وتنظيم اجتماعات التنسي[10].

في ذلك الوقت، كان التنظيم النسائيّ منقسمًا حسب الخطوط الطائفيّة بين الجمعيّات الخيريّة الإسلاميّة والمسيحيّة. تمثّل الأول في جمعية التضامن النسائي (جمعية التضامن النسائي) برئاسة لور تابت[11]. أمّا الثاني الاتحاد النسائي اللّبناني (الاتحاد النسائي اللبناني) فقد تأسّس في العام 1920 [12]. وقد أدّت عمليّات التعبئة بشأن المطالبة بحقّ اقتراع المرأة إلى تأسيس اتّحاد للجمعيات النسائية تحت مظلّة المجلس النسائيّ اللبناني (LCW) عام 1952، في أعقاب تلبية المطالب المتعلّقة بالحقوق السياسيّة[13].

لم تشجّع الحملة بلورة مفكرة نسويّة مستقلّة، حيث استفادت من حماية الأب المؤسّس للكتائب (الكتائب)، بيار الجميّل، الذي أراد « تحديث المرأة والبلد وإكسابهما الثقافة الغربيّة». [14] وبشكلٍ عامّ، كان هؤلاء الروّاد اللّبنانيون المناصرون للحركة النسويّة بعيدين كلّ البعد عن اهتمامات الأوساط الشعبيّة، التي لم يكن لديهم فيها أيّ صلة بها. علاوةً على ذلك، تجسّد المجلس النسائي اللبناني في الطائفية المؤسسيّة، في ظلّ قيادتها المتناوبة بين المسيحيّين والمسلمين. وهكذا يمكن تلخيص خصائص الموجة النسوية الأولى في لبنان على أنّها غير راديكاليّة تفصل الحركة النسوية عن القضايا الاجتماعية والهيكليّة[15]. باستثناء التنظيمات النسائية الخيريّة والدينيّة، أُنشئت، في عام 1947، لجنة حقوق المرأة اللّبنانية LLWR[16]، التابعة للحزب الشيوعي اللّبناني (LCP). تضمّنت أهداف لجنة حقوق المرأة اللبنانية تعزيز حقوق المرأة والتنمية في المناطق الحضريّة والريفيّة، وتوفير خدمات رعاية الأطفال والتعليم، فضلاً عن تعزيز استقلال لبنان وسيادته. علاوةً على ذلك، جاء الأعضاء المؤسّسون للجنة حقوق المرأة اللبنانية من خلفيّات طائفيّة متنوّعة عكست انتماءاتهم العلمانيّة. ربطوا قضايا المرأة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاستقلال الوطني.

يكشف الخطاب النسوي للموجة الأولى عن التداخل والخلط بين الهوية الوطنية «الحديثة» وهوية المرأة داخل الأسرة، وهو ما عكس أيضًا خطاب الأحزاب السياسيّة في تلك الفترة، حيث كان الخطاب اليساري مماثلاً للخطاب اليميني[17].

2- الموجة الثانية : بروز الحركة النسوية اليسارية الجديدة

تشهد الموجة الثانية بعد تفكّك البرجوازيّة الوطنية [18]في الدول العربيّة ومشاريعها التنموية على التحوّل من الحركة النسوية

[9] مقابلة مع ناشط في رابطة حقوق المرأة اللبنانية LLWR أجريت بتاريخ 10 أيار عام 2013.
[10] شقير، مرجع سبق ذكره، صفحة 40.
[11] المرجع عينه
[12] المرجع عينه
[13] سكر، مرجع سبق ذكره، صفحة 57.
[14] شقير، 2002، مرجع سبق ذكره، صفحة 36
[15] 5 سكر، 2003، مرجع سبق ذكره، صفحة 53.
[16] مقابلة مع ناشط في رابطة حقوق المرأة اللبنانية LLWR أجريت بتاريخ 10 أيار / مايو عام 2013.
[17] شرف الدين، فهمية، الحركة النسائية في لبنان، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ESCWA, 2006، صفحة 12.
[18] في ما يخصّ هذا الموضوع , اقرأ عامل، مهدي، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازيات العربية؟ (أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربية؟) , الفارابي، 2002.

القوميّة إلى الحركة النسوية اليساريّة. يمكن تتبّع بداية الموجة الثانية حتى أواخر السّتينيات. تميّزت هذه الحقبة بخيبة الأمل الناجمة عن إلحاق الهزيمة في حرب عام 1967[19]. إنّها حركة نسوية حزبيّة؛ تظهر الجمعيّات النسائية فحسب كأطراف للجمعيّات الحزبيّة، على سبيل المثال، التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني (LWDG) الذي تأسّس في العام 1976 وكان عبارة عن منظمة شقيقة لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان (OCAL)، في حين أنّ الاتّحاد النسائي التقدّمي الذي تأسّس في العام 1980، كان منتسبًا إلى الحزب التقدّمي الاشتراكي (PSP).

إعتمدت جمعيات الموجة الثانية في رؤية حركاتها على الحداثة والتطوّر وعلى مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ. ومع ذلك، لم تتمكّن من تشكيل مفكرة سياسية مستقلّة عن الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها. اتّهمت ناشطة الأحزاب السياسية بقيادة «سياسة الاحتواء والضمّ» ضدّ اللّجان النسائية: « لقد حثّتنا على تشكيل لجنة للنساء ولكنّها في الواقع سيطرت على عملنا وراقبت جميع اجتماعاتنا»[20]. كما أكّدت ناشطة أخرى على كيفيّة عدم تركيز الدعوة على حقوق المرأة والقضايا المتعلّقة بها، وهو بُعد أساسيّ للحركات النسوية: « إنّ انتصار القضية النسوية يعتمد على انتصار القضية الاشتراكيّة»[21].

على هذا النحو، فشلت الموجة الثانية للحركة النسوية في اتّخاذ البُعد اللّازم عن الإيديولوجيّات السائدة في الحركة اليساريّة. ونتيجةً لذلك، فقدت قدرتها على إشراك النساء التي تدّعي بتمثيلهنّ، ولا سيّما النساء المنتميات إلى الطبقات الاجتماعيّة الدّنيا. وفي الواقع، كان يتمّ التلاعب بالتعريف الشائع للطبقات الاجتماعية داخل الأوساط اليساريّة للحركة الوطنية اللبنانية وفقًا لمصالح الفصائل المختلفة. لقد كان تعريفًا يتمحور حول الطائفة، وليس حول العلاقة بوسائل الإنتاج، حسب الماركسيّة. حتّى أنّ الأشخاص المنتسبين للحركة اليساريّة من بين هذا الجيل، بما في ذلك التجمّع النسائي الديمقراطي اللّبناني LWDG , فشلوا في ترجمة مُثلهم العلمانيّة والديناميكيّة الفكرية للروّاد إلى عمل سياسيّ[22]. علاوةً على ذلك، كانوا متحالفين مع البرجوازية الوطنية الإسلامية باعتبارها «طوائف وطنية»، والتي اعتقدوها أنّها قوة دافعة في التاريخ[23]. وقد ساعد ذلك على تفاقم التوترات الطائفية، من

[19] شرف الدين، 2006، مرجع سبق ذكره.
[20] مقابلة مع ناشط في اللجنة النسائية التابعة لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان، بتاريخ 05 أيار / مايو عام 2013.
[21] مقابلة مع ناشط في التجمّع النسائي الديمقراطي اللّبناني LWDG بتاريخ 16 أيار / مايو عام 2013.
[22] بيضون، أحمد، «لبنان الاشتراكي»: ظهور جماعة من شبيبة « اليسار الجديد « ومسارها في لبنان الستينات Lubnan al-ishtiraky': zuhour jama'a min shabibat 'al-yasar al-jadid' wa masaroha fi lubnan al-sittinat القلمون مجلد رقم 8 , خريف 2013، http://www.kalamonreview.org/articles-details-184#axzz5tGZsELbz (تم الولوج إلى هذا الموقع آخر مرة في 10 تموز / يوليو عام 2019).
[23] سعاده، وسام، مهدي عامل ومفارقات الدولة المركزية الطائفية Mehdi Amel wa mufaraqat al-dawla al-markaziya al-ta'ifiya، القدس العربي al-Quds al-Arabi, 02 تموز / يوليو 2019، https://www.alquds.co.uk/%d9%85%d9%87%d8%af%d9%8a-%d8%b9%d8%a7%d9%85%d9%84-%d9%88%d9%85%d9%81%d8%a7%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84/?fbclid=IwAR2cBBNb7wS7A_ejt3d2lT8g_seDfEhMLvbpMGscoBX_Q3HT1ZxrjV2UFIc (تم الولوج إليها آخر مرة في 10 تموز / يوليو عام 2019).

خلال ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع مصطلح « فئة المجتمع» [24]، وعلى إثر ذلك، شكّلت الحركة اليسارية تحالفات مع برجوازية وطنية جيّدة، وهو تحالف ينتمي إلى القومية العربية والطوائف الإسلامية مقابل البرجوازية الوطنية السيّئة، الانعزاليون الذين ينتمون إلى القومية اللبنانية والطوائف المسيحية. تبعاً لذلك، فشلت الموجة الثانية للجمعيات النسوية في التوفيق ما بين المحددات الأيديولوجية التي صاغتها الأحزاب اليسارية وجداول أعمالها، وتحديداً قضايا الحقوق الجسديّة وعدم المساواة داخل الأسرة، على النحو المنصوص عليه في القوانين الطائفية للأحوال الشخصية[25]. أصبحت قضايا المرأة قضايا ثانوية، تتلاشى خلف جداول الأعمال اليسارية. تفاقمت الهيمنة الحزبية على الحركة النسوية أكثر فأكثر بسبب الحرب الأهليّة وتحوّل عمل الجمعيات النسائية نحو المساعدة الإنسانيّة، مع احتجاج خجول على أمراء الحرب[26].

3- الموجة الثالثة – المنظمات غير الحكوميّة [27] التابعة للحركة النسويّة

تبدأ الموجة الثالثة في أوائل التسعينات، قبل إعداد الأعمال التحضيريّة للمؤتمر العالميّ الرابع المعنيّ بالمرأة: العمل من أجل تحقيق المساواة والتنمية والسلام، الذي عقدته الأمم المتحدة في شهر أيلول / سبتمبر عام 1995 في بكين، الصين. يَعتبر نشطاء التّسعينات هذا المؤتمر حدثًا محوريًّا في تطوّر الحركة النسوية خلال فترة ما بعد الحرب الأهلية وإعادة الإعمار، وقد أعطى الشرعية الدولية لقضايا المرأة وساعد النسويّة على التخلّصمن الهيمنة الحزبيّة. وكما أوضح أحد الناشطين، أكّد مؤتمر بكين على « أنّ جدول الأعمال الخاصّ بالنسوية أضحى مشروعًا في نهاية المطاف: لقد أصبح جزءًا من نقاش دوليّ، وكان الأمر يعود لنا لربط العلاقة بين ما تقرّر على المستوى العالميّ وبين الحملات التي كنّا نديرها على المستوى المحليّ» [28]. زوّدت عولمة القضية النسوية الجمعيات النسوية بأدواتٍ جديدة للدعوة وممارسة الضغط، والتي تمّ تأطيرها بشكلٍ أساسيّ ضمن الإصلاح القانونيّ[29]. ساهمت هذه العولمة أيضًا في انتشار الجمعيات النسوية التي اعتمدت بشكلٍ كبيرٍ على التمويل الدوليّ. إذ إنّ الولوج إلى الشبكات الدولية زوّد هذه الجمعيات بموارد فنيّة وماليّة هامّة: مساعدة مالية على

[24] في ما يخص هذا الموضوع؛ سمير قصير، حرب لبنان: من الشقاق الوطني إلى النزاع الاقليمي، Karthala - CERMOC, 1994، صفحة 91. كتب فواز طرابلسي في مجلة OCA، عن الحرية بتاريخ 3 تشرين الأول / أكتوبر 1977، «(...) the confrontation of the religion of governors by the religion of the governed, the religion of those satiated by the religion of the hungry"، استشهد بها وليد ضو، « الحركة النقابية والعمالية في لبنان، تاريخ من النضالات والانتصارات «، مجلة الثورة الدائمة Majallat Al-Thawra al-Da'ima، عدد 3 ، آذار / مارس 2013 ، http: // permanentrevolution -journal.org/ar/issue3/ brief-history-oflabor-motion-lebanon (تم الولوج إلى هذا الموقع آخر مرة في 15 حزيران / يونيو 2013). بيكار، إليزابيث، De la « communauté-classe » à la résistance « nationale » . تحليل دور الشيعة في النظام السياسي اللبناني (1970-1985)، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية Revue française de science politique, 1985، صفحة 06 – 35.

25 مقابلة مع ناشط في التجمّع النسائي الديمقراطي اللّبناني، مرجع سبق ذكره.

[26] اقرأ عن المقاومة المدنية للحرب اللبنانية - صليبي، غسان، في الاتحاد قوة (Fil-Ittihadi Kuwa)، دار مختارات، بيروت، 1999.

[27] في ما يخص «المنظمات غير الحكومية» اقرأ جاد اصلاح، «المنظمة غير الحكومية لحركة المرأة العربية «، Al-Raida، مجلد XX، عدد 100، شتاء 2003 .علاوةً على ذلك، فإن هذه العملية، التي تباطأت بسبب الحرب الأهلية، كانت تعمل منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات خلال الحقبة الشهابية، عندما مرت الحركات الاجتماعية بتحولات على مستوى الهياكل التقليدية. وقد سمح ذلك للجمعيات التي تم تشكيلها حديثًا بالاستفادة من خطة إصلاح مهمة IRFED والمشاركة في جهود الحكومة. وفي ما يتعلق بهذا الموضوع ، اقرأ كرم، كرم ، الحركة المدنية اللبنانية. المطالبات والاحتجاجات والتعبئة النقابية في فترة ما بعد الحرب ، باريس ، قرطالة ، 2006.

[28] مقابلة مع ناشط في منظمة العمل الشيوعي في لبنان (OCAL)، مرجع سبق ذكره.

[29] ضو، برناديت، Les féminismes au Liban : un dynamisme de positionnement par rapport au patriarcat et un "Printemps Arabe" renouvellement au sein du ، رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، بيروت، 2014.

شكل منح للمشاريع, وبناء القدرات, والتدريب على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان[30].

تمّ وصف الانتقال من النشاط «السياسي» أو التطوّع إلى خبير أو ناشط محترف من قبل جوانا سيميان, التي تشرح كيف تصبح الإنسانيّة «مهنة»: «هذا الإدراك المتزايد للإنسانية باعتبارها « وظيفة « محتملة يقترن بعملية زيادة الموظفين بمرتبات داخل هذه المنظمات غير الحكومية, ويترافق مع زيادة ميزانية هذه الأخيرة وما يترتّب عليها من متطلبات الجهات المانحة للبرامج التي تم تطويرها « [31]. لكن هذه العملية تثير أيضًا أسئلة حول التمثيل, ممّا يعني أنّ الجمعيات النسائية فقط تمثّل قضايا المرأة, كما يشرح هذا الناشط:

« استولت هياكل الحزب الشيوعي القائمة, مثل النجدة الشعبية (الإنقاذ الشعبي اللبناني LPR) على القضايا الجديدة. كانت تحاول تكييف بنيتها الستالينية مع الاتّجاهات الجديدة في الخطاب الدولي. تحوّل الصراع الطبقيّ وتحرير المجتمع (الذي تم الحصول عليه) إلى خطاب حول التنمية المستدامة, وحقوق المرأة, والديمقراطية, والحفاظ على البيئة. [ومع ذلك, تطلّبت القضايا الجديدة] إنشاء هياكل جديدة تمثّل هذه الحركات الجديدة. تجري عملية إضفاء الطابع التخصّصي والمهنيّ عن طريق تغيير الجهات الفاعلة داخل الجمعيات واستبدالها بالمهنيّين. وهذا يؤدي إلى توترات وصراعات تُنتج انشقاقات جديدة على مستوى حزب اليسار التقليديّ. إنّ الأمر المثير للاهتمام بالنسبة للحركة النسوية يكمن في اندلاع الصراع حول [من سيمثل] قضايا المرأة في القيادة والتي تدعو إلى تولّي النساء فقط زمام الأمور» [32].

تتبنّى الهياكل الجديدة «القضايا الجديدة» للتسعينات, تحوّل المناضلون إلى خبراء, والحركات الاجتماعية إلى مشاريع, وحلّت مقرّات المنظمات غير الحكومية محلّ الشوارع. ترافق مع عملية إضفاء الطابع التخصّصي والمهنيّ توسيع الهياكل, وانعدام الاستقلالية في ما يخصّ التمويل وتحديد أولويّات مساءلة المنظمات تجاه الجهات المانحة بدلاً من مواجهة النساء التي تدّعي تمثيلهنّ[33].

4- الموجة الرابعة – زيادة وعي مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسيّ والمتحوّلين جنسيًّا والمتحيّرين بشأن هويتهم الجنسيّة (LGBTQ)

تظهر الموجة الرابعة في الألفية, وسط حركة مناهضة للإمبرياليّة والدكتاتوريّة, تتبلور حول سياسات الجسد والهوية, وبشكلٍ أكثر دقّة, الهويّات المثليّة. انطلاقًا من تشكيل الوعي لدى مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسيّ والمتحوّلين جنسيًّا والمتحيّرين بشأن هويتهم الجنسيّة والمعارضة المتزايدة داخل حزب اليسار وضدّ احتلال النظام السوري للبنان

[30] سيميان, جوانا, 2001, « Mots , », Urgence et développement, professionnalisation et militantisme dans l'humanitaire, عدد 65. فريديريك ساويكي , 2003 , «« Les temps de l'engagement. À propos de l'institutionnalisation d'une association de défense de l'environnement », في لاغروي (جاك) (dir.) , التسييس, باريس , بيلين ,

[31] سيميان, 2001, مرجع سبق ذكره.

[32] مقابلة مع ناشط في جمعية الإنقاذ الشعبي اللبناني LPR أجريت بتاريخ 03 تشرين الأول / أكتوبر 2014.

[33] منصور , نسرين , 2011 , Governing the personal Family law and women's subjectivity and agency in post-conflict Lebanon, أطروحة دكتوراه , كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية , صفحة 224.

بعد الحرب الأهلية[34]، نظّم اليسار الجديد بحيث تناول عدد كبير من القضايا التي تتراوح بين الحريّات الشخصيّة والعامّة، ومناهضة العولمة، ومناهضة الإمبريالية ومناهضة الديكتاتورية[35]. يشرح غسان مكارم، الذي يكتب عن تاريخ ولادة جمعيّة حلم Helem، ما يلي: « تمّ تنفيذ العديد من المبادرات على نطاق ضيّق في وقتٍ سابق، مثل معرض» أنا موجود I Exist « الذي نظّمه كلوب فري Club Free في نهاية عام 2000 وعمل نادي سينما خط مباشر الراديكاليّ، والتي تهدف إلى تسليط الضوء على مختلف الصراعات، بما في ذلك التحرّر الجنسيّ في مهرجان « الرجل هو امرأة « في نهاية عام 2001. استقطب المهرجان السينمائيّ حوالي 1500 مشاهد على مدار سبعة أيام وعرض قضايا تتعلّق بالجنس والهويّة الجنسيّة. وبحلول نهاية عام 2001، بدأت هذه الجماعات في معالجة قضية التحرّر الجنسيّ. جمعت التعبئة ضدّ اجتماع منظمة التجارة العالمية المنعقد في قطر والتداعيات بعد اندلاع حرب 11 أيلول / سبتمبر، دائرة كبيرة من النشطاء المستقلّين اليساريّين والنشطاء الديمقراطيّين. (...) وعلى الرغم من تشكيل جمعيّة حلم للتركيز على قضايا مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسيّ والمتحوّلين جنسيًّا والمتحيّرين بشأن هويتهم الجنسيّة، فإنّ أسبابها الجذريّة في الحريّات الخاصّة والحركة المناهضة للإمبريالية أدّت إلى تبنّي موقف مضادّ للطائفية ومناهض للعنصرية ومعادٍ للأجانب منذ نشأتها والتركيز على العمل الاجتماعيّ، خاصّةً داخل المجتمعات المهمّشة. وخلافًا لافتراضات المراقبين الخارجيّين، لا سيّما أولئك الذين يفترضون أن هويّة المثليّين والمثليات في المنطقة هي من إعداد وافتعال الطبقة الوسطى الغربيّة «[...] شرّعت جمعية حلم أبوابها أمام جميع الأفراد الذين يعيشون في لبنان حتّى ولو كان ذلك يعني خسارة بعض الأفراد اللبنانيّين[36].»

اتّخذ ناشطو هذه الموجة موقفاً نقديًّا حيال الجمعيات النسوية القائمة بالفعل، خاصّةً في ما يتعلق بمسائل الحقوق الجنسية والجسدية التي كانت غائبة تماماً في موجات سابقة[37]. تمحورت تجربة المرأة في جمعية حلم حول مسألة العلاقات التنظيمية بين المرأة والرجل. لكنّ نشاط المثليّين والمثليات أعاد ثانية منطق التحيّز الجنسيّ في المجتمع، وتؤدي الديناميكيات الجنسانيّة، في نهاية كلّ مرحلة من النزاعات، إلى انسحاب المزيد من العنصر النسائيّ.

وفي الواقع، انشقّت حلم نساء عن الجمعية بعد محاولات حثيثة لبسط السيطرة من قبل رفاقهن الذكور. بدأت جمعية « حلم بنات Helem girls» في عقد الاجتماعات، بمبادرة من عدد قليل من الأعضاء، خارج مقرّات جمعية حلم، وذلك لأسبابٍ أمنيّة. ذكرت إحدى الناشطات أنّ الحاجة إلى الشعور بالأمان بالنسبة لحلم نساء كان يزيد عن الشعور بالأمان بالنسبة للرجال الذين اعتبروا زيكو هاوس[38] Zico House، المكان الذي تُقام عليه مباني حلم Helem، «مساحة آمنة»[39]. وأضافت

[34] ملاحظة تشاركية للمؤلف بين عامي 2001 و 2005.
[35] المرجع عينه. إنّ ظهور اليسار الجديد بين عامي 2000 و 2005 يشكل موضوع بحث آخر يقوم به المؤلف حالياً.
[36] غسان مكارم , 2011، « قصة حلم» , مجلة دراسات المرأة في الشرق الأوسط، مجلد 7 , عدد 3 , خريف 2011 , صفحة 102.
[37] ضو، برناديت، مرجع سبق ذكره.
[38] زيكو هاوس هو مكان إقامة للفنانين وهو أيضًا بمثابة مكان للعديد من الجمعيات في بيروت.
[39] مقابلة مع ناشط في الحركة النسويّة أجريت في 26 آب / أغسطس 2013.

أنّ النساء « يعانين من تمييز مزدوج من جانب المجتمع بصفتهنّ نساء ومثليّات, [و] لديهنّ احتياجات مختلفة عن الرجال, وبالتالي نسويّتنا, من دون تحديد ذلك في البداية» [40].

اتّخذت « حلم بنات « شكلاً جماعيًّا حيث تمّ منع المناقشات السياسية والدينية خوفاً من النزاعات الطائفيّة لأنّ « السياسة والدين يتعلّقان بالأحزاب السياسية المسؤولة عن اندلاع الحرب الأهلية, التي نريد الابتعاد عنها» [41]. ففي دراساتها للجمعيات الأمريكية, تلاحظ نينا إلياسوف ما وصفته بالتبخّر السياسي, عدم وجود مناقشات سياسيّة لا يعني أنّ الناس لا يولون اهتمامًا بالمجتمع, ولكن هذه المناقشات كانت تجري في « الكواليس, بأصواتٍ خافتة» [42]. لم يمحُ كتم التوجّهات السياسية داخل جمعية حلم بنات بشكلٍ كامل المناقشات السياسيّة التي لم يستطع الأعضاء تجنّبها, ممّا أدّى إلى تأسيس وإعادة هيكلة النسويّة بشكلٍ تدريجيّ, من خلال مراحل من الخلافات والانشقاقات. وعلى الرغم من « التعتيم» على المناقشات السياسيّة, نشأت الاختلافات السياسية من خلال النزاعات الداخلية وإعادة الهيكلة التي قادت الجمعية من الوجود السريّ إلى مفكّرة نسوية علنيّة شاملة تدعم جميع تنوّع القضايا التي دافعت عنها الحركة النسوية في لبنان. أدّت هذه العملية في نهاية المطاف إلى تأسيس النسويّة التي استخدمت أدوات جديدة في التنظيم السياسي, مثل نشر المحتوى السياسي ودعت إلى اتّخاذ إجراءات على مواقعها الإلكترونيّة وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي, وتوثيق التجارب الشخصية والسياسية فضلاً عن إعداد التحليل النسوي في زين وهو ما يسمّى بصوت النسوة, لا بل أيضًا تنظيم الإجراءات المباشرة والاعتصامات والمظاهرات ضدّ العنصرية والتحرّش الجنسي والاغتصاب, واستعادة السيطرة على الشوارع في اللّيل, وكذلك مكافحة العنف ضدّ المرأة. وقد استقطبت الجماعة في الغالب النساء المثليات من مختلف المجتمعات السياسية والطوائف الدينية, وكانت في معظمها من جيل متعلّم من الجامعات الخاصّة في بيروت.

إنّ المطالبات التي قدمّها نشطاء الموجة الرابعة تعكس بشكلٍ كبير كتابات جوديث باتلر والأدب النسوي الراديكالي والعرق الأسود في الولايات المتحدة الأمريكيّة. تتجلّى أمثلة عديدة في خطابهم وكتاباتهم, تُصوّر «كراهيّة» «الرجل الأبيض» من دون تفسير هذا المرجع المحدّد ونقله إلى السياق اللبناني[43]. تمّ عقد الاجتماعات بصفةٍ رئيسية باللّغة الإنجليزية بسبب صعوبة إجادة التحدث باللّغة العربية, ممّا أدّى إلى تهميش آراء النساء غير المتحدثات باللّغة الإنجليزية[44]. علاوةً على ذلك, على الرغم من تمركز النشطاء الذاتي في اليسار, بدا أنّ البعد الطبقيّ الاجتماعي غائب عن نشاطهم, لا بل ظهروا ليعدن إحياء الفوارق الطبقية داخل الجمعية[45]. لذلك, شكّلوا مجموعة متجانسة اجتماعيًا: نشطاء من الطبقة المتوسطة والطبقة العليا, بعد أن أكملوا دراساتهم في

[40] المرجع عينه.
[41] المرجع عينه.
[42] نينا إلياسوف, 1998, Avoiding Politics. How Americans Produce Apathy in Everyday Life , مطبعة جامعة كامبريدج , صفحة 16.
[43] الملاحظات الميدانية للمؤلف
[44] مقابلات مع نشطاء في الحركة النسويّة أجريت يومي 16 و 28 آب / أغسطس عام 2013.
[45] المرجع عينه.

جامعات خاصة ناطقة باللغة الإنجليزية في العاصمة, الذين احتكروا القيادة. كما شكلوا «مجموعة متجانسة» استبعدت الأشخاص الواقعيّين الذين لا يتناسبون مع تلك السّمات المميزة. وعرّفت إيزابيل سوميه و كزافييه كريتيه هذه المجموعة على أنّها «مجموعات من الأصدقاء الذين يضعون أساليب ومبادئ للعمل في استقلال تامّ عن الآخرين»، والذين لديهم تعاطف مع قضية قريبة - بعيدة, قضية مجرّدة إلى حدّ ما, تحتاج إلى موارد يوفّرها لها رأس المال الثقافيّ، وإلى قدر معيّن من الأمن الاقتصادي والانتماء إلى الطبقات المتوسطة العليا[46].

انتفاضة الجسد وإعداد مفكرة تُعنى بالعدالة الاجتماعية النسوية

منذ عام 2011, تضاعف اندلاع الحركات الاحتجاجية, من الحملات المناهضة للنظام إلى التعبئة النقابية, وأكثر من ذلك. يمكن اعتبار التعبئة النسوية الجديدة استمرارًا للموجة الرابعة عندما يتعلّق الأمر بتطوير الحقوق الجسدية. ومع ذلك, فإنّ المفكرة الجديدة التي تعالج قضايا العدالة الاجتماعية آخذة في الازدياد, تربط متطلبات إدارة النفايات الصحية والبيئية بالإصلاحات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحريات الجسدية والشخصية والعدالة الإنجابية. تمّ نشر هذه الأسباب الجديدة في سياق انتفاضات عام 2011 وتأثيرات الثورات المضادّة, بما في ذلك القمع السياسي, والأزمات الاقتصادية التي تنطوي عليها مخططات «الإصلاحات» المقررة للمؤسسات النقدية الدولية التي تشجّع على تخفيض الإنفاق العام على خدمات إعادة التوزيع والرعاية الاجتماعية الضعيفة. تستخدم عمليات التعبئة هذه تقنيات رقمية جديدة لتعزيز وسائلها في النضال, ولكنّها تعتمد أيضًا على مجموعة «تقليدية» من التعبئة, من خلال تنظيم اعتصامات وكتابة المقالات والبيانات الصحفيّة.

يتسابق الأدب الأكاديمي لتوثيق هذه اللّحظات الثورية, وهو ما يؤكد في الغالب على حركة الذكور. ومع ذلك, كانت النساء والأشخاص غير المتطابقين جنسيًا في طليعة المظاهرات والتعبئة والتجنيد والتنظيم. وبالتالي, تشكل الحيّز النسوي والنشاطات النسائية من قبل هذه الحركات.

في حين تزدهر الجمعيات المهنية بتمويل دوليّ يهدف إلى تخفيف محنة اللاجئات السوريات والمجتمعات المضيفة, وشهدت التجمعات الشعبية تشكيلات جديدة وظهور تطبيق عمليّ متعدّد الجوانب نحو إعداد مفكرة تُعنى بالعدالة الاجتماعيّة. يبحث هذا القسم في التعبئة النسوية داخل الحركات الحديثة وتأثيرها على التغيير الاجتماعي, أو عدمه. كما يتّتبع التوسّعات والمعارضة والتأثيرات الأخرى التي خلّفتها عمليات التعبئة هذه على الحيّزات النسوية والنسائية في لبنان.

1- عمليات التعبئة النسوية بعد عام 2011: القمع والمقاومة والانفصاليّة

يتضمّن هذا القسم أصل حملتين: إسقاط النظام الطائفيّ في العام 2011, وحركة

[46] كزافييه كريتيه وإيزابيل سوميه, (dir.) 2002, La France rebelle. Tous les mouvements et acteurs de la contestation, باريس, ميشالون, صفحة 651.

أزمة القمامة في العام 2015. وقد ساهمت هذه الحملتين في إعادة تشكيل المساحات المسلّحة، وعلى وجه التحديد الحركة النسوية الشعبية في لبنان. وإنّني أزعم أنّ إسقاط النظام الطائفي أعاد إحياء الخطاب المعادي للطائفية منذ نهاية الحرب الأهلية، بينما أسفرت حملة 2015 عن مبادرات جديدة « تعيد الاقتصاد السياسي» إلى الحركات الاجتماعيّة.

ألهمت الانتفاضات التي اندلعت عام 2011 في البلدان العربية الحركات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم[47]، وفي لبنان بشكلٍ خاصّ. كانت الحركات اليسارية والنسوية وغيرها من الحركات الاجتماعية قادرة على التحرك والتعبئة في إطار العديد من القضايا؛ نظّمت مسيرات تضامنية واعتصامات أمام مختلف سفارات الدول التي كانت تجري فيها الانتفاضات. بعد سقوط حسني مبارك في مصر بفترةٍ وجيزة، دعت الجماعات اليسارية في لبنان إلى عقد اجتماع لمناقشة كيفيّة الإطاحة بالنظام الطائفي (إسقاط النظام الطائفي) [48]. تضمنّت هذه الجماعات اليسارية النسوية، والمنتدى الاشتراكي (SF)، والحزب الشيوعي اللبناني LCP، وكذلك الأفراد والجماعات الفنية مثل زقاق ثياتر كومباني Zoukak Theatre Company[49]. نجحت الحملة في تنظيم ثلاث مظاهرات ضخمة في بيروت بين 27 شباط / فبراير و 8 آذار / مارس 2011[50]، وكذلك في مناطق أخرى مثل جبيل. تكلّلت هذه المظاهرات بالنجاح، اذ اجتذبت آلاف المشاركين من بيروت وطرابلس وجونيه والشوف وجبيل وصيدا وغيرها. عُقدت اجتماعات في بيروت خلال الأسبوع، ونُظمت مظاهرات في عطلات نهاية الأسبوع لتشمل مشاركة الموظفين والعمّال[51].

كانت النساء والأشخاص غير المطابقين جنسيًّا في طليعة المظاهرات والتعبئة والتجنيد والتنظيم. غير أنّهم لم يتمكنوا من المضي قدمًا نحو إقرار مفكرة نسويّة في إطار الحملة. ففي أحد الاجتماعات التحضيريّة لمظاهرة تطالب بالمساواة، اقترح عدد من الناشطات النسويات بأن تقود النساء المظاهرة من أجل توجيه رسالة سياسية ورمزية أقوى [52]. فجّرت هذه الفكرة « بركانًا داخل الاجتماع، حيث رفضها قادة الحركة (معظمهم من الرجال اليساريّين والعلمانيّين)، بشكلٍ متحيّز من حيث الشكل والمضمون مُعربين أنّ الفكرة تفتقر إلى البعد السياسي» [53]. بالاضافة إلى ذلك، جرى تنظيم المظاهرة الثالثة منذ البداية الأولى للانتفاضة في سوريا، التي أثارت قضية تنظيم العمل التضامنيّ. تمّ رفض الفكرة بعنف، وبشكلٍ رئيسيّ من قبل الحزب الشيوعي اللبناني PCL والقوميّين الآخرين، على أساس دعم نظام الممانعة (ازدراء

[47] في ما يخص حركات الاحتلال المختلفة، يتحدث الباحثون عن دورة دولية جديدة للخلاف. في هذا السياق، اقرأ تيجريان بنجامين وآخرون "From indignation to occupation: A new wave of global mobilization"، « علم الاجتماع الحالي، مجلد: 61 - إصدار عدد: 4 , الصفحات: 377-392، المقالة نشرت لأول مرة على الإنترنت في: 17 نيسان / أبريل 2013؛ صدر العدد في: 1 تموز/ يوليو 2013.

[48] مقابلة مع ناشط في المنتدى الاشتراكي أجريت في 12 أيلول / سبتمبر عام 2013.

[49] تجدر الاشارة إلى تأثير الانتفاضات على المشاهد الفنية في المنطقة، حيث أبصرت النور أشكالًا جديدة من الإبداعات الشعبية والمسيسة.

[50] صالح، باسل،» إسقاط النظام الطائفي في لبنان، تقييم التجربة»، بدايات، مجلد 2، صيف 2012، https://www.bidayatmag.com/node/308 (تم الولوج إلى الموقع الالكتروني آخر مرة في 16 تموز / يوليو 2019).

[51] ملاحظات تشاركية للمؤلف في شباط / فبراير – آذار / مارس 2011.

[52] قبيسي، فرح، « نحو يسار نسوي» nahwa yasar nasawi، صحيفة الجمهورية , 8 تموز/ يوليو 2016.

[53] عباني، هبة، « أفكار حول اليسار والموقف من المرأه» (Afkar hawla al-yasar wa al-Mawqif min al-mar'a) , مجلة المنتدى الإشتراكي Majallat al-Muntada al-Ishtiraki , مجلد رقم 1، ربيع 2012 , http://al-manshour.org/node/7911 (تم آخر ولوج إلى الموقع في 17 تموز / يوليو 2019).

مسيئ للمقاومة) في سوريا، ضدّ الانتفاضة السورية[54]، قال لي أحد النشطاء: " كنّا نردّد شعارات تضامنًا مع الثورة السورية، الذي أدّى إلى الانضباط من رجال تابعين للحزب الشيوعي [اللبناني]» [55]. اتّهم نظام بشار الأسد وحلفاؤه، والنظام الإيراني وحزب اللّه، المحتجّين في سوريا بأنّهم متآمرون صهاينة ضدّ المقاومة. « يدعم الحزب الشيوعي اللبناني الممانعة، تماشيًا مع كفاحهم ضدّ الإمبريالية والاحتلال الإسرائيلي، متجاهلاً المعركة ضدّ (بعض) الديكتاتوريات في المنطقة. اعتبرنا ممثلو الممانعة Mumana›a خونة لدعم الثورة السورية، حتى أنّ البعض منهم هدّدنا خلال الاجتماعات المنعقدة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي" [56]. تلاشت الحملة على وجه السرعة واستنفد أعضاؤها من خلال مناقشات لا نهاية لها وغير مجدية حول كيفيّة تحديد النظام الذي يطمح إليه النشطاء، وأيّ السياسيين الطائفيين الذين يريدون الإطاحة بهم[57].

وهكذا، على الرغم من أنّ الحركة أرادت الإطاحة بالنظام الطائفي، إلّا أنّ الاضطهاد والديناميكيات الأبوية سرعان ما هيمنت خلال الاجتماعات والمظاهرات، ممّا أدى إلى انسحاب الكثير من النشطاء، بما في ذلك النسويات والأشخاص غير المطابقين جنسيًّا من حضور أنشطة الحملة؛ « شعرنا أنّ هذا ليس مكاننا، شعرنا أنّنا أهدرنا وقتنا في محاولة لتعليم الرجال اليساريين، فكلّ الصراخ والعنف وإسكات الأصوات يُقصد به لنا أن نغادر» [58]. حاولت بعض المناقشات «المتشنّجة» تحليل النظام اللبناني، ولكن عبثًا من دون أن تتوصّل إلى أسس مشتركة. لم تتمكّن الحملة من الاتّفاق على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للاستغلال، ولا على تحديد القوى الطائفية التي سيطرت على الحملة عن بُعد[59]. وفي الواقع، أظهر صلوخ وآخرون كيف حاولت الأوليغارشيّة الطائفية تاريخيًّا السيطرة على المعارضة السياسية المناهضة للنظام الطائفي، واستخدمت تكتيكات مختلفة لتقسيم واحتواء الحركات التي قد تهدّد الطائفية المؤسسيّة[60].

تمّ تبادل روايات مماثلة من قبل النشطاء الذين شاركوا في الاحتجاجات ضدّ أزمة إدارة النفايات خلال صيف وخريف عام 2015. ورغم أنّ بعض الأكاديميّين وصفوا الحركة بأنّه يقودها أشخاصًا «معظمهم من الرجال» [61]، فإنّ النسويات كانت تشكّل جزءًا مهمًّا من هذه الحركة. سارت الحركة النسوية في مسيرة تحمل شعار « النظام الأبوي قاتل « خلال التعبئة ضدّ أزمة إدارة القمامة في صيف وخريف عام 2015. كما خرجت في مسيرة بصفتها كتلة في محاولةٍ منها لمنع المضايقات وغيرها من أشكال

[54] ملاحظات تشاركية للمؤلف في شباط / فبراير – أيار / مايو 2011.
[55] مقابلة مع ناشط في المنتدى الاشتراكي، مرجع سبق ذكره.
[56] مقابلة مع ناشط في المنتدى الاشتراكي، مرجع سبق ذكره.
[57] ملاحظات تشاركية للمؤلف في شباط / فبراير – أيار / مايو 2011.
[58] مقابلة مع ناشط في صوت النسوة، مرجع سبق ذكره
[59] صالح، مرجع سبق ذكره.
[60] صلوخ، باسل ف.، ربيع بركات، جنان س. الحبال، لارا و. خطاب، وشغيج ميكاليان. «Sectarianism and struggles for socio-economic rights.» In The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon, , صفحة 70-87. لندن: مطبعة بلوتو , 2015.
[61] ليست هذه هي المرة الأولى التي يخفي فيها الأكاديميون المشاركة النشطة للمرأة في الثورات والانتفاضات. يكشف ذلك عن ظاهرة «الأكاديمي الشبح ghost academic» الذي لم يذهب قطّ إلى الميدان ولم يتحدّث إلى المحتجّين. وهذا مؤشر أيضًا على رؤية أصولية للمرأة العربية في خضوعها وقبولها للقمع الأبوي. في هذا السياق اقرأ: أبي ياغي، م.ن.، كاتوس، م. و يونس، م. (2016)، « من إسقاط النظام الطائفي إلى حركة أزمة النفايات: الهويات السياسية والحركات المناهضة للتطرف، في لبنان في مواجهة قيود الانتفاضات العربية في دي بيري «From isqat an-nizam at-ta›ifi to the Garbage Crisis Movement: Political Identities and Antisectarian Movements ‹› in Lebanon Facing the Arab uprisings in Di Peri:, ر. وميير، د. (eds)، لندن: بالجريف ماكميلان، صفحة 78.

اضطهاد الدولة والقمع الذكوري التي تحدث أثناء المظاهرات. واختارت أيضًا القيام بذلك بعد أن شاهدت على شاشات التلفاز ووسائل التواصل الاجتماعي حالات الاغتصاب الجماعيّ والمضايقات التي مارستها الشرطة والمتظاهرون الذكور في أعقاب سقوط حسني مبارك في مصر. ومع ذلك، ثمّة دوافع أخرى أدّت أيضًا إلى انتقاء هذا الخيار لتحصين أنفسهنّ، كما يقول أحد المشاركين ببلاغة: «نحن نسير في مسيرة الكتلة النسوية لأنّنا لدينا ما يكفي من الرجال الثوريين الذين يسعون إلى الحيّز السياسي العام!»[62] كان للكتلة النسوية خلال المظاهرات بروزاً قويًّا جليًّا وواضحًا، ظهر ممثلوها على شاشة التلفزة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي العديد من مقالات الصّحف. علاوةً على ذلك، نشر صوت النسوة مقالات يتم بموجبها تحليل الأزمة، ووثّق خلال المظاهرات عدّة حوادث عنف وتحرّش جنسيّ ضدّ المتظاهرين، وتحديداً في 20 أيلول / سبتمبر عام 2015، عندما وصل المتظاهرون إلى مبنى البرلمان وتعرّضوا للهجوم من قبل شرطة حركة أمل البلطجيّة[63].

خلال صيف وخريف عام 2015، تظاهر آلاف المواطنين في بيروت وفي العديد من المناطق المحيطة، استجابة لدعوة من حملة « طلعت ريحتكم» «You Stink» للتنديد بأزمة إدارة النفايات[64]. أطلقت مجموعة من الناشطين حملة « طلعت ريحتكم You Stink» في أعقاب إغلاق مكبّ الناعمة من قبل مجموعة من المتظاهرين[65]. تصف كارول كرباج هذا الحراك بقولها أنّ « معظم المراجع تقوم بتأطير وتحديد الحراك على أنّه حركة علمانية أو غير طائفية. ومع ذلك، فإنّ المقابلات التلفزيونيّة مع المتظاهرين تدحض التأطير «غير الطائفي» أو «العلماني»: من أصل 594 مقابلة تلفزيونية مباشرة على قناة الجديد وقناة LBC، دعا محتجّان اثنان فقط من المحتجّين إلى قيام «دولة علمانية» في حين دعا خمسة آخرين إلى «دولة مدنية». إنّ غالبيّة أولئك الذين احتجّوا على الطائفية / النظام الطائفي فعلوا ذلك على الأغلب من وجهة نظر ترفض الزبائنيّة والمحسوبية " [66].

بالإضافة إلى العنف الممارس من قبل شرطة الدولة والمضايقات المتأتية من البلطجية الطائفية، كان على النساء اللّواتي شاركن في التنظيم مواجهة قمع نظرائهنّ الذكور من داخل الحركة. على سبيل المثال، واجهت النساء اللّواتي وثّقن وعبّرن عن قضايا التحرّش الجنسي نظرائهنّ من الرجال الذين شكّكوا في مصداقيّة الناجين واتهموهم بالمبالغة، والتأثير سلبًا على صورة الحركة[67]. كما تمّ استخدام الوثائق أيضًا من قبل وسائل الإعلام الرئيسيّة لمهاجمة المتظاهرين، ولكن بعد حجب ما أظهرته الوثائق مفاده: أنّ أفراد الشرطة وغيرهم من البلطجيين الطائفيين المنتمين إلى حركة أمل ارتكبوا سويًّا هذه المضايقات[68]. سمحت الحركة بتشكيل العديد من التحالفات التي جمعت الأفراد والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والأحزاب السياسية والتجمعات

[62] ملاحظات تشاركية للمؤلف في أيلول / سبتمبر 2015.
[63] كرباج، كارول، السياسة بالصدفة: الحراك يواجه «شعوبه»، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 2017، صفحة 36، يمكن العثور على وثائق صوت النسوة على الرابط التالي https://sawtalniswa.org/article/511
[64] المرجع عينه، صفحة 34.
[65] جريدة الأخبار، 2015.
[66] كرباج، مرجع سبق ذكره.
[67] صوت النسوة، من يخاف التوثيق؟ Man yakhaf al-tawtheeq? (أيلول / سبتمبر 2015)، https://sawtalniswa.org/article/52
[68] المرجع عينه.

الشعبية. يمكننا أن نحصي ثلاثة ائتلافات كبيرة، بالإضافة إلى الكتلة النسوية، ألا وهي: طلعت ريحتكم (Tol›it rihitkon (You Stink)، الشعب يريد (al-Sha'b yurid))، بدنا نحاسب (Badna nhasib. تمّ تشكيل ائتلاف طلعت ريحتكم You Stink بشكلٍ رئيسيّ من قبل المنظمات غير الحكومية وخبراء وسائل التواصل الاجتماعي؛ لقد أضفوا مفكرة بمعزل عن السياسة قائمة على الخبرة الفنية للتعامل مع الأزمة، من دون ربطها بنهج هيكليّ وشموليّ. وتشكّل الائتلافين الثاني والثالث (الشعب يريد وبدنا نحاسب) من الأحزاب اليسارية والأفراد المعينين حديثًا من المظاهرات، وكانوا يقدمون أساليب مناهضة للنظام. ضمّ ائتلاف الشعب يريد المنتدى الاشتراكي وأعضاء الجمعية التعاونيّة التي أنشئت حديثًا آنذاك (ضمّة)، وأفراد آخرين ينتمون إلى شبكاتهم الخاصة. قاد ائتلاف بدنا نحاسب بشكلٍ رئيسي الحزب الشيوعي اللبناني LCP وحركة الشعب وغيرها من الأحزاب الوطنية والاتحادات والمنظمات الشبابية. دفعت الحاجة إلى توحيد وتضافر الجهود بين الائتلافات المختلفة النشطاء إلى تشكيل لجنة تنسيق، إذ أظهرت اجتماعات اللجنة السلطة والديناميكيات الجنسانية والتوترات السياسية عينها التي كانت موجودة في حملة عام 2011 للإطاحة بالنظام الطائفي. وكما يقول أحد الناشطين:

«[...] تواجه النساء سلوك الذكور المستمرّ ومحاولات إسكاتهنّ وتهميشهنّ واستبعادهنّ في الاجتماعات [...]. تصدر هذه الأعمال عن مجموعات تتحدث عن التغيير و [مناهضة] القمع. (...) وثمة بعض الأمثلة على ذلك: في الاجتماعات، لا سيّما اجتماعات التنسيق (عدّة مجموعات، منظمات، نشطاء يساريّين وغير يساريين)، [...] لم يكن هناك تمثيل يُذكر للمرأة [...]، حيث كانت الكلمة المسموعة والنافذة للرجل الذي رفع صوته. وعندما تبدأ المرأة في التحدّث، يتمّ تجاهلها أو إسكاتها. اعترضت العديد من النساء على هذه التصرّفات، [و] (...) كانت الردود على النحو التالي: « نريد إسقاط النظام الآن، أو تريد منّا إيلاء اهتمام بنبرة صوتنا؟» أو، على سبيل المثال: «لا تكن حسّاسًا للغاية، لا تأخذ الأمور على محمل شخصيّ». عندما كان هناك تحرّش جنسي في المظاهرات، كانت هناك نساء تجرأن على الحديث عنه. يُطلب منّا تقديم أدلة، وكأنّه لا يكفي أن نتعرض للتحرش فحسب، بل ينبغي أنّ نظهر للناس أنّنا تعرّضنا له. قال كثيرون إن ما حدث كان «مبالغاً فيه»، وهو ما أعتبره أيضاً محاولة لإسكاتنا. تمّ استخدام شهادات التحرش لدينا أيضًا لتسجيل نقاط إمّا من قبل السلطات، أو من قبل الأحزاب السياسية داخل الحركة [...]. طُلب منّا التزام الصمت والهدوء حتى لا نسيء إلى صورة الحركة. هذا ما لا أفهمه! [...] إذا كانت الجماعات التي تقدّر هذه الحركة لا تريد إلحاق الأذى بها، فيجب عليها الاعتراف بهذه الممارسات وإدانتها وفسح المجال أمام المبادرات والمطالبات بتجريم التحرّش بشكلٍ قانوني «.[69]

تمّ قمع الحركة بقوة من قبل الشرطة ومؤسسات الدولة الأخرى ووسائل الإعلام الرئيسيّة. استخدمت خزانات المياه والعصي والغاز المسيل للدموع والذخائر الحيّة ضدّ المحتجّين[70]. تمّ اعتقال الكثير من المتظاهرين خضعوا لمحاكمات في المحاكم العسكرية[71].

[69] ر. أنطوني، «الإقصاء الأخلاقي» في الحراك الشعبي وإيديولوجيا الطبقة الحاكمة»، المنشور، عدد خاص، خريف 2015.
[70] جريدة الأخبار، 2015.
[71] المفكرة القانونية، 2015.

أُلفقت عليهم تِهم بتعاطي المخدّرات، واضطرّ العديد منهم لإجراء اختبارات البول على نفقتهم الخاصة[72]. يُعدّ قمع الدولة السبب الرئيسي الكامن وراء سحق الحركة، لكن الممارسات الجنسية والعنيفة أضعفت بدون شكّ الحركة من الداخل. علاوةً على ذلك، سيطرت على الحركة ثلاث تكتيكات خاطئة، لخّصتها روز نكد ببراعة: أولاً، تعيّن على القائمين بالتعبئة إظهار المزيد من التواضع أمام الانتصارات الصغيرة التي حقّقوها، لا سيما في تعبئة قطاعات كبيرة من المجتمع اللبناني؛ وفي المقابل شكّل خطر المشهد تهديداً على الحركة التي كانت تغطّيها وسائل الإعلام المحلية والدولية تغطية كبيرة. ثانيًا، أدّت مركزيّة احتجاجات الشوارع إلى قتل الزخم، في حين أهملت الحركة لامركزية الأنشطة والتنظيم داخل المجتمعات المحليّة. ثالثًا، هتف المحتجّون أو حاولوا إهانة الناس لحضور المظاهرات، في حين أيّدهم الكثير من الأشخاص الذين لم يشاركوا في الاحتجاجات[73].

أثّرت هذه التعبئة والتجارب على التنظيم النسوي الشعبي، ووسّعت هياكله، وأسفر عنها اتجاهًا انفصاليًا، حيث تمثّل موقف هذا التنظيم الأخير بأنّه « سَئِمَ » بما فيه الكفاية من النظام الأبوي، وعلى وجه الخصوص تلك المواقف النابعة من داخل الحركة. أبصرت الجمعيات الجديدة النور وأعادت إحياء قضايا العدالة الاجتماعية والإنجابية، فصبّت اهتمامها على الهيئات النسائية والتجارب.

2 - أدوات العمل الجديدة وقضايا النزاع الجديدة

تتمثل إحدى النتائج السياسية العديدة لحركة 2015 في إعادة سبل العيش إلى الاحتجاجات الشعبية. منذ تعاون حركة العمال في التسعينات، وبصرف النظر عن موظفي القطاعات العامة، أصبحت القضايا الاقتصادية والاجتماعية غير مُسيّسة من خلال اتّباع نهج تنمويّ بشكلٍ رئيسي في الممارسة العملية داخل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية[74]. ومع ذلك، واجه القائمون بالتعبئة صعوبة في اعتماد مفكرة نسوية، حيث تم ممارسة الديناميات الأبوية والقمع للسيطرة على أجساد النساء وأصواتهنّ وتجاربهنّ، المتأتية من كلّ من جهاز الدولة ومن داخل الحركة، كما نوقش أعلاه. إنّ تنظيم المساحات وعمليات التعبئة المخصّصة للنساء فحسب، يعني بالنسبة للناشطات النسويات على المستوى الشعبيّ، ضرورة ملحّة لتوفير السلامة والتمثيل، بغية ضمان أن تكون أصوات النساء وخبراتهنّ داخل الحركات الشعبية جزءًا متأصّلاً من هذه الحركات.

مسيرات نسائيّة تقاطعية

واصلت الكتلة النسوية عملية التنظيم بعد حركة عام 2015. تمحورت المناقشة الأولى التي جرت حول تعلّم دروس من الحركة وبناء شبكة تضامن بين جميع الجمعيات النسوية الناشطة في البلاد[75]. فمنذ هذا الاجتماع الأول، نظّم الائتلاف مسيرة نسائية سنويّة في اليوم

[72] المرجع عينه.

[73] نكد، روز، «Conceptual Offerings to the Current Movements for Justice»، صوت النسوة , تشرين الاول / أكتوبر 2015. https://sawtalniswa.org/article/513 (تم الولوج آخر مرة إلى الموقع في 17 أيلول / سبتمبر 2019).

[74] صليبي، مرجع سبق ذكره، خطاب، مرجع سبق ذكره.

[75] ملاحظات تشاركية للمؤلف في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

العالمي للمرأة (IWD) من عام 2017 إلى عام 2019. وشملت المسيرة فقط الجمعيات التي تقودها النساء العاملة في القضايا التي يدافع عنها النسويات: المطالبة بالحقّ في الجنسية، ومكافحة العنف ضدّ المرأة ، ومعارضة نظام الكفالة الذي يخضع له عمل العاملات في الخدمة المنزلية وإقامتهنّ في لبنان، فضلاً عن العدالة الإنجابية والاجتماعية، إلخ.

تبنّت الكتلة النسوية نهجًا تقاطعيًّا [76]لجمع مختلف أنواع الجمعيات التي تعمل على مجموعة متنوّعة من القضايا، وهو أمر كان يصعب عليها سابقًا. وكما هو موضح في الأقسام الآنفة الذكر، فإنّ تعقّب فرص التمويل وضع الجمعيات النسائية في علاقات تنافسيّة، لا بل أحيانًا متعارضة. تمّ تأسيس بعض الجمعيات كمنظمات غير حكومية مثل كفى Kafa وأبعاد ABAAD والتجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني LWDG، ولكنّها تضمّنت أيضًا مجموعات شعبية ومجموعات مناهضة للنظام مثل اللّجنة الاشتراكية النسوية SFC، (وهي لجنة مستقلّة داخل المنتدى الاشتراكي)، والجمعية التعاونية ضمّة. علاوةً على ذلك، رفض المنظّمون تلقّي أي تمويل خارجي، ونظموا مناسبة لجمع الأموال للحفاظ على استقلاليتهم. إنّ حقيقة انضمام هذا العدد من المنظمات إلى المسيرة يُعدّ حتمًا إثراءً لتاريخ الحركة النسوية، لكنّ ديناميات السلطة ظهرت أثناء الاستعدادات للمسيرة، وفي اليوم الذي أقيمت فيه، كما يشرح أحد النشطاء في اللّجنة الاشتراكية النسوية[77]:

«كنّا ننظم بصفتنا جمعيات راديكالية ونسوية وشعبية ومتطوعين وعمّال بأجر في المنظمات النسائية الناشئة ... أثّر ذلك على تقسيم العمل والتلاعب بعملية التنظيم. [...] ركّزنا على اللّوجستيات، وفشلنا في مناقشة السياسة، أو على الأقلّ ليس بالتفصيل ... السياسة في مواقفنا واستراتيجياتنا عندما يتعلق الأمر بالنضال النسوي في لبنان، تتخطّى حدود تنظيم مسيرة واحدة. فهذا الفشل في مناقشة السياسة يكلّفنا وقتًا كبيراً، وفرصة ثمينة [...]. عندما تميل الحركات إلى الظهور عالميًا، أو تظهر بمظهر سائد، فهذا يرجع إلى حدّ كبير إلى أنّها غير مهدّدة، وبالتالي تفشل في إبراز وتسليط الضوء على تعقيدات النضال والتجارب المختلفة لتلك المجموعات المتعددة التي تعاني من النظام الأبوي بشكلٍ مغاير، بسبب العرق، والطبقة، [و] التوجّه الجنسيّ [...]. كان هناك الكثير من التركيز على التوصّل إلى اتفاق حتى يتسنّى لنا «المضي قدمًا به» كما لو كنّا نعمل على خطة عمل وهميّة، وعلينا الردّ على المانحين والممولين الذين لم يكن لهم وجود أصلاً، وبدأت الاجتماعات تبدو أشبه باجتماع تصميم لأيّ برنامج تموله المنظمات غير الحكومية «.

على الرغم من أنّ المسيرة تهدف إلى توفير مساحة بديلة للنساء فقط، فقد انعكست ديناميكيات السلطة والصراعات داخل الحركة النسوية في التفاعل بين المنظّمين. لا يزال تعريف مصطلح التقاطعيّة يشكّل موضوعًا للنقاش. ومع ذلك، يتم نقله من قبل نشطاء

[76] للحصول على مناقشة شاملة حول التقاطعية، يرجى الرجوع إلى سالم، سارة ، 2016، "Intersectionality and its discontents: Intersectionality as traveling theory," European Journal of Women's Studies، المجلة الأوروبية لدراسات المرأة ، مجلد رقم 25 ، عدد 4 ، صفحات: 403-418.

[77] أنومو ، فيلوجين ، باه ، فاليري، «The revolution will not be NGO-ised»: four lessons from African feminist organizing, Open Democracy, 31 تموز 2017، https://www.opendemocracy.net/en/5050/four-lessons-african-feminist-organising/، (تم الولوج آخر مرة إلى الموقع في 19 أيلول / سبتمبر 2019).

الموجة الرابعة على أنّه نهج شامل[78]. وفي الواقع، تأثرت النظرية بالأكاديميات النيوليبرالية لتعكس « التنوع » بدلاً من التناقضات الاجتماعية وعلاقات السلطة[79]:

« تعمل هذه التحرّكات على نشر نظرية التقاطعية على نطاق واسع وجعلها نهجًا يناسب جميع الأنطولوجيات النسوية التي أضعفت إمكاناتها الراديكالية. وعلى وجه التحديد، بما أنّ المناهج المتنازع عليها تستخدم منهج التقاطعية، وتحديداً لأنّ التقاطعية تعمل على إخفاء هذه النزاعات، ينتهي الأمر إلى تفسير النسوية باعتبارها مجالاً خالٍ من علاقات السلطة، أو مجال «التنوع». وهذا يتعارض مع البدايات الراديكالية للتقاطعية، حيث أصبحت هذه النزاعات والانقسامات تشكّل أهمية مركزية في التحليل النسوي، وحيث لم يتم إسدال الستار على علاقات السلطة - لا سيّما في ما يتعلق بالعرق والطبقة – ولكن تم استحضارها إلى المركز» .

ومع ذلك، فإنّ بعض الجمعيات التي تشكّل الكتلة النسوية، لا سيّما الجمعيات النسوية الراديكالية والماركسية، تستخدم أدوات جديدة، مثل إنتاج المعرفة، وقضايا جديدة متنازع عليها في ما يتعلق بتقاطعية الجسد والاقتصاد السياسي النسوي.

إنتاج المعرفة كعمل نسوي

اليوم، تعمل الحركة النسوية على تعبئة قطاعات جديدة من المجتمع. يزعم عدد كبير من الأشخاص بانتمائهم للحركات النسوية: بالإضافة إلى التنظيم النسوي الرسمي / غير الرسمي، والشركات والمؤسسات، والمؤسسات الحكومية، وبعض الرجال، وحتّى بعض مرتكبي أعمال العنف والتحرش ضّد النساء! كما ناقشتُ سابقًا، منذ التسعينات، تعمل الدولة والعديد من الجمعيات النسوية في إطار مجموعة من النصوص والأدوات الدولية. يعتمد النموذج غير الحكومي، الذي يرتكز بشكلٍ أساسيّ على تقديم الخدمة وإصلاح القانون، اعتمادًا كبيرًا على التمويل والعمل المهنيّ. وعلى الرغم من أنّه لا ينبغي رفض واستبعاد الحركات النسوية هذه بشكلٍ كامل، حيث أنّ تعميم المفاهيم النسوية على كافة الثقافات الشعبية يعدّ أمر حاسم بالنسبة للنسوية لإحداث التغيير الاجتماعي، إلّا أنّ هذه الحركة النسوية الشعبية لا تعكس التعقيدات والتناقضات داخل الحركة التاريخية. وفي الواقع، نادراً ما تتيح هذه الهياكل السائدة المجال لتحدّي النظام الأبوي أو الاعتراف بالتقاطعية. فبدلاً من الاستخفاف بالحركة النسوية كردّ فعل على الاعتداءات العامة / المفاهيم الخاطئة ضدّ / حول النساء / النسويات، من المهمّ تعميم خصائص هذه الحركة على المدى البعيد.

أصبحت شبكة الإنترنت أيضًا أداة ضخمة لتعبئة الناس ورفع الأصوات بطرق جديدة قويّة وفعّالة. تزايد انتشار استخدام منصّات مفتوحة على شبكة الإنترنت والكتابات حول الجندر والنسويّة في المنطقة، وفي لبنان على وجه التحديد: الجمهورية al-Jumhuriya، بدايات Bidayat، الثورة الدائمة al-Thawra al-da'ima، المنشور al-Manshour، ورشة المعارف

[78] ضو، مرجع سبق ذكره.
[79] براون، ويندي، حالات الإصابة: القوة والحرية في أواخر الحداثة , مجلد رقم 6. برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون , 1995.

Knowledge Workshop, مجلّة كحلKohl Journal , جيم Geem, درج Daraj, على سبيل المثال لا الحصر. إنّ محتوى مواقع الويب متنوع للغاية، يعالج مجموعة متنوّعة من القضايا السياسية، لا سيّما القمع السياسي، والحريات العامة والخاصة، والفنون، وتاريخ الأديان، لا بل أيضًا الأزمة الاقتصادية والأدب الماركسي وقضايا العمل. كما تحتوي جميع مواقع الويب على أقسام مخصّصة للقضايا النسوية، أو متخصّصة فيها بشكلٍ حصريً.

7يتضمّن المحتوى المنشور بشكلٍ عام تعليقات ومقاطع فيديو قصيرة عن الأخبار في الدول العربية، والاتجاهات على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أنّه يقدم مقالات وأبحاث تتراوح من ترجمة الأدب النسوي إلى إنتاج المعرفة المحلية حول تجارب النساء في المنطقة. تركّز المنشورات الأكثر تخصّصًا على إنتاج المعرفة النسوية، من قبل النساء ومن أجل نساء المنطقة. يوثّق مشروع التاريخ الشفوي في ورشة المعارف Knowledge Workshop[80]قصص النساء وتجاربهنّ في مجالات متنوّعة باستخدام منهجيّة نسوية تحترم وتراعي موافقة الشخص الذي تجرى معه مقابلة وتعي ديناميكيات القوة التي يمكن أن تتوفّر في هذا النوع من وثائق السيرة الذاتية. تنشر مجلّة كحل Kohl[81]، وهي مجموعة أخرى مخصّصة للنساء فقط، أبحاثًا وقصصًا نسويّة تتمحور حول العديد من القضايا، مثل إزالة الاستعمار، وأجساد النساء والعدالة الإنجابية، والعدالة الاقتصادية، إلخ.

يمكن اعتبار إنتاج المعرفة أداة نسوية عندما يمارس كعمل من أعمال تحرير المظلومين[82]. يتم إنتاج المعرفة كلّ يوم من قبل الحركات النسوية على وسائل التواصل الاجتماعي لإطلاق علامات التصنيف (هاشتاغ) الخاصة بالحملات، والتعبئة من أجل اتخاذ الإجراءات، والاحتجاج على العنف الحكومي والجنسي، وتثقيف الآخرين، لا سيّما الرجال، حول النسوية والصراعات التي تواجهها المرأة. تعدّ حملة MeToo campaign # التي انتشرت على الصعيد الدوليّ خير مثال على ذلك. ويكمن الهدف من وراء هذه الجهود في نشر وفتح نقاشات حول الجنسانية والنسوية ومعناها في البلدان العربية بعد الثورة. بالاضافة إلى توفير التدريب للصحفيين الجدد في إطار بديل لوسائل الإعلام الرئيسية. إنّ المعرفة التي ينتجونها تتّسم بجودة صارمة بشكلٍ عام، لكنّها في بعض الأحيان متفرّقة لا يبدو أنّها تتّبع خطة أو مفكّرة، ولا تشكّل حركة فكرية مستوحاة من الانتفاضات الشعبية. في هذا السياق، من المهم تتّبع الطرق التي تنتقل بها الأفكار عبر الزمان والمكان ونقلها إلى حقائق مختلفة، غالبًا ما تنطوي على طفرات قد تجعل الفكرة خالية من معانيها الأصلية[83]. على سبيل المثال، نشرت جريدة «الجمهورية» ترجمة عربية لكاثرين أ. ماكينون حول « النسوية والماركسية والمنهج والدولة: نحو الفقه النسوي»، من دون شرح سياق إصدارها في الثمانينيات، أو التطرّق إلى القيود المفروضة أو أهميتها على زماننا ومكاننا. يؤدي نقل الأدب النسوي دون تحديد مكانته تاريخياً إلى الاستخفاف به، بدلاً من تعميم الحركة

[80] https://alwarsha.org/ (تم الولوج آخر مرة إلى الموقع في 19 أيلول / سبتمبر 2019).
[81] https://kohljournal.press/
[82] دي سوسا سانتوس، بوافينتورا، "Epistemologies of the South and the future", From the European south" ، مجلد رقم 1 ، 2016، صفحة 17-29.
[83] سعيد، إدوارد (1938)، Traveling theory. In: The World, the Text, and the Critic، كامبريدج، ماجستير: مطبعة جامعة هارفارد، صفحة 226-247.

النسوية على القرّاء العرب. وثمّة مثال آخر حول كيفيّة تحوّل الجنسانية إلى كلمة طنّانة شائعة، بحيث يمكن ملاحظة ذلك داخل مراكز البحوث والمنظمات التي لا تملك رؤية نسوية ولكنها أتاحت البرامج الجنسانية للحصول على أموال دولية، بيد أنّه في الوقت عينه تنتقد الجمعيات النسائية كونها تعتمد بشكلٍ كبير على التمويل الخارجيّ[84]. تتمثّل السّمة المشتركة لجمعيات إنتاج المعرفة هذه في أنّ علاقات العمل التي تنتج محتواها هي في الغالب غير رسمية، وتعتمد على نحو كبير على المساهمين المستقلين، والعمالة منخفضة الأجر، والتدريب الداخلي غير المدفوع الأجر، من دون أي ضمان اجتماعي أو وظيفي يُذكر، وذلك بسبب دورات مشاريعها القصيرة الأجل وهياكلها غير المستدامة.

الهيئات النسائية في مركز الاقتصاد السياسي النسوي

فسحت القضايا المتعلقة بالأمن الاقتصادي والاجتماعي التي أثيرت خلال الحركة التي أجريت عام 2015، المجال أمام نشوء نوع جديد من الحداثة في الخطاب النسوي. تتعلّق القضايا الجديدة التي يتم معالجتها، خاصّةً بين المنظمات الشعبية، بالحقوق الاقتصادية للمرأة. منذ عام 2011، كان مجتمع المانحين الدوليّين يركّز على خلق فرص العمل كوسيلة لمكافحة الفقر[85]. تم تشجيع الطبقات المتوسطة إلى الطبقات المتوسطة العليا من الشباب والنساء على إنشاء مشاريع اجتماعية صغيرة، وحلّ المشاكل الاجتماعية من خلال الابتكار والتطبيع وإضفاء الطابع الفرديّ على الصراعات الاجتماعية. قد تؤدي هذه النماذج التنموية الجديدة إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل غير الرسميّ، وفصلها من العمل المنزلي والتصنيع الرخيص. ومع ذلك، فإنّ الجمعيات النسوية الراديكاليّة تعيد الاقتصاد السياسي إلى تحليلاتها ومفكراتها النسوية. يقدّم مشروع «أ»، الذي تمّ إطلاقه بعد انهيار النسوية، نهجًا تقاطعيًّا هيكليًّا وبنائيًّا للتنظيم النسوي[86]. تتم معالجة المظالم الحالية في لبنان على مستويين: قمع الحريات الشخصية والعامة، فضلاً عن الأزمة الاجتماعية الاقتصادية وإفقار الناس. وقد تجسّد ذلك مؤخّرًا من خلال منع مشروع ليلى الذي فرضه رجال الدين والمتعصّبون من جهة، والتعبئة من أجل حقّ اللاجئين في العمل من جهةٍ أخرى. ورغم ذلك، بقيت الحملتان منفصلتان، ولم تكن حملة الحق في العمل تشمل اللاجئين السوريين الذين تم ترحيلهم قسراً[87].

بدأ بعض من أعضاء الجمعية التعاونية ضمّة عملية جديدة من النقاش بشأن تجربتهم السابقة في النسوية والتعلّم منها، الأمر الذي دفع إلى اتّباع نهج أكثر راديكاليّةً وتقاطعيّةً في ما يخصّ الجنس والعرق والطبقة. اختار بعض هؤلاء الأعضاء أن يظلّوا مستقلّين عن التمويل الخارجي، والبقاء على

[84] Overview of Gender Actors & Interventions in Lebanon

[85] جميل , ربيع , وضو, برناديت , «تحليل دور المرأة في ريادة الأعمال الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» , يصدر قريبًا.

[86] ياسمين, رولا ؛ سكر , بتول , « في سبيل إحقاق العدالة الإنجابية في لبنان»، مجلة كحل، مجلد رقم 4، عدد 2 | شتاء 2018 نضال مركزي في سبيل إحقاق العدالة الإنجابية.

[87] https://foreignpolicy.com/2019/08/14/time-is-running-out-for-syrians-in-lebanon/?fbclid=IwAR3f-aZE6FX09LBLJnin8-WUdroTQh0aH5uWXgGgbVAqeBlbNOdqYyiOyHU

مساهمات الأعضاء والمناسبات المتعدّدة التي تُقام بهدف جمع الأموال[88].

« إنّ الجمعية التعاونية مبنيّة على قيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجنسانية وتعمل على ترجمة هذه القيم إلى ممارسة في هيكلها وحوكمتها وأنشطتها. [...] فبالنسبة لنا، من الجليّ والواضح أنّ الحركة النسوية تحتوي على هذا التطلّع إلى اقتصاد عادل يحترم الطبيعة والنظم البيئية والعمّال والهيئات، والعمالة والجنس، وهذا من شأنه أن يقدّم اقتراحات تحويلية لنماذج بديلة لتقييم العمل و (إعادة) الإنتاج، كما رأينا في دفاع أنصار الحركة النسوية عن العمل المنزلي المدفوع الأجر أو الاعتراف بالعاملين في مجال الجنس كعمّال. نأمل في إجراء المزيد من المحادثات مع أعضاء الحركة النسوية الآخرين حول بناء اقتصادات بديلة في منطقتنا وفي جنوب الكرة الأرضيّة. كما نأمل أن تُسفر هذه المحادثات في نهاية المطاف عن المزيد من الجمعيات التعاونية النسوية، والمزيد من التضامن، والمزيد من المقاومة - بصوتٍ عالٍ وبدون اعتذار. نريد بناء علاقات مع جماعات أخرى. [89]»

إنّ نهج جمعيّة ضمّة في التعامل مع تحليل أسباب التقاطعيّة ضمن إطار ماديّ ينظر إلى رأس المال والإنتاج، بالإضافة إلى العلاقات الجدلية بين الرأسمالية والجنس والعرق والفئات الاجتماعية الأخرى. يعكس هذا النهج عمل سيلفيا فيديريسي في الحركة النسوية الماركسيّة في محاولة منها لتتبّع العلاقات بين الرأسمالية والإمبريالية والجنس[90]. وهي تعمل في المنظمات الدولية التي تستخدم البرمجة الجنسانية لفرض تدابير التقشّف. يتجلّى هذا النهج في رؤية جمعية ضمّة لبناء نموذج بديل للتنظيم، بشكلٍ مستقلّ عن التمويل الخارجيّ بسبب الأضرار التي تسبّبها (التبعيّة، تسوية المفكرات السياسية، قياس التغيير الاجتماعي على أساس التقارير والمؤشرات التي تستغرق وقتًا وتوفّر عوائد ضئيلة مفيدة). يعكس هذا التحليل النسوي النقاش الذي دار داخل حركات أخرى من جنوب الكرة الأرضية، حيث ركّز هذا النقاش على الطبقة الاجتماعية، والاستعمار والإمبريالية في إطار الرأسمالية، وكيف يؤثّر ذلك على العرق والأمّة والجنس لإنتاج هياكل طبقيّة معيّنة[91]. بالنسبة لأعضاء جمعية ضمّة، فإنّ الاستعمار متأصّل في الرأسمالية، وبالتالي يقدّمون تأكيدًا مزدوجًا: فمن ناحية، يرون الجنس واحد من إحدى مصادر القمع العديدة للنساء، ومن ناحيةٍ أخرى، ينتقدون النهج الماركسي المتمركز حول الاقتصاديّين الذي اعتبر العرق والجنس كعلاقات اجتماعية ثانوية داخل النظام الرأسماليّ.

الخاتمة

للحركة النسوية اللّبنانية خصوصيتان: أولاً، أصلها حركة وطنية، من الاستقلال إلى تحرير الجنوب؛ وثانيًا، بما أنّ الرجال يسيطرون على الادعاءات النسوية، هناك اتجاه انفصالي جديد

88 جمعية ضمة التعاونية «"For a Just Economy, Let's Take Back the Future! Dammeh Cooperative's manifesto for alternative economies"!»
«مجلة كحل، مجلد رقم 5 , عدد 2 | صيف 2019, https://kohljournal.press/dammeh-manifesto , (تم الولوج إلى الموقع آخر مرة في 16 أيلول / سبتمبر 2019).

89 المرجع عينه.

90 فيديريسي، سيلفيا، Re-enchanting the World: Feminism and the Politics of the Commons, PM Press / Kairos, 2018..

91 تالباد موهانتي، شاندرا , 2013، "Transnational feminist crossings: On neoliberalism and radical critique." Signs"., مجلد رقم 38, عدد 4 , صفحة: 967-991. العلي، نادجي، "Gendering Reconstruction: Iraqi Women between Dictatorship, Wars, Sanctions and Occupation."", Third World Quarterly, , مجلد رقم 26, عدد 4-5 , صفحة 739-758, 2005 روتليدج. أحمد، ليلى، 1992، المرأة والنوع في الإسلام: الجذور التاريخية للجدل الحديث. نيو هافن: مطبعة جامعة ييل.

يجري دفعه. لهذه الأسباب، سعيتُ جاهدةً إلى أن أستعرض هذه الخصائص من خلال وضع الحركات النسوية اللبنانية في إطار نظري أكثر عمومية، وتسليط الضوء على تطوّر مطالب الحريات المدنية نحو الحق في الهيئة الخاصة والعدالة الإنجابية / الاجتماعية.

أُنشئت الموجة الأولى، التي تشكّلت داخل الجمهورية، من قبل نساء من الطبقة البرجوازية اللبنانية يتمتّعنَ بمستوى عالٍ من التعليم. كان الشعار الرئيسي لنضالهنّ هو نهاية الاستعمار. ومن هذا المنظور القوميّ، طالبنَ بحقهنّ في التصويت والمشاركة في الحياة السياسيّة. إنّ هؤلاء الرائدات النسويات اللّبنانيات كنّ عمومًا بعيدين كلّ البُعد عن اهتمامات الطبقات العاملة. ظهرت جمعيتان رئيسيتان في ذلك الوقت، تُجسّدان الانقسام الطائفي المهيمن. لم يتمّ دمج هاتين الجمعيتين تحت راية واحدة للمجلس النسائي اللبناني، إلّا بعد إجراء المظاهرات العديدة المناهضة للقانون الانتخابي الأول الصادر عام 1951 الذي حرم المرأة من المشاركة في الحياة السياسية. بيد أنّ النهج الذي يتّبعه المجلس الجديد لا يرمي إلى زعزعة الوضع الديني الراهن. وفي الواقع، حظِيَ العمل السياسي الذي قامت به نساء ذلك الجيل بمباركة القادة السياسيين الطائفيين بحيث جرى تحت إشرافهم. باختصار، كانت موجة «النسوية الذكورية» تهيمن عليها القيادات الطائفية، والمنفصلة نسبيًا عن القاعدة الشعبية.

عكست الفترة التي أعقبت تفكّك القومية في الدول العربية ومشاريعها التنموية، الانتقال من النسوية القومية إلى اليساريّة. برزت الموجة الثانية بصورةٍ خاصّة داخل الأحزاب السياسية اليسارية والقومية. ظهرت الجمعيات النسائية فقط كملحقات للمنظمات الحزبية، مثل منظمات الشباب. كانت قضية المرأة قضية ثانوية، تتلاشى وراء قضية التحرّر الوطني. خضعت الناشطات النسويات من هذا الجيل للسيطرة والمراقبة من قبل نظرائهنّ الذكور على رأس الأحزاب. وبعد هزيمة عام 1967 والتشكيك في الأيديولوجيات السائدة (القومية الناصرية العربية، البعثيّة، المؤيّدين للفلسطينيّين وغيرهم)، تمكّنت هؤلاء الناشطات في الحركة النسوية من الوصول إلى أدب الحركات النسوية في أوروبا والولايات المتحدة، الأمر الذي عزّز بعض النخبويّة الفكرية والأكاديمية، التي لا يمكن أن تكون مصيرًا للمرأة اللّبنانية. تبلور غياب الخطاب السياسي مع بداية الحرب الأهلية ومع تحوّل عمل المرأة إلى جهود إنسانيّة، دون احتجاج فعليّ ضدّ أمراء الحرب.

نشأت الموجة الثالثة في أوائل التسعينات، قبل التحضير والاستعدادات لمؤتمر بكين. فُضّل في هذه الفترة « تطوّر المنظمات غير الحكومية » بشكلٍ أكبر وإضفاء الطابع المهنيّ على الجمعيات النسوية. وعليه، حُدّدت الأولويات من قبل الجهات المانحة، في حين تسبّبت التنافسات والتبارزات في خلق انقسامات جديدة. كانت النخبوية التي تميّز تاريخ الحركة النسوية في لبنان حاضرة أيضًا في هذا الجيل من الخبراء الذين اكتسبوا معرفة بمفردات معيّنة.

ظهرت الموجة الرابعة لتتطرّق إلى حركة اليسار الجديدة ومرحلة ما بعد الاستعمار، ممّا أدى إلى تأسيس جمعية حلم (حركة مجتمع

الميم أي مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسيّ والمتحوّلين جنسيًّا (LGBT). ينبع ذلك من تصوّر المرأة على أنها نتيجة لبناء اجتماعي من خلال اضطهاد المرأة من جانب النظام الأبوي والديني. ركزت الموجة الرابعة على الهوية المثلية للنساء من الطبقات المتوسطة والعليا اللواتي يحصلن على التعليم الخاص في بيروت (خريجي الجامعات الكبرى مثل الجامعة الأميركية في بيروت AUB، أو جامعة القديس يوسف USJ، أو الجامعة اللبنانية الأمريكية LAU)، ممّا أدى إلى نشوء النسوية. وعلى غرار أسلافهنّ، واصل الجيل الجديد من النسويات العمل في أوساط النخبة.

فهل من الممكن الحديث عن فشل الطوباويّة النسوية في لبنان؟ سيكون من الأمر البسيط استخلاص هذا الاستنتاج من تاريخ تشكيل الجمعيات النسوية. تقتصر استراتيجيات الضغط بالتأكيد مع المؤسسات التشريعية والإدارية والقضائية على تحفظات الدولة اللبنانية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW. تؤثر التحفظات على جوهر الوجود الأنثوي: حق النساء في السيطرة على أجسادهنّ. ومع ذلك، أدّت استراتيجيات سوء إدارة النفايات إلى تعبئة غير مسبوقة في عام 2015 حول قضايا السياسة العامة والصحة. وعلى الرغم من تسرّب الممارسات الأبوية والممارسات القمعية داخل الحركة، إلّا أنّ تنظيم القاعدة النسوية آخذ في الازدياد. تعمل مجموعات مثل الكتلة النسوية، والجمعية النسوية الاشتراكية، والجمعية التعاونية ضمّة على تعزيز سُبل جديدة للتنظيم تتمحور حول إنتاج المعرفة النسوية، والهيئات النسائية وتجارب النظام الأبوي، والعدالة الاجتماعية / الإنجابية.

يعود سبب هذا التحول في التعبئة النسوية اللبنانية جزئيًا إلى ظهور الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة العربية وإلى انتشار المبادرات للمطالبة بالجسد وقصصه اليومية.

المراجع

أحمد، ليلى، 1992، المرأة والنوع في الإسلام: الجذور التاريخية للجدل الحديث. نيو هافن: مطبعة جامعة ييل.

العلي، نادجي، "Gendering Reconstruction: Iraqi Women between Dictatorship, Wars, Sanctions and Occupation." Third World Quarterly، مجلد رقم 26، عدد 4-5، صفحة 739-758، 2005 روتليدج.

عامل، مهدي، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازيات العربية؟، الفارابي، 2002.

بيضون، أحمد، «لبنان الاشتراكي»: ظهور جماعة من شبيبة « اليسار الجديد » ومسارها في لبنان الستينات، القلمون مجلد رقم 8 ، خريف 2013.

براون، ويندي، حالات الإصابة: القوة والحرية في أواخر الحداثة، مجلد رقم 6. برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون ، 1995.

شرف الدين، فهمية، الحركة النسائية في لبنان، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ESCWA، 2006.

كريتيه، كزافييه، وإيزابيل سوميه، (dir.), La France rebelle. Tous les mouvements et acteurs de la contestation، باريس، ميشالون ، 2002.

ضو، برناديت، Les féminismes au Liban : un dynamisme de positionnement par rapport

au patriarcat et un renouvellement au sein du “Printemps Arabe”, رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، بيروت , 2014.

ضو، وليد , « الحركة النقابية والعمالية في لبنان، تاريخ من النضالات والانتصارات»، مجلة الثورة الدائمة Majallat Al-Thawra al-Da’ima , عدد 3، آذار / مارس 2013، http: // permanentrevolution - journal.org/ ar/issue3/ brief-history-oflabor-move-ment-lebanon..

دي سوسا سانتوس، بوافينتورا، Epistemologies of the South and the future”, From the European south” , مجلد رقم 1 , 2016.

إلياسوف، نينا، Avoiding Politics. How Americans Produce Apathy in Everyday Life , مطبعة جامعة كامبريدج , 1998.

فيديريسي، سيلفيا، Re-enchanting the World: Feminism and the Politics of the Commons, PM Press / Kairos, 2018..

جاد، إصلاح، The NGOization of the Arab women movement”„ صحيفة Al-Raida، مجلد XX، رقم 100، شتاء 2003.

شارلوت كرولوكي، آن سكوت سورينسن، نظريات وتحليلات التواصل الجندري من الصمت إلى الأداء، منشورات ساج SAGE, Inc. , 2005.

كرم، كرم، Le mouvement civil au Liban. Revendications, protestations et mobilisations associatives dans l’après-guerre, , باريس، القرطالة Karthala, 2006.

قصير، سمير، حرب لبنان: من الشقاق الوطني إلى النزاع الاقليمي، Karthala - CERMOC, 1994.

كرباج، كارول، السياسة بالصدفة: الحراك يواجه «شعوبه»، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 2017.

قبيسي، فرح، « نحو يسار نسوي» nahwa yasar nasawi، صحيفة الجمهورية , 8 تموز/ يوليو 2016.

غسان مكارم , 2011، « قصة حلم» , مجلة دراسات المرأة في الشرق الأوسط، مجلد 7 , عدد 3 , خريف 2011.

منصور، نسرين , Governing the personal Family law and women’s subjectivity and agency in post-conflict Lebanon, , أطروحة دكتوراه , كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية , 2011.

نكد، روز، «Conceptual Offerings to the Current Movements for Justice»، صوت النسوة , تشرين الاول / أكتوبر 2015.

بيكار، إليزابيث، De la « communauté-classe » à la résistance « nationale » . تحليل دور الشيعة في النظام السياسي اللبناني (1970-1985)، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية Revue française de science politique, 1985.

ر. أنطوني، «الإقصاء الأخلاقي» في الحراك الشعبي وإيديولوجيا الطبقة الحاكمة، المنشور، عدد خاص، خريف 2015.

سعاده، وسام، مهدي عامل ومفارقات الدولة المركزية الطائفية Mehdi Amel wa mufaraqat al-dawla al-markaziya al-ta’ifiya, القدس العربي al-Quds al-Arabi, 02 تموز / يوليو 2019.

سعيد، إدوارد، Traveling theory. In: The World, the Text, and the Critic., كامبريدج، ماجستير: مطبعة جامعة هارفارد، 1983.

صالح، باسل،» إسقاط النظام الطائفي في لبنان، تقييم التجربة»، بدايات، مجلد 2، صيف 2012.

سالم، سارة، 2016، " Intersectionality and its discontents: Intersectionality as traveling theory", European Journal of Women's Studies المجلة الأوروبية لدراسات المرأة ، مجلد: 25 ، عدد 4، الصفحات : 403-418.

صلوخ، باسل ف.، ربيع بركات، جنان س. الحبال، لارا و. خطاب، وشغيج ميكاليان. «Sectarianism and struggles for socio-economic rights.» In The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon, , 70-87. لندن: مطبعة بلوتو ، 2015.

شمس شقير، إيمان، نساء في إمرأة، سيرة لور مغيزل (Nisa' fi imra'a, sirat Laure Moughayzel) النهار، بيروت، 2002،

سيميان، جوانا، 2001، « Urgence et développement, professionnalisation et militantisme dans l'humanitaire », Mots - Les temps de l'engagement. À propos de l'institutionnalisation d'une association de défense de l'environnement », , في لاغروي (جاك) (dir.) ، التسييس، باريس ، بيلين.

صليبي، غسان، في الاتحاد قوة (Fil-Ittihadi Kuwa)، دار مختارات، بيروت، 1999.

إيزابيل سوميي، «Cycle de mobilisation»، في، أوليفييه فيليول، ليليان ماثيو، سيسيل بيشو، قاموس الحركات الاجتماعية، باريس، Presses de Science Po ، 2009.

سكر، كارولين، المجلس النسائي اللبناني: اشكاليات حركاته المطلبية (Al-Majlis Al-Nisa'I Al-Lubnani: Ishkaliyat Harakatihi Al-Matlabiah) ، أطروحة الماجستير، الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية - القسم 2 ، 2003.

تالباد موهانتي، شاندرا ، 2013، "Transnational feminist crossings: On neoliberalism and radical critique." Signs، مجلد رقم 38، عدد 4 ، صفحة: 967-991.

سيدني تارو، Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics ، مطبعة جامعة كامبريدج، 2011.

- طرابلسي، فواز، دليل رجل ذكي إلى النسوية العربية الحديثة، مجلة Al-Raida، مجلد XX، عدد 100، شتاء 2003.

تيجرينا، بنجامين وآخرون، "From indignation to occupation: A new wave of global mobilization"، « ، علم الاجتماع الحالي ، مجلد 61، عدد 4 ، الصفحات: 377-392 ، تم نشر المقالة لأول مرة عبر الإنترنت في: 17 نيسان/ أبريل 2013 ؛ نُشر العدد في: 1 تموز / يوليو 2013.

ياسمين، رولا ؛ سكر ، بتول ، « في سبيل إحقاق العدالة الإنجابية في لبنان»، مجلة كحل، مجلد رقم 4، عدد 2 | شتاء 2018 نضال مركزي في سبيل إحقاق العدالة الإنجابية.

النشاط الشبابي لصالح الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة والفئات المهمّشة (GSBM) في لبنان[1]

جانين أ. كلارك

"حلم", (المختصر العربي للجمعية اللبنانية التي تُعنى بحماية حقوق المثليات والمثليين والمتحولين جنسيّاً ومزدوجي الميول الجنسيّة وهي تعني كلمة "حلم" في اللغة العربية) هي أول جمعية قائمة في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُعنى بحقوق مجتمع الميم أيّ مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسيّ والمتحوّلين جنسيّاً والمتحيرين بشأن هويتهم الجنسيّة (LGBTIQ), تأسست رسمياً في العام 2004. ومنذ ذلك الحين، ظهرت على مدى 15 سنة الماضية، مجموعة متنوعة من الجمعيات والجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة (المشار إليها بإسم GSBM). يمكن أنّ يعزى نمو هذه الجمعيات/ الجماعات إلى عوامل دولية وإقليمية ومحلية. ومع ذلك، في حين أنّ الأحداث الدولية والإقليمية هي التي أدت إلى إنشاء جمعية "حلم", إلّا أنّه ينبغي فهم الأسباب الكامنة وراء إنشائها بالإضافة إلى إنشاء الجمعيات/ الجماعات الأخرى التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة ضمن السياق اللبناني. إنّ مسارات الحركات الإجتماعية الأخرى داخل لبنان، بما في ذلك حركة الشباب، والحركة المناهضة للحرب والعولمة، والحركة النسائية - التي تنتمي إليها و/أو تستجيب لها الجمعيات/ الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة - توفر خلفيّة مهمة لفهم تاريخ الجمعيات/ الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة. ضمن هذا الإطار الأكبر، فإنّ إنشاء الجمعيات/ الجماعات وتنوعها هو نتيجة مناقشات ومناظرات فلسفية وسياسية وإستراتيجية حاسمة داخل مجتمع النشطاء نفسه، بدءًا من تلك التي تمّت مناقشتها داخل جمعية "حلم". يمكننا أنّ ندرك أنّ الجمعيات/ الجماعات الحاليّة التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة منبثقة من الإختلافات بين الأجيال، إنّما أيضاً الإختلافات الفلسفية والسياسية والإستراتيجية المتشابكة حول ما إذا كان ينبغي أنّ تكون الجمعية/ الجمعيات القائمة على الهوية تسعى في الغالب إلى تغييرات قانونية أو متضمنة في صراعات أكبر من أجل التغيير السياسي، إن لم يكن، التغيير الثوري؛ الهيكل التنظيمي؛ التمويل من الجهات المانحة؛ والنسويّة.

من أجل فهم المسار التاريخي للجمعيات/ الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة، ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام. يبدأ التقرير بوضع الجمعيات/ الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة

1 تقر المؤلفة بإمتنان بأنّها حصلت على مساعدة كلّ من صوفي شماس ومايا الحلو ومنى حرب من أجل إجراء البحث وإعداد هذا التقرير

والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة ضمن إطار النشاط الشبابي الأكبر في لبنان، يليه إلقاء نظرة على تأسيس جمعية "حلم" في فترة ما بعد الحرب. ومن ثم، يتطرّق التقرير إلى العام 2006، وتحديداً الغزو الإسرائيلي للبنان، بإعتباره منعطفاً حاسماً من حيث i) دور جمعية "حلم" المتزايد وإندماجها في النشاط الشبابي؛ ii) ظهور المناقشات الداخلية، وفي النهاية، الإنقسامات، داخل جمعية "حلم" بشكلٍ كبير، لكنّ ليس فقط، نتيجة للمناقشات التي أثارتها الحركة المناهضة للحرب والعولمة؛ iii) إنشاء جماعات نسويّة مثلية إستجابةً لأحداث وتطورات في جمعية "حلم" والحركة النسويّة اللبنانية. ويُختتم التقرير بمناقشة إستراتيجيات ونجاحات الجمعيات/الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة، تليها ملاحظات ختامية موجزة.

1. النشاط الشبابي في لبنان

تناقش "حرب" في دراستها الرئيسية عن النشاط الشبابي في لبنان، أنّه منذ العام 2005، بدأ عدد كبير من الشباب بالإنخراط بشكلٍ فعّال في الحياة السياسية وتحدّد ثلاثة أنواع من إنخراط الشباب: 1) "المنصاعون"؛ 2) الشباب الذين ينخرطون في المنظمات غير الحكومية "البديلة"؛ و 3) النشطاء "التقدميون" ("حرب" 2018، صفحة 76). لدى النوعين الأخيرين صلة مباشرة بفهم الجمعيات/الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة. تتألف المجموعة الثانية من الشباب الذين شاركوا في إنتفاضة الإستقلال في العام 2005 وتمّ حشدهم لاحقاً في المنظمات غير الحكومية القائمة على القضايا أو الحقوق والتي تُقدم نفسها كبدائل صالحة للنخبة الفاسدة. أمّا المجموعة الثالثة هم الشباب الذين بدأوا بتنظيم أنفسهم في حملات وتحالفات فضفاضة في العام 2006، عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهم أكثر راديكاليّة في مطالبهم وأساليبهم (المرجع نفسه، صفحة 80-81). أثناء تواجد هاتين المجموعتين في الوقت نفسه، أضفت هذه الأشكال من النشاط إلى التحوّل من المنظمات غير الحكومية التقليدية إلى أشكال أخرى من التعبئة غير متبلورة تعتمد على "طرق الإنخراط الأفقية، مع العديد من القادة والأنظمة التنظيمية الفضفاضة، حيث تلعب وسائل التواصل الإجتماعي دوراً مهماً في الإتّصال وصنع القرار" (المرجع نفسه، صفحة 75). تعكس الجمعيات/الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة هذه الفئات والتحولات؛ يمكن القول إنّ جمعية "حلم" كانت في الأصل جزءاً من جيل ما بعد الحرب من النشاط الشبابي في حين تمثل الجماعات النسويّة المثلية تعبئة الشباب التقدمي. علاوةً على ذلك، لعبت الجمعيات / الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة دوراً رائداً في هذا التحول في تعبئة الشباب.

النشاط الشبابي بعد الحرب: **تأسيس جمعية "حلم"**

تتمتّع جماعات الشباب اللبناني بتاريخ طويل من التعبئة السياسية-- في المقام الأول على

المستوى الديني والعائلي والطبقي -- يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين (المرجع نفسه). قبل إندلاع الحرب الأهلية في العام 1975, كان هناك عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني القائمة على المصالح والمذاهب المتعدّدة, إلّا أنّ حرب 1975, قد جعلت الكثير من هذه المنظمات غير عاملة. وفي أعقاب الحرب, عادت المنظمات القائمة على المصالح إلى الظهور مجدداً وانضم الشباب إلى مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بقضايا مثل حماية البيئة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإنتخابات الديمقراطية (المرجع نفسه, صفحة 83). تأسّست جمعية "حلم" بشكلٍ رسمي في خلال الجزء الأخير من حقبة ما بعد الحرب, إلّا أنّ جذورها تعود إلى العام 1998 حيث سمح الولوج المتزايد إلى شبكة الإنترنت بإنشاء جماعات إجتماعية مثلية, مثل منتدى المثليين في لبنان وقائمة البريد والجماعة السرية, وجمعية ""كلوب فري" (Club Free), وهي جمعية غير رسمية تأسّست في العام 1999, والتي ركزت على العمل الاجتماعي والثقافي بشأن التوجه الجنسي (مكارم 2011, صفحة 102؛ صالح 2015, صفحة 368). عندما بدأت هذه الجماعات الصغيرة غير الرسمية في تنظيم أحداث ومناسبات, مثل معرض فني أو نادي سينما, من أجل لفت الإنتباه إلى الصراعات التي واجهتها ورفع مستوى الوعي بشأن قضايا الجنسانيّة والهوية الجنسية, تمّ تبني مطالبها من قبل حقوق الإنسان والمنظمات الأخرى. وأحد الأمثلة كانت حريات خاصة (منظمة حريات خاصة), وهي منظمة قانونية تُعنى بالتحقّق من إصلاح قانون العقوبات. كما بدأت مجموعة متنوعة من الجماعات اليسارية في دعم القضية.

في حين أنّ الإنترنت قد وفر مساحة للتّواصل والنقاش, إلّا أنّ حادثة "كوين بوت" المصرية في العام -2001 عندما داهمت قوات الأمن المركزي سفينة ديسكو السياحية كانت ترسو في القاهرة من المعروف أنّها تحظى بشعبية بين الرجال المثليين— هي التي أدت إلى تأسيس جمعية "حلم" (صالح 2015, صفحة 368). أثار إعتقال وتعذيب 52 رجلاً غضباً في كافة أنحاء المنطقة ولكنّ كان له صدى خاص في لبنان, حيث عمدت الحكومة, بعد وقت قصير من الحادثة, إلى تغيير قانون العقوبات اللبناني, بما في ذلك المادة 534 التي تنص على ما يلي: " كلّ مجامعة على خلاف الطبيعة يعاقب عليها بالحبس حتى سنة واحدة" لو كانت هذه المحاولات ناجحة, لكانت قد زادت من نطاق المادة من خلال جعل نصّ المادة أكثر غموضاً (مكارم 2011, صفحة 104). وفي سياق الإحتجاجات المتزايدة ضد الغزو الأمريكي للعراق في العام (2003), قرّر أعضاء جمعية ""كلوب فري" (Club Free) وجماعات أخرى أنّ الوقت قد حان لإنشاء جمعية قائمة من شأنها أنّ تنخرط مباشرة في المجال السياسي: "حلم" (صالح 2015, صفحة 368).

بدعم من المنظمة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية ومنظمة العفو الدولية (الموسوي 2015: صفحة 601), تمّ تأسيس جمعية "حلم" رسمياً بعد أن قدّم أعضاؤها الخمسة المؤسسون " كتاب تبليغ" إلى وزارة الداخلية (البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز 2008, صفحة 15). ومع عدم تلقي أيّ رفض رسمي من وزارة الداخلية خلال المهلة الزمنية المطلوبة, تمّ السماح لجمعية "حلم" بالعمل بشكلٍ قانوني.

لكن، لم تحصل (حتى الآن) الجمعية على رقم تسجيل رسمي؛ ومن دون هذا الرقم، لا تستطيع جمعية "حلم" فتح حساب مصرفي- ممّا لا يزال يعيق قدرتها على تلقي أموال من الجهات المانحة.

تمّ إفتتاح "حلم" كجمعية قائمة على الحقوق؛ كما تُصنّف نفسها ضمن حركة حقوق الإنسان العالمية وتتّبع إستراتيجية الرؤية أو "الخروج من الخزانة" -- إنّها الجمعية الوحيدة التي تُعنى بحقوق مجتمع الميم أيّ مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسيّ والمتحوّلين جنسيّاً والمتحيرين بشأن هويتهم الجنسيّة المُعلن عنها ذاتيًا في لبنان. تمثل هدفها الأساسي في القضاء على كافة أشكال الوصم بالعار والتمييز ضد مجتمع الميم' وعلى وجه الخصوص، إصلاح المادة 534. ومن بين الأمور الأكثر فظاعة كانت (ولا تزال) إخضاع الشرطة للمثليين لفحوص شرجية وقضيبية قسرية من أجل إثبات اللواط، وبالتالي، إدانتهم (صاغية 2009، صفحة 49-50).

بعد فترة وجيزة من تسجيلها، إفتتحت جمعية "حلم" مركزاً إجتماعياً في "زيكو هاوس"، وهو مكان ثقافي في بيروت، لتقديم الخدمات. كانت تقدّم ثلاثة أنواع من الأنشطة: 1) الصحة، بما في ذلك تقديم خدمة المشورة وإجراء إختبار فحص فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز، وتوفير الدعم النفسي المجاني ونظام الإحالة لمجتمع الميم، وبرامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز والوقاية منه، وخط هاتفي للمساعدة. 2) الوعي، بما في ذلك المطبوعات والعلاقات الإعلامية؛ و3) الدعوة.

2. العام 2006 كمنعطفاً حاسماً: تأسيس حركة صامدون وتزايد دور جمعية "حلم" والإندماج في النشاط الشبابي

كما ذكر أعلاه، كان عام 2006، عام حرب إسرائيل على لبنان، لحظةً محوريةً في تعبئة الشباب، بما في ذلك تعبئة الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسدية و/أو الفئات المهمّشة. إعتباراً من عام 2005 وإغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، بدأ النشطاء الشباب بالانخراط أكثر في السياسة القائمة على القضايا؛ تعمق هذا الإتجاه بعد حرب 2006 حيث " أنّ النشاط الشبابي ظهر كأنّه يستعيد أمجاده ما قبل الحرب، بعيدًا عن الطائفية والعسكرة والإحترافيّة" (حرب 2018، صفحة 76). وفي السنوات التي أعقبت حرب 2006، قام النشطاء - وخاصة "الجماعات النسويّة والجماعات التي تُعنى بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانيّة والمتحولين جنسياً المتعدّدي الجنسيات والراديكاليين بشكلٍ علني" (المرجع نفسه)- بتوحيد "النشاط التقدمي" سواء من حيث نقد النظام السياسي القائم على الطائفية أو من حيث طرق وأساليب التنظيم والعمل الجماعي. قدمت حركة صامدون - التي لعبت فيها جمعية "حلم" دوراً قيادياً- نموذجاً مهماً لتعبئة الشباب بعد العام 2006.

عندما غزت إسرائيل لبنان في تموز/ يوليو 2006، كانت جمعية "حلم" واحدة من أوائل الجمعيات التي ردّت على العدوان الإسرائيلي من خلال أن تصبح جزءاً من حركة التضامن الشعبية الضخمة، صامدون التي تطورت

خلال الهجمات. وعلى غرار "المنظمات غير الحكومية البديلة" المذكورة أعلاه التي سعت إلى تغيير النظام السياسي الطائفي، عملت حركة صامدون عبر الخطوط الطائفية. ومع ذلك، كانت حركة صامدون عبارة عن شبكة أو إئتلاف من النشطاء المناهضين للحرب وأنصار البيئة والمجموعات الطلابية والجماعات والجمعيات التي تُعنى باللاجئين الفلسطينيين وليست منظمة غير حكومية. من مركز جمعية "حلم" في "زيكو هاوس"، حشدت حركة صامدون جهود المساعدة ونسقتها، ونظمت جمع وتوزيع الطعام والملابس وقدمت خدمة المشورة للاجئين الشيعة الذين فرّوا من جنوب لبنان. وبحسب تقديراتها، اجتذبت صامدون أكثر من 10000 متطوع في ذروتها.[2]

نتيجة لدورها الفعّال داخل حركة صامدون، أصبحت جمعية "حلم" أكثر إنخراطاً في دوائر النشطاء الشباب وحظيت بقبول أوسع. وكما يشير نادر وزعتري "في مرحلةٍ ما، تمّ إدراج رقم مكتب جمعية "حلم" في محطة التلفزيون المحلية من أجل طلب الدعم/الإغاثة. كان أعضاء جمعية "حلم" وآخرون يجرون مقابلات إعلامية ويعملون على الأرض مع الناس ويجمعون الأموال" (نادر وزعتري 2014، صفحة 102). منحت حركة صامدون جمعية "حلم" درجة عالية من الظهور ممّا لعب دوراً مهماً في إرساء شرعية أكثر لناشطي الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة. نقلاً عن أحد محاوري نادر وزعتري: "كانت جمعية حلم جزءاً أساسياً من شبكة صامدون. وكان عدد كبير من الأشخاص على علم بأنّه هناك الكثير من الأشخاص المثليين الذين يعملون معهم بشكلٍ علني وبأنّ جمعية تُعنى بحقوق المثليين تعمل معهم على توفير الإغاثة وأشياء من هذا القبيل، و... ساهم ذلك في تسليط الضوء على هذه الجمعية وساهم في منح جمعية "حلم" المزيد من الشرعية.." (المرجع نفسه، صفحة 103).

لا يمكن الإستهانة بأهمية حركة صامدون وبالدور الذي لعبته جمعية "حلم" داخل هذه الحركة من أجل نشاط الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة والنشاط الشبابي بشكلٍ عام. وكما يذكر نادر والزعتري (المرجع نفسه، صفحة 102)، فإنّ الغزو الإسرائيلي عام 2006 "خلق فرصاً جديدة للتنظيم والتّواصل والتعاون بين الجماعات الناشطة". وبينما كانت المؤسسات الإجتماعية والسياسية التقليدية غير راغبة أو غير قادرة على تقديم الخدمات خلال الحرب، فتح الغزو "الفرص أمام منظّمين إجتماعيين وسياسيين جدد. ولقد إستلزمت الأحداث في العام 2006 أن يتولى جيل جديد من الناشطين زمام المبادرة" (المرجع نفسه).

أصبحت حركة صامدون نموذجاً لنوع جديد من العمل الجماعي القائم على تحالفات فضفاضة. وفي هذا السياق، مهّدت حركة صامدون الطريق أمام ما يمكن إعتباره تتويجاً للنشاط التقدمي، ألا وهي إحتجاجات مجموعة طلعت ريحتكم " YouStink" غير المسبوقة لعام 2015! كانت حملة "طلعت ريحتكم" عبارة عن إحتجاجات إندلعت ضدّ أزمة مكبات النفايات الصلبة البلدية والتي سرعان ما

2 مقابلة ممثل حركة صامدون، بيروت، 9 نيسان/أبريل 2008

حشدت المواطنين حول الرسالة التي تنادي بها هذه الحملة والتي مفادها بأنّ الرائحة الكريهة الحقيقة تنبعث من فساد وعدم كفاءة السياسيين في البلاد. بقيادة مجموعة تطلق على نفسها إسم "طلعت ريحتكم"!، وهي شبكة من التحالفات المعروفة بإسم (الحراك) - تضمّ خبراء ونشطاء من المنظمات غير الحكومية, بما في ذلك نشطاء الحقوق المدنية, والجهات الفاعلة اليسارية والشيوعية وجهات فاعلة من حملات أخرى, مثل حملة "بدنا نحاسب" (We Want Accountability) والجماعات اليسارية الجديدة مثل "الشعب يريد" (The people Want)ونشطاء الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة – نزلوا إلى الشوارع.

تميّزت الجماعات والحملات التي تؤلف الحراك بحقيقة أنّ العديد منها, بدءاً من العام 2006 وحركة صامدون, "كانوا يختبرون لعدة سنوات مجموعة من الأدوات وأنماط العمل, وكانوا يعملون مع بعضهم البعض .." (حرب 2018, صفحة 88). وعلى عكس المنظمات غير الحكومية وأشكال العمل الجماعي الأكثر نموذجية, كان لديهم أنظمة مرنة ومفتوحة تمكنهم من مناقشة القضايا بصراحة كما تجنبوا الحصول على تمويل من الجهات المانحة وسعوا للحصول على تمويل جماعي كوسيلة لجمع الأموال, والأهم من ذلك كلّه, أنهم كانوا يميلون إلى عدم وجود قائد محدّد. رافضين الهيكل التنظيمي الهرمي للمنظمات غير الحكومية التقليدية, سعى العديد من الجماعات إلى خلق "أشكال أفقية من القيادة المشتركة, حيث يتم إتّخاذ القرار بشكلٍ جماعي .." (المرجع نفسه). كان العديد من النشطاء البارزين في هذه المناقشات والعمليات بعد عام 2006 من النساء الشابات, وكذلك أعضاء من الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة (المرجع نفسه).

الحركة المناهضة للحرب والعولمة وظهور المناقشات الداخلية داخل جمعية "حلم"

ينبغي أيضاً وضع مسار الجمعيات والجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة في لبنان في سياق الحركة المعادية للإمبريالية التي يهيمن عليها اليسار الراديكالي. كان عام 2006 أيضًا لحظة حاسمة في أنّ مشاركة جمعية "حلم" في حركة صامدون أدت إلى تفاقم التوترات بين هذا الفصيل اليساري المناهض للإمبريالية والمزيد من النشطاء الحقوقيين.

في حين أنّ جمعية ""كلوب فري" (Club Free) هي التي أطلقت مبادرة تأسيس جمعية "حلم", إلا أنّه كان هناك العديد من التيارات المختلفة المؤثرة في تأسيسها. بالإضافة إلى جمعية ""كلوب فري", التي كانت تهيمن عليها الأوساط المهنية إلى حدّ كبير, ومنظمة حريات خاصة, كان هناك جماعات مثل خط مباشر, وهي مجموعة راديكالية ركزت على الإنخراط في المجال الثقافي وجماعات يسارية مستقلة (مواطنين عاديين) إنضمت إلى جمعية "حلم" أو كانوا حلفاء أقوياء لها (مكارم 2011, صفحة 107؛ رزق ومكارم 2015, صفحة 97).

وبالتّالي، كما يذكر مكارم، على الرغم من أنّه قد تمّ تأسيس جمعية "حلم" للتركيز على قضايا مجتمع الميم، إلا أنّها قد تبنت موقفاً مناهضاً للطائفية والعنصرية والكراهية للأجانب وركزت على العمل الإجتماعي منذ تأسيسها (مكارم 2011، صفحة 105). بناءً على القناعة القائلة بأنّ التحرّر الجنسي لا يمكن تحقيقه من خلال الإمبريالية ولا يمكن فصله عن النضال الأوسع من أجل الديمقراطية، رفضت بعض القيادات في جمعية "حلم" في سنواتها الأولى النهج القائم على الحقوق وسعت إلى ترسيخ جمعية "حلم" في المجتمع المدني عن طريق "تحديد منصات للعمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في البلد .."(مومنة، 2008، صفحة 41).

مع دعوة الأعضاء اليساريين في جمعية "حلم" في العام 2006 للإنخراط في المجال السياسي من خلال المشاركة في النضال الوطني مع حركة صامدون وما تلا ذلك من فتح جمعية "حلم" أبوابها أمام اللاجئين، طالب "الجانب الآخر" بعضوية أكثر تحديداً، داعياً إلى "التركيز الحصري على حقوق المثليين كسقف للمشاركة" (رزق ومكارم 2015، صفحة 103). نتيجةً لإعادة هيكلة عمل جمعية "حلم" للتركيز على القضايا الاجتماعية، غادر العديد من الأعضاء الأصليين جمعية "حلم" عند إنضمام أعداداً أكبر من الأعضاء الأكثر فقراً على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي. وشمل هؤلاء أولئك الذين قدموا من جمعية "كلوب فري" والذين كانوا أكثر تركيزًا على حقوق الهوية وكانوا ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا (نادر وزعتري 2014، صفحة 103).

أدت هذه التوتّرات، من بين أمور أخرى، في نهاية المطاف إلى تأسيس (وفي بعض الحالات، إلى إنشقاق): المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE) التي تدعم الحركات الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال بناء القدرات وإنتاج المعرفة والتبادل والأمن والإستجابة في حالات الطوارئ (2010)؛ "مرسى"، مركز للصحة الجنسيّة ومقدّم خدمات (2011)؛ LebMASH (الجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية)، وهي جمعية مؤلفة من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية تسعى إلى تعزيز الصحة الجنسيّة والإنجابية (2012)؛ موزاييك (2014)، وهي منظمة من النشطاء وخبراء قانونيين وصحيين، تُقدّم خدمات للفئات المهمشة وتدافع عن إصلاح السياسات وتبني المعرفة والقدرات في قضايا الميول الجنسية والهوية الجنسية وتحارب إنتهاكات حقوق الإنسان. نشأت فكرة المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE) في جمعية "حلم" وترتكز على الشبكات التي أسّستها جمعية "حلم" في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أنظر أدناه). تطورت عيادة جمعية "حلم" المذكورة أعلاه إلى منظمة منفصلة، "مرسى". تمّ إنشاء LebMASH (الجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية) من قبل العديد من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين عملوا في جمعية "حلم". كما أنّ أحد مؤسّسي "موزاييك" هو مدير سابق لجمعية "حلم". يعود جزء من هذا التّكاثُر إلى التطور الطبيعي لأنشطة جمعية "حلم"؛ فقد كان من المفترض، منذ تأسيسها، أنّ تتحول عيادة جمعية "حلم" إلى كياناً منفصلاً. وفي حالات أخرى، مثل جمعية

LebMASH، إستوحى النشطاء أنواعاً جديدة من التنظيم من الخارج. ومع ذلك، على الأقل، لعبت التوتّرات المذكورة أعلاه دوراً مهماً في توقيت تأسيس هذه المنظمات غير الحكومية. كما أنّ جمعية "حلم" نفسها قد مرّت بتحوّل، وأصبحت أكثر تركيزاً على الهوية من حيث دعوتها.

الحركة النسائية وتأسيس جماعات نسويّة مثلية

ومع ذلك، كان عام 2006 عاماً محورياً حيث قد أدى أيضاً إلى تأسيس جمعية "ميم"، وهي أول جماعة نسويّة تُعنى بالدفاع عن حقوق المثليين في لبنان. إنبثقت جمعية "ميم" من "حلم بنات" (Helem Girls) وهي مجموعة دعم داخل جمعية "حلم" نشأت كإستجابة لتجارب النساء في النظام الأبوي والتحيز الجنسي داخل جمعية "حلم". كما أنّ "حلم بنات"/ جمعية "ميم" هما إنعكاس لإحباط النسويّات المثليات وخيبة أملهنّ من الموجة الثالثة من الحركة النسويّة في لبنان. ركّز النشاط النسائي بعد الحرب - الموجة الثالثة من النسويّة- بشدة على تحقيق أهداف إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، غالبًا بالشراكة مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (ضو 2015، صفحة 60). ونتيجةً لذلك، ركزت هياكل المنظمات غير الحكومية على متطلبات الجهات المانحة الدولية مع زيادة المنافسة بين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة على تمويل الجهات المانحة. علاوةً على ذلك، يركز خطاب حقوق المرأة بشكلٍ متزايد على الحقوق وإصلاح القوانين القائمة (المرجع نفسه). تمثل جمعية "ميم" بدايات الموجة الرابعة من الحركة النسويّة. وبالفعل، فإنّ الموجة الرابعة من الحركة النسويّة في لبنان تنبثق من الحركة النسويّة المثلية.

بدأت النساء بالإنسحاب من جمعية "حلم" في العام 2006 مع تأسيس "حلم بنات". أدى التمثيل المحدود للنساء في مناصب صنع القرار وإعطاء الأولوية لقضايا وأنشطة المثليين الذكور على حساب النساء إلى دفع النساء في جمعية "حلم" إلى البحث عن مساحة خارج "زيكو هاوس" تركز على تجارب النساء و"تستمد استراتيجياتها من السياسات النسويّة .." (الموسوي 2015، صفحة 602).

في العام 2007، غادر أعضاء مجموعة "حلم بنات" الرئيسيين- التي تضم معظم نساء "حلم"- جمعية "حلم" وقاموا بتأسيس جمعية "ميم". غادر المزيد من النساء والعديد من الرجال الجمعية في عام 2012 – حيث ذهب بعضهم لتأسيس أو الإنضمام إلى المنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه - بسبب إستجابة قيادة حلم غير الملائمة لقضية التحرش الجنسي التي وقعت في "زيكو هاوس" (صالح 2015، صفحة 369).

لم يتمّ تأسيس جمعية "ميم" كمساحة بديلة لا تخضع لسيطرة الذكور فحسب، بل جمعية ذات إستراتيجيات تنظيمية مختلفة وهيكل تنظيمي مختلف (الموسوي 2015، صفحة 602). رافضةً الإستراتيجيات الإيجابية والتسلسلات الهرمية التنظيمية لكلّ من جمعية "حلم" والجمعيات النسائية التي نشأت في فترة ما بعد الحرب (المرجع نفسه)، لم يكن لدى جمعية "ميم" مجلس إدارة بل إعتمدت هيكلاً تنظيمياً غير هرمي من شأنه

أن يعكس الموجة النسويّة الرابعة. علاوةً على ذلك، رفضت جمعية "ميم" رؤية جمعية "حلم" واختارت الغوص في الأعماق، مع التركيز على القضايا النسويّة والتمكين وبناء المجتمع (المرجع نفسه، صفحة 599).

وبالتّالي، كما أشار نادر وزعتري (2014، صفحة 104)، إنّ تأسيس جمعية "ميم" يرتبط إرتباطاً مباشراً بحرب 2006؛ أصبحت عملية القيام بأعمال الإغاثة متشابكة في العملية التي تمّ من خلالها تشكيل جماعات نسويّة وجماعات تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة جديدة أو توحيد الجماعات القائمة كما ظهرت رؤى نسويّة ورؤى تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة جديدة. لم تسمح المنظمات غير الحكومية القائمة لشعبها بدعم المقاومة خلال الحرب على الرغم من أنّ الكثيرين أرادوا ذلك، مما "فتح المجال أمام جمعيات مثل "حلم" و"ميم" أو جماعات جديدة أخرى بدأت في تشكيل- جيل جديد من النشطاء الذين كانوا قادرين على أخذ زمام المبادرة خلال الحرب" (المرجع نفسه). إفتتح النسويون أو المثليون الذين لديهم توجهات يسارية أو مقاربات تهدف إلى تفكيك العديد من المظالم الإجتماعية المتداخلة في وقتٍ واحد جمعيات جديدة (المرجع نفسه، صفحة 105). النسويّة (التي سبقتها "المجموعة النسويّة"، وهي منصة إلكترونية لنشر القضايا المتعلقة بوضع المرأة في لبنان)، والتي تبعت "ميم" و"ضمة" اليوم، وهي جمعيات نسوية ويسارية تنتمي إلى الحركة الجديدة المناهضة للحرب والعولمة وتنأى بنفسها عن اليسار التقليدي ونسويته (ضو 2015، صفحة 60-61).

وبالتّالي، مع الخروج من الحركة النسويّة المثلية، فإنّ الموجة الرابعة من الحركة النسويّة في لبنان تتمحور أكثر حول الدور الإجتماعي للجنس والنضال ضد إضطهاد الذكور والنظام الأبوي. وفي حين أنّ جمعية "ميم" لم تعد موجودة، فإنّ جماعات مثل "نسويّة" و"ضمة" (و"ميم" في السابق) تعالج قضايا مثل الهوية الجنسيّة والحقوق الجسديّة والتحرّر الجنسي- قضايا لمّ يتم تناولها بشكلٍ كافٍ قبل تأسيس جمعية "ميم" (متري 2015، صفحة 91). تقف هذه الجماعات في هياكلها التنظيمية وإستراتيجيات التعبئة ونقاط التركيز خاصتها على النقيض من الجماعات النسائية والنسويّة التقليدية وكذلك "حلم".

اليوم، لا يهيمن على مجال نشاط الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة، المنظمات غير الحكومية فقط التي تتضمن "حلم" و المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE)، اللتين تتمتعان بشهرةٍ واسعة محلياً ودولياً، بالإضافة إلى "مرسى" والجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية (LebMASH) و"موزاييك"، إنّما أيضاً جماعات- مجموعات غير مسجلة- مثل "نسويّة" و"ضمة"، التي تهيمن عليها (وليس بالضرورة حصرياً) النسويّات المثليات والتي تسعى بشكلٍ عام إلى حضور أقل بروزاً والتركيز على قضايا مثل التمكين وبناء المجتمع. يشمل تنوع اليوم أيضاً المنظمات اليسارية، بالدرجة الأولى "المنتدى الإشتراكي"، وهو تجمع من الماركسيين الثوريين يتطلب من جميع الأعضاء حضور مجموعات القراءة التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالجنس والحياة الجنسية. بالإضافة إلى هذه المجالات

الثلاثة من النشاط المتداخلة والتفاعلية، هناك النشطاء الذين يعملون خارج الجمعية أو الجماعة التي تُعنى مباشرة بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة والذين يعبرون عن نشاطهم من خلال الفن والأداء ووسائل الإعلام الأخرى. وقد يشمل هؤلاء النشطاء جمعيات مثل "ملاذ للفنانين" و"كُحل"؛ إلا أنّهما تقعان خارج نطاق هذا التقرير.

2.الإستراتيجيات والنجاحات

لدى الجمعيات والجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة أهدافًا مختلفة للغاية، تتراوح من التغيير القانوني إلى الرعاية الصحية إلى بناء المجتمع والوعي المجتمعي. في حين أنّ استراتيجياتها يمكن أنّ تختلف إختلافًا كبيراً، إلا أنّ معظم الجمعيات تتشارك بعض المقاربات الاستراتيجية المشتركة، حتى لو تمّ تنفيذها بشكلٍ مختلف. وتشتمل هذه المقاربات على بناء الشبكات والتحالفات؛ إشراك الجهات الفاعلة الحكومية؛ الدعوة، الحملات؛ خلق مساحات آمنة؛ وأنشطة المجتمع. بالتركيز على التمكين ورفع الوعي وبناء المجتمع والإعتماد على الجماعة في الوعي المجتمعي، قد تختار الجماعات استراتيجيات مختلفة تماماً عن المنظمات غير الحكومية إلا أنّها قد تتشارك معها أيضاً بعض الاستراتيجيات المشتركة.

الشبكات والتحالفات

يعتبر بناء التحالفات أمراً أساسياً لمعظم استراتيجيات المنظمات غير الحكومية؛ تحاول معظم المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة العمل بشكلٍ وثيق مع شركاء المجتمع المدني المعنيين. "موزاييك"، على سبيل المثال، تعمل مع مؤسسة أبعاد-مركز الموارد للمساواة بين الجنسين في بعض ورشات العمل حول الجنس. تعكس هذه التحالفات فلسفة النشطاء الأساسية بأنّ الجماعات تصبح أقوى وأكثر تأثيراً وفعاليةً إذا عملت سويّاً.

بدأت "حلم" في بناء التحالفات حتى قبل تأسيسها. عمل العديد من أعضاء "كلوب فري" (Club Free) كأعضاء في جمعية العناية الصحيّة (SIDC)، وهي واحدة من المنظمات غير الحكومية التي تخضع للتدريب من قبل البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز التابع لوزارة الصحة وتقوم بدورها بتدريب المنظمات غير الحكومية الأخرى والمتطوعين في القضايا والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. بناءً على عملها الناجح كجزء من جمعية العناية الصحيّة، تمّ تعيين جمعية "حلم" كشريك كامل في البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز (NAP) بعد فترةٍ وجيزة من تأسيسها. وقد مكّنها عملها مع الشبكة من إثبات نفسها "كشريك صالح وموثوق به للمجتمع اللبناني"[3] وكما صرح أحد ممثلي جمعية العناية الصحيّة في ذلك الوقت، فإن الدعم والثقة الذين اكتسبتهما جمعية "حلم" من المجتمع والمجتمع المدني وضعت

3 مقابلة ممثل جمعية «ميم»، 20 أيار/مايو 2010، بيروت.

الحكومة في موقف جعلها غير قادرة على إغلاق "حلم".[4]

تنخرط المؤسسة العربية للحريات والمساواة في نوع مختلف من بناء التحالفات- خلق الشبكات والتحالفات الإقليمية. تمّ في الأصل تطوير فكرة تأسيس المؤسسة العربية للحريات والمساواة في جمعية "حلم" بناءً على عدد كبير من المناشدات التي أطلقها أفراد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يسعون للحصول على المساعدة والمشورة. تلعب المؤسسة العربية للحريات والمساواة اليوم دوراً إقليمياً مهماً في تدريب النشطاء، حيث تساعد النشطاء والأفراد على البقاء على إتصال وتبادل المعلومات والاستراتيجيات والخبرات. ولا يعتبر مؤتمرها السنوي الرئيسي الذي يضم أفراداً ونشطاء من المنطقة فقط مجرد مكاناً يتيح للمشاركين مشاركة تجاربهم ونجاحاتهم وإخفاقاتهم، إنما أيضًا مكاناً لإنشاء جماعات وتحالفات جديدة.

شكلت الجماعات النسويّة المثلية كتلة نسويّة تضم مجموعات نسويّة مثل "ضمة" ونادي "الجندر والجنسانيّة" في الجامعة الأمريكية في بيروت وجمعية "في-مايل" (جماعة نسويّة تعمل على تمكين النساء والفتيات والقضاء على التمييز). غالباً، تولّت الكتلة، التي هي عبارة عن شبكة تضم حوالى 25 مجموعة وجمعية ونادي، بعض الأدوار التي كانت تتولاها حصرياً الجمعيات النسائية التقليدية (الموجة الثالثة). شاركت العديد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمة كفى عنف واستغلال وجمعية "حلم" والتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، في مسيرة اليوم العالمي للمرأة لعام 2018. إلا أنّ، الكتلة النسويّة هي التي قامت بتنظيم هذه المسيرة وليس المنظمات غير الحكومية النسائية التقليدية الأكبر حجماً، مثل منظمة "كفى"، ومن ثم قامت بدعوة منظمة "كفى" ومؤسسة "أبعاد" للإنضمام إلى هذا النشاط. في حين أنّها ليست المرة الأولى التي تنزل فيها النساء المتحولات جنسيّاً إلى الشارع، إلا أنّ مسيرة اليوم العالمي للمرأة 2018 كانت هي المرة الأولى التي تشارك فيها النساء المتحولات جنسيّاً كمجموعة من أجل المطالبة بحقوقهن؛ بسبب الأولويات التنظيمية وقضايا التمويل، ولم يكن هذا ليحدث تحت قيادة منظمة "كفى" ومؤسسة "أبعاد".

وبالتّالي، فإنّ بناء التحالفات يكمن في صميم كافة المنظمات غير الحكومية والجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة. تُنسق المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة الأحداث سويّاً وتسعى حاليّاً إلى إنشاء شبكة مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسويّة والمنظمات التي تُعنى بالمهاجرين بهدف تأطير دعوتهم المشتركة حول حرية التعبير (منظمة "تحرك الآن الدولية" 2018، صفحة 32).

4 مقابلة ممثل جمعية العناية الصحيّة، 28 أيار/مايو 2010، بيروت

العمل مع الجهات الفاعلة الحكومية: **بشكلٍ رسمي وغير رسمي**

تعمل معظم المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة مع الجهات الفاعلة الحكومية بشكلٍ رسمي وغير رسمي. تسعى الجمعيات مثل "مرسى" والجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية، التي تعمل في مجال تقديم الخدمات والمشاريع المحدّدة، بنشاط إلى إقامة علاقات رسمية مع الدولة. تعمل الجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية، على سبيل المثال، مع وحدة الصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة كما تعمل حاليّاً على مشروع مع الوزارة لإعداد دليل تدريب على الصحة النفسية للأطباء. وبالمقابل، تسعى جمعية "حلم"- التي يتمثل هدفها الأساسي في التغيير التشريعي- إلى العمل بصفة غير رسمية. إستجابةً للتحديات التي يطرحها النظام السياسي التوافقي للبلاد، تعتمد جمعية "حلم" عادةً على الإجتماعات الخاصة والشخصية مع الجهات الحكومية ذات الصلة من أجل ممارسة الضغط.

ينبغي وضع خيار "حلم" الإستراتيجي للإنخراط في ممارسة الضغط غير الرسمي في سياق حقيقة أنّ الإجماع المطلوب في ظل النظام السياسي التوافقي في لبنان يُفضّل الركود السياسي على الإصلاح. وعندما طرأت إصلاحات على الدستور أو قانون الدولة (كانت إصلاحات ضئيلة جداً في فترة ما بعد الحرب)، وقد حصلت فقط لأنّها لا تُشكّل تهديداً للنخب الطائفية و/أو أنّ الأخيرة قد تحقّق بعض الفائدة من هذا الإصلاح (أنظر كينغستون 2008، صفحة 2013).

بالإضافة إلى ذلك، تنفر الأحزاب السياسية عموماً من دعم أيّ أسباب قد تُشكّل خطراً على دعم سلطتها الدينية ذات الصلة، حتى في مواجهة المطالب الشعبية الواسعة لإصلاح السياسات و/أو قوة الحركة.

ومع ذلك، في حين أنّ النظام السياسي هو حصن منيع نسبياً في وجه الإجماع المطلوب للإصلاح القانوني، إلا أنّه يُتيح للجمعيات الوصول إلى مسؤولي الدولة مما قد يؤدي إلى إصلاح فعلي. تسعى "حلم" بالإجمال إلى "تحييد" المادة 534، وتركز جهودها على القضاة والمحامين- بدلاً من السياسيين أو الأحزاب - للقيام بذلك. تعمل "حلم"، بالتعاون مع المفكرة القانونية، وهي مجموعة رائدة من المحامين تستعرض قضايا الفئات المهمّشة أمام المحاكم ومن خلال الأبحاث والمنشورات وبالتّالي "تضغط" على المدعين العامين والقضاة كما تسعى إلى إجتماعات فردية معهم عند وقوع أيّ حادثة مثل الإعتقال. وفي هذه العملية، توفر "حلم" تدريباً غير رسمياً على الجنس والجنسانيّة كما تسعى إلى التثقيف بأنّ المثلية الجنسيّة "لا تتعارض مع نظام الطبيعة" بهدف حثّ القاضي على رفض القضية أو الحصول على حكم مُخفّف. علاوةً على ذلك، تطلب "حلم" أنّ يتمّ التواصل معها في حال عرض أيّ قضية من هذا القبيل أمام المحكمة. تطورت هذه الأعمال إلى عقد إجتماعات المائدة المستديرة غير الرسمية مع القضاة.

الدعوة والحملات

كما يُحدّد تقرير منظمة "تحرك الآن الدولية" لعام 2018، إنخرطت المنظمات غير الحكومية

التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة بإستمرار في الدعوة مع آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة وضع المرأة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمراجعة الدولية الشاملة (UPR) (منظمة "تحرك الآن الدولية" 2918، صفحة 32). قامت "حلم"، بالتعاون مع المفكرة القانونية، بإعداد تقرير الظل لعام 2017 إلى لجنة حقوق الإنسان، حيث عملت على توثيق الإعتقالات وقضايا التمييز والعنف. كما تمارس أيضاً الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة الضغط في مؤتمرات حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الموسوي 2015، صفحة 604).

تشارك معظم المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة في حملات، إستجابةً في أكثر الأحيان لأحداث محدّدة مثل إعتقال 36 رجلاً في صالة السينما في عام 2012، وقد أخضعوا جميعهم لفحص الشرج القسري وإعتقال 28 رجلاً في حمّام شعبي في عام 2014 (منظمة "تحرك الآن الدولية" 2018، صفحة 25). وردّاً على الحدث الأول، أطلقت "حلم" حملة بعنوان "فحوصات العار"- وهي الأولى من نوعها من أجل لفت إنتباه الرأي العام إلى الفحوصات الشرجية. في العام 2016، نظّمت الجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية (LebMASH) حملة عبر فيلم رسوم متحركة بعنوان "شو السبب؟" لتبديد الخرافات الطبية المحيطة بالمثلية الجنسية. كما أطلقت في العام 2017، الأسبوع الوطني لصحة المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيّاً الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مستهدفةً بشكلٍ أساسي الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية وطلاب الطبّ، كان شعار الأسبوع الوطني الأخير لصحة المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيّاً لعام 2019 "إمتياز بلا تمييز" Excellence without Discrimination، بهدف التركيز على أهمية تحقيق الإمتياز في الرعاية الصحية من دون أيّ شكل من أشكال التمييز بصرف النظر عن التوجه الجنسي و/أو الهوية الجنسيّة. أطلقت "مرسى" العديد من حملات الفيديو المتعلقة بالصحة الجنسية والمفاهيم الخاطئة. كما بين العديد من الأمثلة الأخرى، أطلقت المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE) في عام 2018، بالشراكة مع منظمة "هيومن رايتس ووتش" (HRW) حملة بعنوان "لست وحدك" No longer Alone- تضم مقاطع فيديو لنشطاء من مجتمع الميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصفون فيها رحلات تقبل الذات خاصتهم. أطلقت مؤخراً (في العام 2019) كلّ من "حلم" و"موزاييك"، بالتعاون مع منظمة "هيومن رايتس ووتش"، حملة لإنهاء التمييز المنهجي ضد النساء المتحوّلات.

تتمحور استراتيجيات "حلم" بشكلٍ كبير حول التثقيف، إلا أنّها، تعقد أيضًا محادثات وتظهر في وسائل الإعلام كما تُنظّم أنشطة عامة تتناول عادةً اليوم العالمي لمكافحة رهاب المثلية، ورهاب إزدواجية التوجه الجنسي، ورهاب التحول الجنسي (الموسوي 2015، صفحة 604). كما إستضافت "حلم" فعاليات

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة رهاب المثلية، ورهاب إزدواجية التوجه الجنسي، ورهاب التحول الجنسي منذ العام 2005، حيث عقدت محادثات ونظمت معارض التصوير الفوتوغرافي والعروض الفنية تحت مظلة مكافحة رهاب المثلية (المرجع نفسه). في عام 2017، إستضافت للمرة الأولى المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة بشكلٍ مشترك مجموعة من الفعاليات- مؤتمرات وورش عمل وراوية القصص والحفلات- من أجل تنظيم أول مهرجان "بيروت برايد" (Beirut Pride). في عام 2018، إشتمل أسبوع "فخر المثليين" على عدد من المطاعم/ الحانات المحلية التي رفعت علم قوس قزح بشكلٍ علني. أطلقت جماعة إسلامية تهديدات خلال فعاليات عام 2017، وفي عام 2018، تمّ إلقاء القبض على أحد المشاركين في تنظيم هذا الحدث مما أدى إلى إلغاء معظم الفعاليات.

كما أطلقت لجان "حلم" حملاتها الخاصة. أطلقت لجنة "ترانس" في جمعية حلم (Helem's Trans) حملتها الأولى في عام 2017 وشاركت في مسيرة 2018 النسائيّة المذكورة أعلاه. إنّ أحد الجوانب الأساسية لجمعية "حلم" هو نظام اللجان التطوعية الذي بموجبه يتمّ استقطاب النشطاء.

المساحات الآمنة وأنشطة المجتمع

كما يقول الموسوي، حيث أنّ "حلم" تستخدم "الهوية من أجل إطار عمل التثقيف"، فإنّ الجمعيات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة، بدءًا من جمعية "ميم"، تستخدم نهج "الهوية من أجل النقد" الذي بموجبه "يُشكّك الأعضاء بثنائية الجنس ويرفضونها بالإضافة إلى الانقسامات بين الإنفتاح والإنغلاق، وتصبح المعركة الكبرى موجهة ضد الأنظمة القمعية الأبوية" (المرجع نفسه، صفحة 605-606). وبالتّالي، تركز الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة على تمكين المرأة وبناء المجتمع. قدّمت جمعية "ميم" نفسها على أنّها "مجموعة من المثليات ومزدوجات التوجه الجنسي والنساء الكوير والمتحولات جنسياً (بما في ذلك المتحولات من ذكور إلى إناث ومن إناث إلى ذكور) بالإضافة إلى النساء اللاتي يُشكّكن في ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسيّة.." (المرجع نفسه، صفحة 604). وعلى نحوٍ مماثل، تُعرّف جمعية "ضمة" نفسها على أنّها جمعية تعاونية تمّ إنشاؤها من أجل تطوير النساء والأشخاص المتحوّلين جنسيّاً والحفاظ على سياسات العدالة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والجنسانيّة وممارستها من أجل التأثير على الهياكل السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية. مثلما كان لدى جمعية "ميم" مركز، فإنّ جمعية "ضمة" تملك مركزاً أيضاً، لم يتمّ نشر عنوانه، كـ "مكان آمن في لبنان حيث تلتقي النساء الكوير والأشخاص المتحوّلين جنسيّاً للتحدّث ومناقشة القضايا وتبادل الخبرات والعمل على تحسين حياتهم وأنفسهم" (المرجع نفسه).

لدى جمعية "حلم" أيضاً مساحة آمنة، إلا أنّها، تختلف إختلافاً كبيراً عن تلك الخاصة بالجماعات

التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة. إنّ مساحة "حلم" الآمنة مُخصّصة لأولئك الذين يحتاجون إلى مكان للهروب أو الراحة أو الإلتقاء بالآخرين أو غسل الملابس. إنّ معظم الأشخاص الذين يستخدمون المركز هم من المتحوّلين جنسيّاً أو اللاجئين السوريين. وفي الليل، تستخدم لجان "حلم"- على سبيل المثال، "حلم بنات" التي أعيد إنشاؤها حديثاً أو لجنة "ترانس"- المركز لمناقشة الأنشطة والتخطيط لها.

توفّر كافة المنظمات غير الحكومية والجماعات العديد من الأنشطة للمجتمع. وتتراوح هذه الأنشطة من التدريب والتثقيف والرعاية الذاتية والعلاج إلى ليالي الأفلام والحفلات وحفلات العشاء الجماعية. تُنظّم "موزاييك" على سبيل المثال، مجموعة من أنشطة المجتمع من أجل كسر الحواجز بين مجتمعات الميم المختلفة. توفر العلاج بالدراما والفنّ لأفراد مجتمع الميم وصفوف غناء ودورات لغة إنجليزية للنساء المتحوّلات جنسيّاً وتستخدم التدريب اللغوي والعلاج بالفنّ من أجل خلق حوار بين مجتمع الميم اللبناني والسوري والفلسطيني والعراقي (منظمة "تحرك الآن الدولية" 2018، صفحة 31).

النجاحات والإنتصارات القانونية والوعي والتغيير السياسي

على الرغم من أنّ المادة 534 لا تزال سارية المفعول ولا يزال رهاب المثلية ورهاب مثليات الجنس موجوداً بالإضافة إلى الإعتقالات التعسفية للأشخاص غير المعياريين، خاصة المتحوّلين جنسيّاً، إلا أنّ النجاحات التي حقّقتها المنظمات غير الحكومية والجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة متعدّدة وجديرة بالملاحظة.

من حيث الجهود التي بذلتها "حلم" والمفكرة القانونية من أجل تحييد المادة 534، فقد قام القضاة برفض النظر في أربع قضايا (المرجع نفسه، صفحة 21، 28-30). حقّق النشطاء إنتصاراً مهماً مع إصدار القاضي منير سليمان قراراً رائداً يقضي بأنّ العلاقة الجنسية بالتراضي بين أشخاص من نفس الجنس ليست مخالفة للطبيعة وبالتّالي لا ينبغي محاكمة المتهم بموجب المادة 534. في عام 2014، وإستناداً إلى قرار القاضي سليمان الصادر في عام 2009، قام القاضي ناجي الدحداح بتبرئة إمرأة متحوّلة جنسيّاً كانت متهمة بممارسة علاقات جنسيّة مع أشخاص من نفس الجنس. وعلى نحوٍ مماثل، رفض القاضي هشام قنطار في عام 2016 تطبيق المادة 534 مستشهداً بالقرارات السابقة وكذلك إدراج الحجج المتعلقة بحرية التعبير. في عام 2017، رفض القاضي طابية معلوف النظر في قضية مستنداً إلى المادة 183 التي تنصّ على أنّه لا يعد جريمة الفعل المرتكب في ممارسة حق طبيعي من دون تجاوز؛ وأضاف قائلاً إنّه بالنظر إلى أنّ المثلية الجنسية هي حق طبيعي، فإنه لا يمكن تطبيق المادة 534. بالإضافة إلى ذلك، فقد بنى حجته على حرية التعبير. بالإضافة إلى الأحكام الأربعة، أيّدت محكمة الإستئناف الجنائية في عام 2018 الحكم الصادر في عام 2017.

أضفى عمل LebMASH (الجمعية الطبية اللبنانية للصحة الجنسية) مع الجمعية اللبنانية لعلم النفس والجمعية اللبنانية للطبّ النفسي (LPS) إلى إصدار بيانات تشير إلى أنّ المثلية الجنسية ليست مرضاً نفسيّاً وأنّ المحاولات المُضلّلة لتغيير التوجه الجنسي غير مُجدية وقد تكون ضارة (المرجع نفسه, صفحة 21, 27). في عام 2015, أصدرت الجمعية اللبنانية للطبّ النفسي مُلحقاً يطالب بإلغاء المادة 534. في عام 2017, أصدر رئيس نقابة الممرضات والممرضين بياناً لتذكير الممرضات والممرضين بعدم التمييز ضد الأشخاص غير المعياريين.

بالإضافة إلى ذلك, أدّت حملة الدعوة المستمرة من قبل المجتمع المدني إلى إنخفاض ملحوظ في الفحوص الشرجيّة القسريّة؛ مع استثناءات نادرة, لم يعد يتمّ إجراء هذه الفحوص في بيروت. في عام 2012, أصدرت نقابة الأطباء في لبنان ووزير العدل منشورات تطالب بوضع حدّ لهذه الممارسة (المرجع نفسه, صفحة 21, 26).

علاوةً على ذلك, حقّقت المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة نجاحات في الأمم المتحدة. في عام 2017, إعترفت الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان بالإعتقالات والعنف والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم ودعت لبنان إلى إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي وحماية حقوق المثليين (المرجع نفسه, صفحة 33).

تميّزت الإنتخابات النيابية اللبنانية لعام 2018 بأنّها كانت المرة الأولى التي يناقش فيها بعض المرشحين صراحةً إلغاء المادة 534.

وعلى مستوى الوعي الصحي, بالإضافة إلى وسائل الإعلام والوعي المجتمعي, حقّق مجتمع الميم نجاحات جديرة بالملاحظة في مجال الصحة. يقدم مركز "مرسى" حملات تثقيفية حول الصحة الجنسيّة في العديد من الجامعات الخاصة (المرجع نفسه, صفحة 27-28).

تاريخياً, كان المصطلح العربي الشائع للإشارة إلى الشخص المثلي الجنس هو كلمة شاذ (منحرف). لكن, مارس كلّ من جمعية "حلم" وجمعية "ميم" الضغط على وسائل الإعلام لإستخدام مصطلحات عربية جديدة عند الإشارة إلى المثلية الجنسيّة. يستخدم حاليّاً عدداً كبيراً من الصحف اللبنانية المصطلح المحايد "مثلي" (نفس الجنس) (الموسوي 2015, صفحة 607).

في عام 2009, أطلقت جمعية "ميم" كتابها بعنوان "بريد مستعجل" (والتي أعادت إطلاقه مؤخراً). يحظى هذا الكتاب بإهتمام دولي ويضم مجموعة من الروايات الشخصية لنساء عربيات مثليات الجنس ومزدوجات التوجه الجنسي ومتحوّلات جنسيّاً. يتمّ حاليّاً إستخدام كتاب "بريد مستعجل" الرائد الصادر عن جمعية "ميم" في القراءات المرحلية والمناهج الجامعية (منظمة "تحرك الآن الدولية" 2018, صفحة 30). قبل تأسيس جمعية "ميم", كانت تتولى الجمعيات التقليدية التي تُعنى بالدفاع عن حقوق المرأة ممارسة هذا النشاط في المقام الأول, والتي لم تكن دائماً تشمل النساء المثليات والمتحوّلات جنسيّاً. وعلى

الرغم من أنّ رهاب التحوّل الجنسي على وجه الخصوص لا يزال موضوعاً مطروحاً في مجال حقوق المرأة ونطاق عمل نشطاء الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة, إلا أنّ جمعية "ميم" رفعت سقف التحدّي, وأصبحت الآن خطابات رهاب المثلية ورهاب التحوّل الجنسي غير مقبولة بين المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بحقوق المرأة" (المرجع نفسه).

ملاحظات ختاميّة

تلعب الجمعيات والجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة دوراً أساسياً ورائداً في تعبئة الشباب في لبنان. كما أنّ نشاط الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة لايزال "يافعاً", فإنّ عمره أقل من 15 عاماً. ففي غضون هذه السنوات القليلة نسبياً, تطوّر نشاط الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة وتنوّع بشكلٍ ملحوظ, ممّا يعكس حقيقة أنّ الجمعيات/ الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة هي جمعيات ديناميكية تتغير إستجابةً للأحداث والإحتياجات الدولية والإقليمية والمحلية والتنظيمية. والأهم من ذلك كلّه, ظهرت الجمعيات/ الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/ أو الفئات المهمّشة وميزت نفسها وتطوّرت داخلياً نتيجةً للمناقشات المتنازع عليها حول ما إذا كان ينبغي أنّ تكون قائمة على الهوية وحول هياكلها التنظيمية وعلاقاتها مع منظمات الحركة الإجتماعية الأخرى. وقد أعطت هذه المناقشات - التي غالباً ما تكون صعبة - الجمعيات/ الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة حيويّة وفعاليّة. وفي حين أنّ المادة 534, ورهاب المثلية ورهاب التحوّل الجنسي لا يزالون موجودين في القانون والمجتمع, فإنّ الجمعيات/ الجماعات التي تُعنى بالجنس والصحة الجنسيّة والجنسانيّة والحقوق الجسديّة و/أو الفئات المهمّشة هي, من دون أدنى شك, عوامل تغيير.

المراجع

ضو, ب. 2015. «التيارات النسويّة في لبنان: بعد الولاء للوطن، هل سينتفض الجسد خلال الربيع العربي؟» العدد الأول من مجلة المجتمع المدني، صفحة 55-66.

جورجيس, د. 2013. "Thinking Past Pride: Queer Arab Shame in Bareed Mista3jil"، مجلّة دراسات شرق أوسطيّة العدد 45, صفحة 233-251.

حرب, م. 2018. «New Forms of Youth Activism in Contested Cities: The Case of Beirut»، مجلة «The International Spectator» العدد 53 (2), الصفحة 74-93.

كرم, ك. (2006). «الحركة المدنية في لبنان. التعبئة والإحتجاجات والمطالبات النقابية في فترة ما بعد الحرب. باريس: منشورات القرطالة/ IREMAN.

كينغستون, ب. 2008. كتاب بعنوان . "Donors, patrons and civil society". In O.P. Dwivedi and J. Dies, eds. Environmental Management in a Global Context.. بيتربورو: برودفيو, صفحة 139-154.

كينغستون, ب. 2013. كتاب بعنوان Reproducing Sectarianism: Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Postwar Lebanon. نيويورك. SUNY Press

لي, جاي. 2009. «التعبئة من أجل التغيير الإجتماعي في المجتمعات الإسلامية في خضم الاضطرابات السياسية والمحافظة», مجلة التنمية العدد 52 (2) الصفحة 239-245.

م. ناديـن 2010. النساء العرب المثليات والمتحوّلات جنسياً في مواجهة الأصولية الدينية المتنوعة: قضية جمعية «ميم» في لبنان. جمعية حقوق المرأة في التنمية (AWID).
https://www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/feminists_on_the_frontline_-_arab_queer_women_trans.pdf

مكارم, ج., 2011. «قصة حلم». مجلة دراسات المرأة في الشرق الأوسط, العدد 7 (3), صفحة 98-112

«ميم», 2009, بريد مستعجل: قصّص واقعية. بيروت: «ميم»

متري, د. 2015.. "From Public Space to Office Space: The Professionalization/ NGO-ization of the Feminist Movement Associations in Lebanon and its Impact on Mobilization and Achieving Social Change." العدد الأول من مجلة المجتمع المدني، صفحة 87-95.

مومنة, ر., 2008. «الجنسانيّة وسياسات التنمية في لبنان». من: كتاب ر. ميزي, بعنوان: Breaking Free: Sexual Diversity and Change in Emerging Nations. تورونتو: جمعية Queer Peace International صفحة 37-50.

موسوي, ج. 2015. "(Un)critically Queer Organizing: Towards a More Complex Analysis of LGBTQ Organizing in Lebanon",". مجلة «Sexualities» العدد 18 (6/5), صفحة 593-617.

نادر ن. و زعتري, ز., 2014. "Reframing the War on Terror: Feminist and Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender, ad Queer (LGBT) Activism in the Context of the 2006 Israeli Invasion in Lebanon.". مجلة «Cultural Dynamics» صفحة 26 (1), 91-111.

نجلي، جاي.، 2018. "Crafting Radical Opposition or Reproducing Homonormativity? Consociationalism and LGBT Rights Activism in Lebanon," مجلة حقوق الإنسان العدد 17 (1)، 75-88.

نجلي، جاي.، وفاخوري، ت.، 2018. «بين الخيار المشترك والمعارضة الراديكالية: تحليل شامل لتقاسم السلطة حول المساواة بين الجنسين وحقوق المثليين في أيرلندا الشمالية ولبنان، مجلة القومية والسياسة الإثنية 24 (1)، 82-99.

نجلي، جاي.، 2018. "Beyond Ethnic Entrenchment and Amelioration: An Analysis of Non- Sectarian Social Movements and Lebanon's Consociationalism" , الدراسات الإثنية والعرقية 41 (7)، 1370-1389 .

البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة، 2008.

حلم: دراسة حالة عن أول جمعية قانونية قائمة تُعنى بحماية حقوق المثليات والمثليين والمتحولين جنسيّاً ومزدوجي الميول الجنسيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيروت. البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز.

منظمة «تحرك الآن الدولية»، 2018. النشاط والمرونة: التقدّم المُحرز من قبل مجتمع الميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نيويورك: منظمة «تحرك الآن الدولية».

رزق، أ. و مكارم، ج.، 2015. «الرجولة في خطر»: منظمات الحقوق الجنسيّة والدولة الرجولية في لبنان،» العدد الأول من مجلة المجتمع المدني، صفحة 97-107.

صاغية، ن. 2009. «العلاقات المثلية في قانون العقوبات». من: كتاب وحيد الفرشيشي ونزار صاغية، العلاقات المثلية في قوانين العقوبات: دراسة عامة حول القوانين في الدول العربية مع تقرير حول لبنان وتونس. بيروت: «حلم»، صفحة 31-59.

سلامة، ر.، 2015. «سياسات الجنس في لبنان وحدود الإصلاح القانوني،» ، « العدد الأول من مجلة المجتمع المدني، صفحة 69-84.

صالح، أ. 2015. «حلم»، مجلة دراسات المرأة في الشرق الأوسط، العدد 11 (3)، صفحة 368-370.

صالح، أ. و كوبايا، أ. أ.، 2015. "Transwomen's Navigation of Arrest and Detention in Beirut: A Case Study," العدد الأول من مجلة المجتمع المدني، صفحة 109-118.

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org